التقرير الاستراتيجي لإسرائيل

2018-2017

صادر عن

مركز دراسات الأمن القومي

ترجمة

مركز اللغات والترجمة

قسم الترجمة

بالتعاون مع

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

غزة - فلسطين

المحتويات

- **تقديم**
- **المقدمة**
- **الساحة الشمالية**

التحدي الأمني الرئيسي (أودي ديكل وكرميت فيلنسي)

- **التوازن الإستراتيجي بين إيران وخصومها وتداعياته على الساحة الإقليمية وعلى إسرائيل** (سيما شاين)
- **الهزيمة العسكرية لـ "داعش" وتداعياتها** (يورام شفايتسر)
- **اللاعبون الدوليون في الشرق الأوسط: تلاقي المصالح وتعارضها** (عوديد عيران)
- **مواجهة تحدي انتشار السلاح النووي:**

إيران وكوريا الشمالية (ايميلي لانداو وأفرايم اسكولاي وشمعون شتاين)

- **العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية** (شاحر عيلام واساف اوريون)
- **إسرائيل والشرق الأوسط**

احتمالات تحريك المسيرة السياسية وتطوير العلاقات على الساحة الإقليمية (شلومو بروم وكوبي ميخائيل وعنات كورتس وغلعاد شير)

- **الدولة اليهودية والديمقراطية والخلافات في مجال الأمن القومي** (بنينا شرفيط باروخ وتسيبي يسرائيلي)
- **خلاصة التقرير: عشرة محددات وعشرة تحديات، مشاكل وتوصيات** (عاموس يادلين)

تقديم

يقدم مركز اللغات والترجمة بالتعاون مع مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية ترجمة كاملة للتقرير الاستراتيجي السنوي "لإسرائيل" 2017 – 2018، الذي يأتي في سياق سلسلة التقارير الاستراتيجية التي يصدرها سنوياً مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي. ومنذ عام 2013 يقوم مركز اللغات والترجمة بترجمة هذه التقارير ورصد التطورات المستجدة في الواقع الإسرائيلي داخلياً وخارجياً، ومتابعة الخطط التي يعتمدها العقل الإسرائيلي في معالجة المعضلات التي يواجهها القادة الإسرائيليون، وذلك في إطار استكمال بناء المشروع الصهيوني ومواصلة وظيفته العدوانية في المنطقة، حيث تناول تقرير عام 2013 التحديات التي تواجه إسرائيل والتي من المتوقع أن تواجهها في المستقبل المنظور، كما تناول تقرير 2014 التطورات في الشرق الأوسط وخطط إسرائيل للتعامل معها. وفي عام 2015 ركز التقرير على التهديدات الناجمة عن الأزمات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة وسبل الرد عليها، فيما ركز تقرير عام 2016 على التحديات الاستراتيجية والتطورات التي حصلت في بيئة غير مستقرة ويسودها عدم اليقين. أما تقرير 2017 فقد ركز على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل وسبل الرد على التحديات ومواجهتها. وبحث تقرير العام الحالي 2018 في التطورات الهامة التي حدثت خلال العام المنصرم، مظهراً ملامح الواقع الذي تتشكل فيه البيئة الاستراتيجية الراهنة والتحديات التي تنتصب أمام إسرائيل وكيفية مواجهتها، واستغلال الفرص المتوفرة من أجل تحقيق المصلحة الإسرائيلية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه التقارير تتضمن مجموعة من الأبحاث التي تتعلق بالشؤون الأمنية والعسكرية والسياسية التي يشارك في انتاجها عدد من الباحثين الإسرائيليين والمفكرين الاستراتيجيين، والتي يجري تقديمها لصانع القرار الإسرائيلي، حيث تتركز أبحاثهم على قضايا الأمن القومي الإسرائيلي ومستقبل الكيان الصهيوني، وصعود الجماعات المتطرفة والقوى الإرهابية مثل تنظيم "داعش"، الذي ظهر في السنوات الأخيرة كحالة أمنية من صنع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتغطى بالدين ويقوم بتوظيف التراث والتاريخ بإشراف ورعاية مراكز أبحاث وأجهزة استخبارات عالمية.

وتولي القيادة الإسرائيلية أهمية كبيرة لمراكز الأبحاث والدراسات باعتبارها تمثل العقل الإسرائيلي، كما تشير الحقائق إلى أن هذه المراكز تسهم مساهمة فعلية في تحديد الاستراتيجيات العامة والتوجهات التي ينبغي على القيادة الإسرائيلية وضعها في الحسبان. ويتجسد ذلك بالجهود التي يقدمها مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي الذي صدر عنه التقرير الحالي، حيث تناول التحديات التي ينبغي على إسرائيل التعامل معها في بيئة تشهد تحولات استراتيجية، ويعطي التقرير أهمية كبرى للتحديات الأمنية والعسكرية على الجبهة الشمالية والتطورات المحتملة في المستقبل المنظور، إضافة إلى الأزمات والمعضلات التي يواجهها الكيان الصهيوني على الصعيد الداخلي، حيث تضمن التقرير الحلول الممكنة للمشكلات القائمة وذلك من خلال موجز يلخص العناوين والأفكار الرئيسية التي تضمنها التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل 2017 – 2018. واللافت في الموقف غياب تحدي المقاومة وتهديدها للجبهة الداخلية الإسرائيلية في العقل الإسرائيلي، حيث اعتبر التقرير أن إسرائيل نجحت في تحقيق سياسة الردع ضد المقاومة، وظل الفعل الشعبي الفلسطيني ماثلاً في المشهد ولم يتمكن التقرير من تجاهله، رغم المحاولات الفاشلة لسلطات الاحتلال في قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني، سواءً عن طريق الحصار أو عن طريق التنسيق الأمني بين أجهزة السلطة الفلسطينية والاحتلال. ونظراً لأهمية وخطورة ما جاء في التقرير فقد تمت ترجمته للإطلاع ومتابعة العقل الإسرائيلي ورصد مخططاته المستقبلية.

مركز اللغات والترجمة

شباط 2018

المقدمة

يُلاحظ، مع نهاية عام 2017، حدوث مجموعة من التطورات الهامة والتي يمكن أن تكون لها تأثيرات واسعة على الأمن القومي الإسرائيلي. ففي سورية بدأت الحرب بالخبو في عملية لاعبوها الرئيسيون هم روسيا وإيران وتركيا. والخطر يكمن في ألا يتم أخذ المصالح الإسرائيلية في الحسبان في إطار الاعتبارات والإجراءات التي سيُقدِمون عليها بغية الاستقرار على هذه الساحة. والتطور الآخر الذي سُجل هذا العام هو القضاء على المعقل الإقليمي لـ «داعش» في كل من سورية والعراق، في الوقت الذي لا تزال فيه الفكرة التي حركت تنظيم «داعش» تشكل تحدياً أمنياً واجتماعياً في الشرق الأوسط وخارجه. وفي خلفية كل هذه الأمور يحدث تغيير في موازين القوى بين الدول العظمى، وفي الديناميكية بينها في الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية. كذلك تفاقم الصراع الإٌقليمي بين إيران وحلفائها وبين المملكة العربية السعودية وحلفائها. وأخيراً، ومع اقتراب نهاية السنة الأولى من ولاية إدارة ترامب، يتضح تأثير تبادل الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بين إدارتين مختلفتين عن بعضهما بعضاً حول الشرق الأوسط، وحول علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية، شريكتها الأساسية.

ونتيجة لكل هذه الأمور، يوجد على جدول الأعمال السياسي الأمني لإسرائيل، في الفترة الراهنة، مجموعة تحديات وازنة، ذات تأثيرات قصيرة المدى، وبعيدة المدى، على حد سواء. وكانت إسرائيل قد واجهت دائماً التحديات على أمنها القومي والتي تطلبت التعامل معها، والرد بشكل فوري عليها، بحيث ترك ذلك تداعيات مستقبلية معقدة. واليوم أيضاً فإن العلاقة، وعملياً الدمج، بين التطورات الإستراتيجية الآخذة في الحدوث في البيئتين القريبة والبعيدة لإسرائيل، تضع أمام واضعي السياسات ومتخذي القرارات في الدولة حاجة ملحة لبلورة رد للقضايا المختلفة، يأخذ في الحسبان جملة السياقات التي تربط بين مختلف هذه الأحداث والتوجهات وبين النتائج المتراكمة لخطواتها الجوابية الفعالة، العسكرية والسياسية على حد سواء.

وعناوين مختلف الفصول التي يشتمل عليها هذا الكتاب «التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل 2017 – 2018»، الذي هو عبارة عن مجموعة أخرى في سلسلة «التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل» الذي ينشره مركز دراسات الأمن القومي في كل سنة، هذه العناوين تعكس القضايا الرئيسية التي تواجهها إسرائيل في

العصر الراهن. وكذلك المشاكل التي ستشغلها في السنة القادمة، وبعد ذلك أيضاً. وتشير هذه العناوين إلى العلاقة بين القضايا والساحات المختلفة، وبما يُستشف من ذلك بأن الرد الذي تجري بلورته لكل واحد من التحديات على حدة، سواء سيجد التعبير عنه في الميدان السياسي – الدبلوماسي، وسواء سيكون ذا طابع عسكري بشكل أساسي، هذا الرد سيكون ذا تأثير وتداعيات على ساحات أخرى. أما فيما يتعلق بالرد على القضايا المختلفة فإن تحليل مختلف الساحات والتحديات الكامنة فيها تقود إلى وضع توصيات للسياسة التي تساعد إسرائيل على التأثير على مختلف المكونات والعناصر الموجودة في بيئتها الإستراتيجية، وذلك بما ينسجم مع مصالحها وأهدافها القومية.

المقالات الأولى في هذه المجموعة مخصصة للساحة الإقليمية، وللساحة العالمية، من زاوية رؤية إسرائيل. والتحدي الأمني الرئيسي الذي يواجهها هو الساحة الشمالية، التي يتبلور فيها ميزان قوى جدي وجديد، وفي مركزه ترسيخ النفوذ الروسي في سورية، وسيطرة إيران على أراضي هذا البلد المنكوب، والزيادة النسبية في قوة حزب الله. ويتم تحليل التداعيات المحدودة لهذه التطورات في الفصل الذي يبحث في التوازن الإستراتيجي لإيران على النحو الذي تطور عليه في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة. وهناك فصل آخر يبحث في تداعيات الهزيمة العسكرية لـ «داعش». وكذلك فصل يدرس التغيير الآخذ بالتبلور في علاقات القوى بين الدول العظمى لجهة كل ما يتعلق بالشرق الأوسط، وبشكل خاص فيما يتعلق بميزان القوى والنفوذ بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويتم بحث مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في فصل يركز على كيفية مواجهة الأزمة النووية الكورية الشمالية وتداعياتها على مواجهة القضية النووية الإيرانية.

والمقالات التالية مخصصة للبحث في مواضيع توجد إسرائيل في مركزها. الأول يبحث بشكل محدد في علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال التأكيد على التقارب الإستراتيجي بين الدولتين، وأهميته بالنسبة لإسرائيل، وخصوصاً في ظل التحديات التي تواجهها على الساحتين الإقليمية والدولية. ويقوم الفصل التالي بتحليل احتمالات استئناف الحوار الإسرائيلي الفلسطيني والتداعيات الإيجابية التي سيتركها أي تطور بهذا الاتجاه على علاقات إسرائيل مع الدول البراغماتية في الشرق الأوسط. وهناك فصل آخر يركز على تداعيات مصطلح «دولة يهودية وديمقراطية»، ويحلل المصادر الفكرية والسياسية للخلافات في مجال الأمن القومي في إسرائيل.

وتُختتم هذه المجموعة المختارة بنقاش لمجمل التحديات السياسية الأمنية التي تواجهها إسرائيل يقدمه رئيس المعهد، اللواء (احتياط) عاموس يادلين. وهذا التحليل مشفوع بتوصيات للسياسة التي يجب أتباعها، وهي التوصيات التي تهدف إلى تقليص المخاطر والتهديدات إلى جانب التقاط الفرص وتطويرها، والتي ستساعد الاستفادة منها على بلورة بيئة إستراتيجية مريحة وأكثر أمناً لإسرائيل.

شلومو بروم وعنات كورتس

كانون الأول / ديسمبر 2017

الساحة الشمالية

التحدي الأمني الرئيسي

اودي ديكل وكرميت فيلنسي

مقدمة

حالة عدم الاستقرار التي ميزت العالم العربي على مدى السنوات الأخيرة، وذلك منذ اندلاع الاضطرابات في المنطقة، لا زالت متواصلة إلى الآن. وليس لدى الأنظمة في الدول العربية لا الدافع ولا المقدرة على مواجهة المشاكل الأساسية التي تغذي حالة عدم الاستقرار هذه، بالنوايا وبالأعمال، وفي القلب منها الحالة الاقتصادية – الاجتماعية. ويضاف إلى هذه الاضطرابات، في داخل كل دولة، الانقسامات والتوترات بين القوى الإقليمية في المنطقة، وخصوصاً تلك الموجودة بين المعسكر الشيعي بقيادة إيران، وبين المعسكر المعتدل بقيادة المملكة العربية السعودية، الذي يشهد صراعات بين أطرافه. ومع ذلك فإن أطر الدولة قد نجحت في البقاء، وظهر أن التقديرات السابقة حول انهيار الدولة في المنطقة وتلاشي الحدود، التي أفرزتها اتفاقية سايكس – بيكو، قد كانت متسرعة. وهذا التقدير ينطبق أيضاً على سورية، والتي ظهر خلال المراحل الأولى بعد الحرب الدائرة فيها، منذ ما يزيد على ست سنوات، وهم أن حدودها تتلاشى وأن بنية الدولة لم تعد قائمة، حيث أكدت الحقائق على عكس ذلك.

والحرب لا تزال متواصلة في سورية، إلا أنه وبسبب تآكل قدرات الأطراف المنخرطة في هذه الحرب يبدو أن الحرب آخذة بالخبو. وقد نجح التحالف الذي يحيط بالرئيس بشار الأسد، والذي يضم روسيا وإيران وحلفائها بما في ذلك حزب الله، هذا التحالف نجح في وقف التراجع في قوة النظام، وبذلك هو قد حقق نصراً إستراتيجياً. ومع ذلك فإن الأسد غير قادر على البقاء بدون التحالف الخارجي الموالي له. أما ميدان المعركة الآخر الموازي فهو الميدان السياسي – أي عملية الحوار الدائرة في محاولة لبلورة الصورة المستقبلية للدولة السورية بقيادة روسيا.

وإلى جانب ذلك طرأ تغيير على موازين القوى في الشرق الأوسط. فبينما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت من دور شرطي العالم، وتركز على المشاكل الأكثر اشتعالاً، وبشكل خاص الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، نجد في مقابل ذلك أن روسيا قد عادت إلى الشرق الأوسط، وعززت وجودها في سورية بهدف السيطرة عليها لفترة طويلة من الزمن. وحتى أنها قد حصلت بالفعل، من الولايات المتحدة الأمريكية، على المسؤولية عن «الملف السوري». فروسيا هي التي تقود الحوار بين الجهات ذات العلاقة بالحرب في سورية، وذلك بهدف بلورة تسوية تضع حداً للحرب الأهلية. وفي موازاة ذلك تحاول روسيا زيادة نفوذها في سياقات شرق أوسطية أخرى، ومن بينها العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي الوقت نفسه تسعى موسكو إلى تحسين علاقاتها مع كل الجهات الإقليمية: مع الشيعة – المحور الذي تقوده إيران من جهة، ومع السنة – مع المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر والأردن، من جهة أخرى. كما أن الصين، من جانبها تعطي الشرق الأوسط اهتماماً متزايداً وتحاول توسيع نفوذها في المنطقة وذلك عن طريق الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية، بما في ذلك في سورية.

كما طرأت تغييرات على موازين القوى في المنطقة وذلك على خلفية الحرب في سورية وفي أعقابها. فتنظيم «داعش»، على النحو الذي عرفناه عليه، وصل إلى مراحل هزيمته الأخيرة، وخصوصاً في أعقاب تحرير مدينة الرقة (تشرين الأول / أكتوبر 2017)، وغالبية المناطق التي كان يسيطر عليها في المنطقة الشرقية. إلا أن الخسارة الإقليمية لـ «داعش» لا تعني نهاية التهديد من جانب تنظيم «داعش»، ذلك أنه تنتشر في أنحاء الشرق الأوسط خلايا ملتزمة بفكرة السلفية – الجهادية، ومن المتوقع أن تواصل تشكيل تحدٍ أمام الأنظمة والدول في منطقة الشرق الأوسط (وخارجها)، ومن ضمنها إسرائيل. وتشكل العملية التي حدثت في مسجد الروضة في شمال سيناء أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 2017 وأدت إلى وفاة أكثر من 300 مدني، تشكل دليلاً واضحاً على ذلك. وفي المقابل فإن إيران، المدفوعة باعتبارات إستراتيجية بعيدة المدى، هي المستفيد الأكبر من الاضطرابات في الشرق الأوسط. وعملياً فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد مكنت إيران من تعميق نفوذها في العراق، كما أن روسيا قد مكنتها من السيطرة على سورية. كما أن الغرب لا يزعجها في مواصلة بسط سيطرتها على لبنان بواسطة حزب الله. وأخيراً، فإن التمرد الحوثي في اليمن سمح لها بالسيطرة على نقطة العبور من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي. وبذلك تظهر إيران بوصفها القوة التي حققت إنجازات لا يُستهان بها في

الشرق الأوسط، وذلك بما ينسجم مع أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى – لتخلق لنفسها جسراً برياً يصل إلى البحر الأبيض المتوسط، وتعزز مكانتها كدولة عظمى إقليمية، وفي هذا لإطار أيضاً، لتقويض العلاقات بين الدول السنة في المنطقة، وأن تقيم لنفسها معاقل خاصة بها على حدود إسرائيل في كل من سورية ولبنان، ومرة أخرى – بواسطة جهات من بينها حزب الله، الذي تعاظمت مكانته وقدراته العسكرية على خلفية حربه في سورية إلى جانب جيش الأسد.

وفي ظل هذه التوجهات والتطورات المتنوعة، فإن إسرائيل تواجه وضعاً إستراتيجياً مركباً. فمن جهة، تراجع التهديد العسكري الذي تشكله الجيوش النظامية إلى درجة كبيرة، وفي الوقت نفسه يتعزز التنسيق بينها وبين دول عربية رائدة. ومن جهة أخرى فإن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وخصوصاً اتساع «منطقة الاحتكاك» بين إسرائيل وبين إيران وحلفائها، يزيد من احتمالات التصعيد، وبشكل خاص أمام حزب الله، وكذلك على الجبهة السورية – وذلك بعد أن ضمنت إيران العلاقات المتبادلة بينها وبين الأسد بقيادتها. وتكمن في كل هذه الأمور تهديدات على إسرائيل. ومع ذلك فإن حالة عدم الاستقرار الإقليمية تضم بين طياتها أيضاً فرصاً يمكن لإسرائيل أن تستغلها لتحسين وضعها السياسي الأمني على قاعدة تشابه المصالح مع دول براغماتية رائدة، وعن طريق بلورة رد مشترك لعناصر القوة الناعمة والصلبة، والنشاط، والتعاون مع العديد من دول المنطقة، ومع دول عظمى، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى روسيا أيضاً.

سوريا – صورة الوضع

لقد امتازت السنة المنصرمة بتراجع حدة الحرب الدائرة في سورية، وبهزيمة قوات «داعش» في سورية والعراق. وروسيا والتحالف الموالي للأسد يبثون صورة النصر منذ سيطرتهم على مدينة حلب أواخر عام 2016. واتفاقات وقف إطلاق النار التي تم تحقيقها برعاية روسيا بين الجهات المتحاربة الرئيسية (باستثناء «الدولة الإسلامية») لا تزال صامدة على الرغم من استمرار المعارك في عدد من الجيوب، وخصوصاً الجيوب التابعة للفصائل السلفية – الجهادية. وخلال الأشهر الأخيرة من 2017 عملت إيران وروسيا على استعادة سيطرة الجيش السوري في شرق سورية – وهي المنطقة التي تضم موارد الطاقة. وفي الوقت الذي نجد فيه أن سيطرته على وسط سورية غير مطلقة، فإن قواته تقاتل على عدة جبهات، وقدرته على الاستمرار في المعارك ترتبط

بالغطاء الذي يحصل عليه من جانب القوة الروسية العاملة في سورية، ومن جانب إيران والميليشيات الشيعة التي تُشغّلها (حوالي 20 ألف مقاتل حسب آخر الأرقام في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2017)، إلى جانب حزب الله. وقد ظهر ضعف سيطرة الجيش أيضاً في مناطق توجد، للوهلة الأولى، تحت سيطرته والتي تمتاز بوجود سلطة جزئية ومتقطعة وبغياب القانون والنظام. ففي هذه المناطق تواصل التنظيمات المسلحة المحلية نشاطاتها، وهي غير خاضعة للنظام. وسورية لم تعد تعمل كدولة، كما أن الخدمات التي تقدمها هي خدمات جزئية فقط. وعلى الرغم من إقامة لجان اقتصادية دولية مهمتها التخطيط لإعادة بناء الاقتصاد والبنى التحتية السورية بشكل عميق وطويل المدى، إلا أنه لا يبدو أن تحقيق هذه النوايا يلوح في الأفق. وهناك حوالي 11 مليون سوري يقيمون في المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري، وستة ملايين في مناطق تسيطر عليها الجماعات المعادية له، وستة ملايين أخرى فروا من سورية في ظل تواصل المعارك، وعودتهم غير متوقعة على المدى المنظور.

وعملياً فإن سورية مقسمة اليوم إلى عدد من مناطق السيطرة: الجيش السوري – بمساعدة وثيقة من داعميه، يسيطر على العمود الفقري لسورية (محور حلب – حماة – حمص – دمشق، ومنطقة الساحل، ومنطقة الحدود مع لبنان، ومناطق الثروات والطاقة في الشرق). والأكراد يسيطرون على مناطق شمال شرق سورية. كما أن هناك جيوب للجماعات السلفية في الشمال (وبشكل خاص في منطقة إدلب) والتي أخذت تركيا مسؤولية الاستقرار فيها على عاتقها. وفي المركز (منطقة دمشق)، وفي جنوب سورية (منطقة درعا وهضبة الجولان). وفي هذه المناطق نفسها قامت روسيا وإيران وتركيا بتطبيق اتفاق مناطق خفض التصعيد (de-escalation)، الذي تم التوصل إليه في تموز / يوليو 2017 برعاية روسيا، مع الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى بين مختلف الفصائل والمعسكرات المتورطة في الحرب الأهلية، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والأردن. ومن المقرر أن يبقى هذا الاتفاق نافذاً حتى آذار / مارس 2018.

لقد عكست قدرة روسيا على قيادة العملية التي أدت إلى الموافقة على وقف إطلاق النار، وعملياً فرض شروطها، عكست إلى درجة كبيرة تعزيز موقعها السياسي والعسكري في سورية، على خلفية الحرب الأهلية، وكذلك في الشرق الأوسط – على حساب الولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل فإن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً ثانوياً فقط في بلورة وقف إطلاق النار، وفي إقامة مناطق التهدئة. وقد اقتصرت مساهمتها، بشكل

أساسي، في المحافظة على مصالح حليفيها – الأردن وإسرائيل، في هذا الإطار، وذلك عن طريق التوصل إلى تفاهمات مع روسيا في ما يتعلق بمناطق خفض التصعيد في جنوب سورية، وبإقامة منطقة أمنية تحت السيطرة الأمريكية في جنوب شرق هذا البلد. وتمت في هذه المنطقة عمليات تدريب وتسليح قوات المعارضة المعتدلة ومن بينها «الجيش السوري الحر»، إلا أنه ومع نهاية 2017 أعلنت واشنطن عن وقف دعمها لهذه التنظيمات. وقد تم إطلاع إسرائيل على تفاصيل اتصالات التسوية، من خلف الكواليس، وتم أخذ مخاوفها في موضوع انتشار القوات الإيرانية، وحلفائها وحزب الله، تم أخذها في الحسبان، وإن كان بشكل جزئي لجهة تحديد منطقة يتراوح عرضها بين سبعة إلى عشرين كيلومتر من الخط في هضبة الجولان، والتي يحظر تواجد قوات إيرانية، أو حلفائها فيها.

إن التحدي المطروح هو عملية بناء الدولة السورية من جديد. وعلى الرغم من سقوط عاصمة تنظيم «الدولة الإسلامية» في سورية، الرقة، بوصفها المعقل الرئيسي والأخير الخاص بالتنظيم، فإن الفكرة الجهادية نفسها لن تتلاشى بسرعة، ومن المتوقع أن يواصل مقاتلو التنظيم المنتشرون على الأرض العمل في محاولة لتقويض أي محاولة لإرساء الاستقرار في الدولة، والذي يمكنه المساعدة في إنجاز عملية إعادة إعمار متواصلة فيها.

التدخل الروسي

لقد جاء التدخل العسكري والسياسي الروسي في سورية أولاً من أجل ضمان بقاء النظام القائم في هذه الدولة (وليس بالذات من أجل نظام الأسد شخصياً). وتسعى روسيا على المدى الزمني الطويل إلى الحفاظ على الوجود العسكري العملياتي الدائم في سورية، وإن لم يكن بالضرورة بحجم تدخلها في الحرب. وحسب وجهة النظر الروسية فإن تدخل إيران في الحرب هو تدخل مشروع بنفس درجة مشروعية التدخل الروسي. والحجة في ذلك هي طلب النظام السوري، برئاسة الرئيس الأسد، من شريكيه الإستراتيجيين، إيران وروسيا، مساعدته في القضاء على معارضيه وعلى العناصر الإرهابية على أراضي الدولة، وإبقائه في سدة الحكم (على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يُطلب منها التدخل). ويجعل التواجد الإيراني للعب دور في الحرب البرية، وتوفير السند للرئيس الأسد، يجعل من إيران ذخراً لروسيا. وعليه، وحسب رؤية موسكو، فإنه يجب أن يكون لإيران دور في رسم ملامح سورية بعد الحرب الأهلية. وأكثر من ذلك فإن إيران قد اختيرت من قبل روسيا،

إلى جانب تركيا، لتكون الجهة الضامنة للتسوية في سورية في إطار المفاوضات الدائرة في أستانة وفي سوتشي بقيادتها، في محاولة لبلورة تسوية تضع نهاية للحرب. وعلى المدى القريب تُعتبر كل من إيران وحزب الله حليفين لروسيا حيث أنهما يساعدانها على تحقيق مصالحها في سورية، في الوقت الذي ليس بالضرورة أن تكون فيه المصالح بينهم متطابقة على المدى البعيد. إذ من المحتمل أن تظهر خلافات حول طبيعة الحكم في سورية مع مرور الزمن.

إن العملية السياسية، التي تقودها روسيا، لرسم ملامح سورية، بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254، تشتمل على عدة مراحل: المرحلة الأولى، فترة انتقالية لوقف إطلاق النار ولاستقرار الوضع. والمرحلة الثانية، هي مرحلة صياغة الدستور (سيتعين على الأطراف السورية المتحاربة التوصل إلى توافق حول سلسلة من القضايا الهامة المرتبطة بطبيعة وهوية الدولة، ومن بينها: سورية كدولة علمانية أو دينية إسلامية، وهل ستكون هويتها عربية، وهل ستكون دولة موحدة أو فيدرالية، وغير ذلك. المرحلة الثالثة، إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. وروسيا غير معنية في فرض تسوية ما إلا أنها تشجع الأطراف على التقدم باتجاهها من تلقاء نفسها وذلك عبر إشراك لاعبين مؤثرين ومن ذوي المصلحة في سورية، وخصوصاً إيران وتركيا (اللتان من المحتمل أن تظهر بينهما، مع مرور الزمن، خلافات حول مستقبل سورية). وكذلك إدخال الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه العملية السياسية إلى جانب دول عربية، وبشكل خاص الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر. وفي هذه المرحلة، في أواخر 2017، فإن العائق الرئيسي الذي يمنع الأطراف الصقرية في سورية من التوصل إلى اتفاق حول الانتقال من الحرب إلى وضع الدستور والانتخابات هو طلب المعارضة بمغادرة الأسد مقر الرئاسة فوراً. وروسيا نفسها ترى أن القرار بشأن الحكم الشرعي ملقاة على السورين أنفسهم، إلا أنه وحتى يكون بالإمكان التوصل إلى الانتخابات فإنه يجب أولاً وضع حد للفوضى، أي وقف الحرب، وإعادة الاستقرار إلى الدولة من الناحية السياسية، وبعد ذلك فقط إجراء نقاش حول مستقبل الأسد.

التدخل الإيراني

تركز إيران، التي تعمل وفق رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، على الاستغلال الأمثل للفرص التي سنحت لها من أجل توسيع نفوذها الإقليمي. ويجب علينا أن نذكر من بين هذه الفرص هنا الفراغ الذي نشأ جراء ابتعاد

الولايات المتحدة الأمريكية عن الشرق الأوسط. وتقويض الاستقرار في أعقاب الحروب الأهلية في العراق واليمن وسورية التي مكنتها من التدخل وذلك بهدف خلق بيئة مريحة لها. كذلك القضاء على المعقل الإقليمي الخاص بـ «الدولة الإسلامية» من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتحالف الذي قادته، قد سمح لإيران بتعزيز تدخلها ونفوذها في العراق وسورية. كما أدى رفع العقوبات عن إيران في أعقاب الاتفاق النووي إلى تحسين وضعها الاقتصادي ومكنها من توجيه المزيد من مواردها للتدخل في مناطق الصراع في الشرق الأوسط. إن لإيران نفوذ حاسم في العواصم العربية الثلاث: بغداد ودمشق وبيروت. وفي الوقت نفسه تتعزز سيطرة إيران على المناطق الحدودية بين إيران والعراق وبين العراق وسورية ولبنان – وذلك بهدف إقامة الجسر البري الذي يربطها بالبحر الأبيض المتوسط. كما أن إيران تستخدم العديد من عناصر القوة – ميليشيات شيعية شعبية في العراق وسورية، والجيش السوري وحزب الله، وحتى الجيش اللبناني. وتعزيز التواجد في سورية هو أمر هام بالنسبة لإيران كقاعدة للانتشار العسكري لها ولحلفائها، وكأساس أيضاً لإقامة قواعد جوية وبحرية (تمكنها من إقامة تواجد عسكري في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومن تقديم العون لحزب الله ولحلفائها) ومنشآت لإنتاج الصواريخ، وكذلك لتعميق سيطرتها في لبنان ولتوسيع مناطق الاحتكاك مع إسرائيل.

والتنسيق مع روسيا هو أمر هام جداً لإيران من أجل استقرار الوضع في سورية، وللحد من النفوذ الأمريكي – الإسرائيلي على الساحة، والحفاظ على موقعها المهيمن في سورية لفترة طويلة. وقد قال محمد رضا شيباني، الذي عمل سفيراً لإيران في سورية حتى نهاية 2016[1]، قال عندما تطرق إلى التطورات في سورية وللتعاون بين إيران وروسيا إن إيران تدعم كل خطوة روسية تهدف إلى وضع حد للتوتر في سورية، في حين أنها لا تتدخل بشكل مباشر في كل الخطوات الدبلوماسية التي تقودها روسيا. كما أشار إلى أن التعاون مع وروسيا هو حاجة إستراتيجية مشتركة للدولتين، وهو الذي مكن من تحقيق الإنجازات العسكرية والسياسية في الصراع ضد الإرهاب في سورية. كما أن ممثلاً رسمياً للسلطة في موسكو (لم يُفصَح عن هويته) قال إن الحلف الإستراتيجي بين إيران وروسيا قد استند إلى الحاجة للحفاظ على نظام الأسد والقضاء على العناصر الإرهابية والجهادية. وقد أكد الشيباني ضرورة الحفاظ على الحلف بين إيران وروسيا في ضوء الجهود من قبل الجهات

[1] في مقابلة أجراها مع الموقع الإخباري' خبر أون لاين 'في 11 أيلول / سبتمبر2017 ، http://www.khabaronline.ir/detail/704569/World/middle-east.

الأجنبية، بما في ذلك رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي يسعى، حسب أقواله، إلى دق إسفين بين روسيا وإيران.

هذا وتشكل إيران تحدياً متزايداً على إسرائيل. فعلى صعيد النوايا تستند إيران إلى التطرف الديني، والنظام فيها يؤكد على العداء العلني الشديد لإسرائيل. أما على صعيد القدرات، فإلى جانب احتمال أن تقوم إيران بإكمال برنامجها النووي لتطوير قدرة نووية عسكرية خلال العقد القريب، فإن إيران تقوم تزويد حزب الله، الذي تتواجد قواته في لبنان وسورية، بالسلاح وبعشرات الآلاف من الصواريخ بما في ذلك صوراريخ تحمل رؤوساً بالغة الدقة، وبطائرات مسيّرة هجومية. وبالإضافة إلى حزب الله فإن إيران تستخدم في سورية «لواء القدس»، والجيش السوري الموالي للأسد وميليشيات شيعية (من بينها ميليشيات عراقية وأفغانية). وحلفاء إيران على الساحة السورية، لكونهم جزءاً من التحالف الموالي للأسد، يتمتعون بمظلة حماية جوية تقدمها بطاريات الصواريخ أرض – جو الروسية المتطورة (S–400) والمنتشرة في الأراضي السورية. إضافة إلى ذلك فإن إيران تدعم وتشجع إرهاب الجهات الفلسطينية – حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

إن تهديدات زعيم حزب الله حسن نصر الله ضد إسرائيل، ومن بينها التهديد باستهداف مستودعات الأمونيوم في حيفا والمفاعل النووي في ديمونا، بشكل دقيق، ليس بالضرورة أن تكون منسقة دائماً مع القيادة الإيرانية. لكنه من المرجح أن يكون استخدام القوة من جانب حزب الله يتم بتنسيق وثيق مع طهران، ما لم يكن بتوجيه منها. وهكذا، من المحتمل أن يكون النظام في إيران يقوم ببناء والاحتفاظ بقدرات لمهاجمة العمق الإسرائيلي وذلك بهدف ردعها عن مهاجمة البنى التحتية النووية في إيران، وكذلك من أجل فتح المجال أمام رد عسكري مكثف في حالة قيام إسرائيل باستخدام قدرات ضد إيران نفسها. والسعي الإيراني إلى تحقيق نفوذ متعاظم على الساحة الشمالية يثير القلق في إسرائيل، إذ تستطيع إيران أن تتحدى إسرائيل على ثلاث مستويات منفردة ومتكاملة: فأولاً، في جنوب سورية قد تقوم إيران بنشر حزب الله وإلى جانبه ميليشيات شيعية وذلك في ظل تعاون هذه الجهات مع الجيش السوري، وضمن مدى يسمح بالوصول السريع إلى منطقة الحدود في هضبة الجولان، وهذا ما سيخلق جبهة إضافية في أية مواجهة بين حزب الله وحلفاء إيران مع إسرائيل. وثانياً، الجسر البري (المسمى «طريق التحرير» في قاموس المصطلحات الشيعية)، الذي أقامته إيران عبر العراق وسورية إلى لبنان، وهو يمكنها من الوصول المباشر والمريح بهدف مساعدة حزب الله والأسد، ويشدد من التهديد

المباشر على إسرائيل من سورية ولبنان. وهناك مستوى آخر، ثالث، من شأنه أن يضمن تعزيز إيران من تواجدها لفترة زمنية طويلة في عدة أشكال: أولاً – تحويل سورية إلى مركز لوجيستي إيراني يضم بنى تحتية لإنتاج وتجميع الأسلحة، ويقدم الدعم اللوجيستي والتسليحي لحلفاء إيران في المنطقة. وثانياً – إقامة «حزب الله سورية»، بما يشبه نموذج حزب الله في لبنان والميليشيات الشيعية الشعبية في العراق، وذلك عبر تجنيد عناصر سورية ودمجها مع ميليشيات من المتطوعين الشيعية الأجانب (من العراقيين والأفغان وسواهم). وتشتمل مهام هذه القوة حماية النظام، وكذلك حماية الأصول الإيرانية في سورية على المدى الطويل، إلى جانب خلق تهديد على إسرائيل. وثالثاً – تحويل سورية إلى دولة تابعة لإيران وذلك عبر مسيرة بطيئة ومتدرجة، والتي تقوم إيران في إطارها بالربط بين الفضاء السوري وبين «الهلال الشيعي»، من خلال استخدام عوامل الضغط السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية – الديمغرافية.

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

في الوقت الذي تقترب فيه الولايات المتحدة الأمريكية من إنهاء مهمتها الأساسية في هزيمة «الدولة الإسلامية»، فإنه من المناسب أن تستعد لمواجهة التحديات التالية: مستقبل المناطق التي يتم تحريرها من سيطرة «الدولة الإسلامية»، لمن ستُنقل هذه السيطرة وكيف سيمنع ذلك عودة العناصر الجهادية. وموقع وأداء الهيمنة الإيرانية في العراق، وفي سورية ولبنان، ومستقبل الجسر البري والجوي الذي أقامته من طهران إلى دمشق وبيروت. ومستقبل سورية، وما هو نظام الدولة الذي سيقام فيها، وإلى جانب ذلك الإطاحة بالأسد عن كرسي الحكم. وكيف يمكنها تنفيذ التزاماتها تجاه حلفائها، مع التأكيد على الأردن وإسرائيل، بالإضافة إلى قوات المتمردين الذين تم استخدامهم من قبلها، وخصوصاً الأكراد في سورية. ولم تتم إلى الآن بلورة إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، كما أنه لم تتضح بعد ما هي عوامل الضغط غير العسكرية المتوفرة لديها. وعليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد في هذه المرحلة خطوات روسيا لوقف العنف في سورية عن طريق وقف إطلاق النار وإقامة مناطق تهدئة، إلى جانب إطلاق عملية سياسية تبدأ بفترة انتقالية تليها انتخابات حرة[2].

[2] أقوال السفير ديفيد ساترفيلد أمام معهد واشنطن في 25 أيلول / سبتمبر 2017.

والولايات المتحدة الأمريكية قلقة لأن انهيار «الدولة الإسلامية» لن يقضي على فكرة «داعش»، ولذلك فإن الحافزية لاستمرار الجهاد سوف تحرك الشباب للتطوع لتنفيذ نشاطاته. كذلك الحال ستتواصل عمليات نقل الأموال إلى الخلايا الإرهابية، إلى جانب الوعظ والتحريض في شبكات التواصل الاجتماعي وفي المساجد. كما أن الجماعات الجهادية سوف تتركز في المناطق الصحراوية والقروية في سورية والعراق. وسوف توفر هذه التوجهات الذريعة لإيران للبقاء على الأرض كعنصر حافظ للتوازن. وهكذا سيُنظر باستحسان إلى دورها الحافظ للاستقرار، للوهلة الأولى، في أعين السلطات في دمشق وبغداد، وجهات أخرى على الساحة الدولية. ويشار إلى أن رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي قد لعب دوراً مركزياً في استقرار العراق وفي تقليص النفوذ الإيراني فيه. ويعزز قربه من الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بسلفه نوري المالكي، يعزز من الفرصة للحصول على المساعدات الأمريكية في هذا السياق.

وفيما يتعلق بالتنسيق الإستراتيجي مع إسرائيل فإن المشكلة الرئيسية هي غياب الاستعداد الأمريكي للانزلاق إلى قلب الدوامة السورية بشكل عام، وإلى القيام بعمليات عسكرية ضد التواجد الإيراني هناك بشكل خاص. وفي الواقع فإن الإدارة الأمريكية، بكل هيئاتها، لا تزال تركز على المعركة ضد «الدولة الإسلامية»، ولا يوجد لديها الوقت للانشغال بالمشكلة الأشد خطورة ألا وهي النفوذ الإقليمي الإيراني المتعاظم. وسورية بالذات ليست مصلحة أمريكية، إلا أنها هامة في إطار المعركة ضد إيران، ولعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها، إسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية. ومع ذلك فإن عدم وجود الاهتمام والحافزية قد منعا الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال الفرصة لإقامة منطقة عازلة من الشمال إلى الجنوب، من تركيا إلى المملكة العربية السعودية عبر العراق والأردن، وذلك من أجل قطع الجسر الإيراني من الشرق إلى الغرب. وربما لا تزال هناك إمكانية لفعل ذلك. ويبدو أن إسرائيل ستحظى بمجال عملياتي كامل في سورية ولبنان، بدون أي تحفظ من جانب إدارة ترامب. إلا أن ذلك لا يعني أنها ستحصل على الغطاء، إلى جانب نوع من «شبكة الأمان»، فيما إذا ما تعقدت أمورها في المعركة.

اليوم التالي لـ «الدولة الإسلامية»

تشكل هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» نقطة فارقة أخرى في عملية استقرار ورسم سورية بقيادة الأسد من قبل التحالف الروسي الإيراني، وترسيخ موقعه بوصفه السيد. وذلك في ظل عدم وجود أية قوة أخرى يمكن لها أن تسيطر على المناطق الخالية. وسيخلق غياب «الدولة الإسلامية» فراغاً إقليمياً سيتوغل إليه، على ما يبدو، الأسد برعاية إيرانية وبمساعدة روسية، وكذلك سيتم تعميق سيطرتهم على أراضي البلد. وسيشكل مستقبل المناطق التي يتم تحريرها من قبل القوى الكردية السورية (SDF وYPG) نقطة اختبار لوفاء الولايات المتحدة الأمريكية لحفائها، وللنفوذ التركي في ترتيب حدودها مع سورية، وفي إدارة التسوية الجديدة فيها. وهذا بسبب عدم وجود استعداد أمريكي لإبقاء القوات المطلوبة في سورية من أجل مواجهة النفوذ الإيراني ومساعدة الجهات المحلية لترسيخ تواجدها في المناطق المخلاة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن من شأن انهيار «الدولة الإسلامية» أن يعيد وضع تنظيم «القاعدة» بوصفه التنظيم الجهادي الذي يقود الجهاد العالمي في سورية وفي ساحات أخرى في الشرق الأوسط. وفي أوساط قوات المعارضة السورية، تنظيم «هيئة تحرير الشام» («النصرة» سابقاً) الذي هو من صنع «القاعدة»، هو تقريباً المعقل الأخير الذي يقاتل ضد الجيش السوري. ولكن، حتى وإن تم القضاء على «الدولة الإسلامية» فإن التنظيم سيستمر في البقاء بطرق أخرى: يمكن لـ «داعش» أن يتبنى نموذج «القاعدة» – إذ يمكن نقل الكتلة الرئيسية للتنظيم من سورية والعراق إلى فروع منتشرة في أنحاء الشرق الأوسط (بما في ذلك شمال إفريقيا) وشرق آسيا. وإلى جانب نشاطاته على الساحة شرق الأوسطية فإنه سيقوم بتصدير الإرهاب أيضاً إلى الساحة العالمية. وهناك احتمال لـ «العودة إلى الجذور» الذي يشتمل على ارتباط بقايا «الدولة الإسلامية» بالتنظيم الأم («القاعدة») بقيادة أيمن الظواهري وذلك كحل وسط يتيح الاستمرار في النضال لتحقيق فكرة السلفية – الجهادية على الرغم من الهزائم والضعف التنظيمي والاقتصادي، والضعف على صعيد صورة التنظيم. وهناك احتمال آخر وهو يتمثل في أن يواصل تنظيم «الدولة الإسلامية» وجوده بشكل مستقل، ولكن بدون وجود قاعدة تنظيمية واضحة ذات نظام قيادي، ويقتصر وجوده على الجانب الفكري وإقامة شبكة إرهاب عالمية تشكل مصدراً للإلهام للعمليات الإرهابية في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً عن طريق بث الدعاية عبر شبكات التواصل الاجتماعي بهدف رفع الحافزية لتنفيذ الأعمال الإرهابية.

ما الذي يخبئه المستقبل لسورية – التركيبة الهجينة

في النقاشات الدائرة في مختلف المنتديات، حول تسوية مستقبلية في سورية، يدور الحديث حول بلورة دولة موحدة ذات حكم مركزي. وتقوم مختلف الجهات المنخرطة في جهود التسوية، بما في ذلك روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإيران أيضاً، وتركيا والدول العربية المعتدلة – تقوم كلها بتوجيه جهودها إلى إعادة نظام الدولة في سورية. وعند هذه النقطة تلتقي مصالح جميع تلك الجهات، التي تنقسم فيما بينها حول الكثير من القضايا الأخرى. وسورية الموحدة هي مشيئة غالبية السكان المحليين. ولذلك، يمكن الافتراض إنه في إطار الاتفاق الذي سيضع نهاية للحرب سيتم الحفاظ على قشرة الدولة وعلى الحكم المركزي.

ومع ذلك فإنه من المتوقع أن تكون المنظومة الداخلية في سورية معقدة وهشة. وذلك نتيجة لوجود العديد من العناصر التي من المتوقع أن تثير المصاعب أمام الحكم المركزي في طريقه لتحقيق الشرعية الواسعة لنفسه، ولفرض حكم فعال على كل أراضي الدولة. وهناك مجموعة من الأدلة على ضعف الوضع في سورية بشكل عام، وهي من المتوقع أن تظهر بشكل أوضح بعد انتهاء الحرب، وذلك بسبب الخراب الاقتصادي والصعوبات القائمة أمام إعادة الإعمار، وكذلك نتيجة لوجود نوايا العديد من عناصر القوى الداخلية والخارجية للحافظ على قوة النفوذ التي راكموها خلال الحرب. وبالإضافة إلى ذلك فإن الذاكرة الجمعية المُرة التي تراكمت في قلوب الشعب السوري على مدى سنوات الحرب، سوف تجعل من الصعب على الأسد إقناع الجماهير بأن المشكلة الرئيسية لسورية هي إسرائيل وليست الآفات الأساسية في الدولة والمجتمع السوريين. ولذلك فإنه حتى لو تم الإعلان بأن الأسد هو المنتصر، وظلت سورية على المستوى الرسمي تحت ظل نظام مركزي، فإنها لن تكون الدولة التي عرفناها قبل الحرب. ومن الممكن في الواقع العملي أن تقام هناك، إلى جانب بعضها بعضاً، كيانات سياسية صغيرة يجمعها ما يشبه البناء الفيدرالي.

ووفقاً لخريطة مناطق السيطرة على النحو الذي تشكلت عليه أواخر عام 2017 (والتي تم وصفها من قبل)، فإن معقل الجيش السوري سيكون عند القطاع الساحلي بالإضافة إلى العمود الفقري لسورية، الذي يمر بالمحور المركزي حلب – حمص – دمشق وإلى الجنوب حتى درعا، وهو الذي تقيم على امتداده غالبية سكان سورية. في الوقت الذي سيتواصل فيه، على الحدود السورية – اللبنانية، نفوذ وتواجد حزب الله. ومن المتوقع أن يقوم في شمال شرق سورية كيان كردي مستقل. وهناك عدد من الجيوب وخصوصاً في منطقة إدلب وحتى

الحدود السورية التركية، وهي ستكون مناطق (تحت النفوذ التركي على ما يبدو). وفي جنوب سورية، وفي بعض المناطق الأخرى، ستكون هناك جيوب لجهات جهادية تتميز بمستوى متدنٍ من الحكم، وبفوضى وباستمرار المعارك على مستويات متفاوتة. وبحسب التقديرات فإنه ستسود بين هذه الجيوب حالة من التنافس، التي ستجد تعبيراً عنها، بين الفنية والأخرى، بالعداء، وفي حالات أخرى بالتعاون مع بعضها بعضاً، ومع الحكم الرسمي. وفي حالة النظام المركزي الهش، إلى جانب الكيانات المنفردة، فإن الخلافات لن تخف، ولن يهدأ العداء بين مختلف الجهات على الساحة. كما أنه لن يختفي خطر اندلاع المعارك وذلك لأنه من المتوقع أن تحاول الكيانات المختلفة تعميق حكمها الذاتي، وربما أيضاً توسيع مناطق سيطرتها.

ومع ذلك، ومع مرور الزمن، من الممكن أن يحدث انتقال من هذا الوضع المركب و«الهجين»، عبر نظام فيدرالي، إلى حكم مركزي تزداد قوته بالتدريج (وليس بالضرورة في ظل الأسد)، وذلك شريطة أن تكون هناك إمكانية لمشاركة السكان في المنظومة السياسية. وحتى يكون بالإمكان إعادة الاستقرار إلى سورية فإنه يجب أن يكون هناك اعتراف دولي رسمي بالدولة، وكذلك بوجود كيانات ثانوية، والتي ستتشكل وفق ما تقتضيه موازين القوى على الأرض، على أرضية طائفية ودينية. ومن بين العديد من الأمور المطلوبة ستكون هناك حاجة لنضوج الظروف للحكم الذاتي الكردي، والذي من المحتمل أن يقيم علاقة ما مع الحكم الذاتي الكردي في العراق. وكذلك محاولة لإقامة كيان مستقل وقادر على العمل، والذي لن يتم حكمه من قبل السلفية – الجهادية.

وعلى الرغم من أن التطور وفق هذا السيناريو – الذي يتطلب تغييراً في الهيكلية واستخداماً لمصطلحات جديدة في التحليل حول وحدة سورية – هو تطور غير مقبول لبعض الجهات ذات العلاقة بالأمر، إلا أنه يبدو أن آماله لاستقرار سورية هي الأفضل. وبعد سنوات طويلة من الحرب، ومن التآكل الاقتصادي الذي حدث خلالها، فإنه ليس من المستبعد أن يصل العديد من الجهات المختلفة الناشطة في سورية إلى نتيجة مفادها بأن الهيكلية الفيدرالية هي الحل الانتقالي المفضل لجهة قدرتها على خلق الظروف للتعافي السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومثلما هو الحال في العديد من تجارب الماضي، فإن المؤقت سوف يتحول إلى ثابت مع مرور الزمن.

الجانب العملي – احتمالات المواجهة العسكرية على الساحة الشمالية

إن ترسيخ تواجد إيران وحلفائها في سورية، والترقب بأن تقوم بمد أذرعها إلى هضبة الجولان في مواجهة الخطوط الحمراء التي وضعتها حكومة إسرائيل لتواجدها هناك، كل ذلك يزيد من احتمال تصعيد الوضع إلى درجة الحرب بين إسرائيل وبين هذه القوى. وعليه فإنه يجب على الجيش الإسرائيلي تحسين الاستعداد لمواجهة التصعيد، وحتى الحرب، على الساحة الشمالية ضد سورية ولبنان. والمواجهة – المحدودة أو الشاملة – بين إسرائيل وبين حزب الله بمساعدة إيران هو التحدي الأمني الذي يجب على إسرائيل الاستعداد له. وخلال تدخله في الحرب في سورية تعاظم حجم حزب الله كتنظيم عسكري يستخدم أطر القتال النظامية. فقد راكم حزب الله من خبرته في القتال في المناطق المأهولة، إلى جانب خبرته في استخدام الأسلحة الصاروخية والموجهة. إضافة إلى ذلك فهو قد عمق من سيطرته على المنطقة الحدودية بين سورية ولبنان، وذلك بعد أن أبعد جهات معادية ومنافسة له، وعزز أيضاً من موقعه العسكري والسياسي بوصفه حامي لبنان. وقد ساهمت كل هذه الأمور في تعزيز الشعور بالثقة عند الحزب وهو الأمر الذي سيمكنه، بعد أن تنتهي الحرب في سورية، من التفرغ لمواجهة التحدي القادم: الصراع ضد إسرائيل. ومن شأن التقدير الخاطئ لنوايا الطرف الآخر – سواء من جانب إسرائيل أو من جانب حزب الله ، أن يؤدي، على هذه الخلفية، إلى تصعيد واسع.

إن حرباً ضد حزب الله ستتسبب بخسائر فادحة للعمق الإسرائيلي. إذ سيتم إطلاق آلاف الصواريخ إلى شمال الدولة وإلى عمقها، وستتم بموازاة ذلك محاولات تقوم بها جماعات إرهابية للتوغل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، وذلك بهدف ضرب المستوطنات القريبة من الحدود، بالإضافة إلى ضرب البنى التحتية الحيوية. ويجب في الظروف الحالية التعامل مع لبنان وسورية بوصفهما ساحة واحدة، إذ إن التصعيد في إحدى الجبهتين سيؤدي، بدرجة عالية، إلى التصعيد على الجبهة الأخرى. كما أنه من المتوقع تنفيذ بعض الرمايات من الأراضي السورية، وستقوم الميليشيات الشيعية وقوات الجيش السوري الخاضعة لسيطرة الأسد بمهاجمة إسرائيل في هضبة الجولان. وفي موازاة ذلك ستشجع إيران حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين على إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، وتنفيذ عمليات إرهابية عن طريق تخطي السياج الحدودي وعبر الأنفاق من غزة. بالإضافة إلى تشجيع العمليات الإرهابية في الضفة الغربية.

هذا ويتضمن الرد الإسرائيلي ثلاث مستويات: الأول، مستوى الدفاع النشط السلبي لتقليص استهداف الجبهة الداخلية. والمستوى الثاني، طبقة الهجوم المكثف والدقيق لتدمير آلاف الأهداف في اليوم الواحد بواسطة سلاح الجو والقدرات النارية بعيدة المدى. والمستوى الثالث، هو تحرك القوات البرية التابعة للجيش الإسرائيلي إلى عمق الأراضي اللبنانية، وفي هضبة الجولان، وذلك بهدف اقتلاع البنى التحتية لحزب الله وتفكيك قدراته العملياتية. وبما أن غالبية الصواريخ التابعة لحزب الله معدّة ومخفية في البيوت في القرى والبلدات اللبنانية، فإنه من المتوقع أن يؤدي الرد الإسرائيلي إلى إلحاق أضرار شديدة، وخسائر فادحة، بالبنى التحتية، وبالمناطق المأهولة في هذا البلد.

وحسب أقوال اللواء تامير هايمن، قائد القوات في الشمال[3]، فإنه «بعد أن يتم ضرب أول بيت يحتوي على الصواريخ فإن السكان اللبنانيين سيفهمون بأن عليهم المغادرة بسرعة.. وتصورنا للحسم لا ينبع من السعي لمطاردة كل قاعدة لإطلاق الصواريخ». وحسب أقواله فإنه كلما تقدم الجيش الإسرائيلي مع قواته إلى عمق الأراضي اللبنانية كلما تراجعت قدرة حزب الله على الإطلاق بصورة كبيرة. وفيما يتعلق بخطوط النهاية، أضاف هايمن، بأن الحقائق التي سيحددها الجيش الإسرائيلي على الأرض ستكون حازمة ولن يكون بالإمكان دحضها أو التلاعب بها.

موجز وتوصيات

إن على إسرائيل أن تبلور سياستها وخطواتها فيما يتعلق بالتوجهات على الساحة الشمالية من خلال الأخذ بالحسبان ثلاثة اعتبارات رئيسية: الأول، هو أنه ينبغي عليها ألا تسمح بترسيخ التواجد الإيراني في سورية، الأمر الذي سيحول سورية إلى دولة تابعة لإيران، ويزيد من منطقة الاحتكاك بينها وبين إيران وحلفائها في مواجهة إسرائيل. وثانياً، إن العلاقات مع روسيا هي ذخر إستراتيجي لإسرائيل، ولذلك فإن عليها أن تناور بين ضرب أهداف تشكل تهديداً عليها في سورية، والتي ترتبط بالمصالح الروسية الحيوية، وبين الرغبة في مواصلة التنسيق الإستراتيجي الناجح مع موسكو. وثالثاً، يجب الانطلاق من نقطة الافتراض بأن الولايات المتحدة

3 يوآف ليمور، ' إذا ما تدخلت الميليشيات من إيران في لبنان – فهي لن تعود إلى البيت'، إسرائيل اليوم، الملحق الأسبوعي، ملحق رأس السنة، 19 أيلول / سبتمبر 2017 ، .http://www.israelhayom.co.il/article/505251

الأمريكية لن تكون نشطة في المحافظة على المصالح الإسرائيلية على هذه الساحة، وذلك لأن واشنطن غير معنية بالغرق في المستنقع السوري (وذلك أيضاً بسبب الفشل في محاولات فرض نظام جديد في كل من أفغانستان والعراق وفق التفضيل الأمريكي). وعلاوة على ذلك فإن إدارة ترامب ترى في الساحة السورية فرصة لتطوير التعاون مع موسكو، والتي هي معنية بزيادته أيضاً في ساحات أخرى (وفي مقدمتها كوريا الشمالية).

إلى جانب هذه التهديدات والتحديات المتزايدة فإنه في الوضع الآخذ بالتشكل على الساحة الشمالية تكمن هناك أيضاً العديد من الاحتمالات والفرص التي تساعد على بلورة بيئة إستراتيجية مريحة لإسرائيل. وهذه الاحتمالات تشتمل على عناصر للقوة الناعمة والقوة الصلبة، فضلاً عن النشاط المستقل إلى جانب الاحتمالات العديدة للتعاون.

1. في المجال العسكري، يعزز التواجد الإيراني في سورية من القدرة العملياتية لضرب القواعد الإيرانية. وفي السياق الأوسع فإن هذه القدرة على توجيه الضربة ستمكن إسرائيل من الاستمرار في إظهار قدرتها على الردع وكذلك قوتها التدميرية في المجالين السوري واللبناني وذلك كوسيلة لممارسة الضغط على إيران، وعلى الأسد، لتأخير عملياتها في جنوب سورية، ولتشجيع روسيا على الاستجابة للمطالب الإسرائيلية في تقييد التواجد والنفوذ الإيرانيين في هذه المنطقة. وفي إطار الرد على الخطوات الإيرانية الاستفزازية فإنه يجب على الخطوات العملياتية الإسرائيلية أن تشتمل على خطوات مفاجئة تكون مختلفة عن تلك المعروفة لدى أعدائها، وتنقل رسالة الإصرار الإسرائيلي على منع الهيمنة الإيرانية، وترسيخ التواجد والبنى التحتية لإنتاج الأسلحة الإيرانية وتخزينها في سورية للمدى الطويل.

2. خلال الشهور القريبة (بداية 2018) من المتوقع أن يقوم الأسد، بمساعدة من إيران وحلفائها، ببذل الجهد العسكري بهدف السيطرة على جنوب سورية وهضبة الجولان. وعليه فإن على إسرائيل الاستعداد لأي تصعيد في جنوب سورية والحفاظ على الخطوط الحمراء التي وضعتها، والتي يأتي في مركزها منع انتشار إيران وحلفائها في هضبة الجولان، وبالقرب منها. ووفق تقارير غير رسمية فإن إسرائيل قد طلبت من روسيا إبعاد القوات التي يتم تشغيلها من قبل إيران إلى مسافة تتراوح بين 30 – 40 كيلومتر من الحدود، إلا أنه تم عملياً في إطار اتفاق المبادئ الأمريكي – الروسي – الأردني في تشرين الثاني / نوفمبر، الاتفاق على إبعادها لمسافة حوالي 20 كيلومتر من الحدود جنوب هضبة الجولان وفي وسطها، 7 – 8 كيلومترات فقط في شمال

الهضبة (وذلك بسبب القرب من منطقة دمشق). والتوصية المفضلة بالنسبة لإسرائيل هنا هي أن تضع خطاً أحمر عن طريق القيام بعمليات على الأرض وليس عن طريق الخطابات، من خلال استخدام القوة العسكرية بما ينسجم مع تقديرات التهديد. وبذلك لا تكون إسرائيل مقيدة بأسلوب عمل ملزِم واحد، وحتى أنها تخلق حالة من عدم اليقين بالنسبة لإيران. وفي موازاة ذلك فإنه من الصواب تركيز الجهد على خلق نفوذ في هذه المنطقة كمنطقة عازلة بين إسرائيل وبين القوات الموالية للأسد ووكلاء إيران، وهذا عن طريق تعزيز العلاقة مع المجتمعات والقوى المحلية وتقديم المساعدة لتنظيمها، بما في ذلك الوسائل القتالية، وخصوصاً بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوقف الدعم لعناصر «الجيش السوري الحر». هذا بالإضافة إلى الدعم المدني والإنساني (ومن ذلك في مجالات الصحة والغذاء والزراعة) في إطار إدارة «الجوار الطيب» (أُقيمت هذه الإدارة في قيادة المنطقة الشمالية في حزيران / يونيو 2016 – المترجم)، والتي تقوم بتقديم المساعدات للمواطنين. ومع ذلك فإن قيام علاقات الجيرة الطيبة، والتعاون مع عناصر القوى المحلية، ستشكل منافساً، على ما يبدو، للمحاولات المبذولة من جانب الأسد لتقديم تسهيلات كبيرة لهؤلاء الذين سينتقلون إلى معسكره. وعليه فإن إسرائيل ستكون ملزمة بتوظيف الكثير من الموارد في هذه المنطقة، مع وضع «حدود» لتقييد التصعيد، وذلك لتفادي الانزلاق إلى وضع يضطر فيه الجيش الإسرائيلي للسيطرة على بعض المناطق في الجانب السوري من هضبة الجولان.

3. وفي إطار الحوار مع روسيا، يجب على إسرائيل أن تقدم عدداً من المطالب الأساسية: إشراك إسرائيل (من وراء الكواليس على الأقل) في المداولات حول مستقبل سورية. وإشراف ورقابة روسيا وذلك بهدف منع تواجد إيران وحلفائها في جنوب سورية، بالإضافة إلى منع ترسيخ التواجد الإيراني إلى الشمال من دمشق عن طريق الانتشار الدائم للقوات الإيرانية وحلفائها وكذلك منع إقامة بنى تحتية لانتشار ولتخزين ولإنتاج العتاد الحربي. ومنع استخدم إيران للأصول الإستراتيجية الروسية في الأراضي السورية (الموانئ والمطارات). ومنع انتقال السلاح الروسي إلى حزب الله وإلى الميليشيات الشيعية. ومنع إقامة بنى تحتية إيرانية لتخزين وإنتاج وتجميع السلاح في سورية.

4. توصية أخرى للحكومة الإسرائيلية لبذل الجهد ولوضع إستراتيجية مشتركة مع الإدارة الأمريكية في موضوع تواجد ونفوذ القوات الإيرانية والروسية في سورية، مع التأكيد على التقدير بأن الأفكار السلفية –

الجهادية لن تنتهي بعد القضاء على «الدولة الإسلامية»، وأنه من المتوقع أن تستمر عمليات التطوع في صفوف السلفية – الجهادية وذلك على خلفية أمور عديدة من بينها الهيمنة الإيرانية في الفضاء العراقي – السوري – اللبناني. وعليه، من الضروري إقناع الإدارة الأمريكية بضرورة خلق منطقة عازلة داخل الهلال الشيعي، بما في ذلك مواصلة دعم حكومة العبادي في العراق على نحو يقلل من النفوذ الإيراني ويضع التحديات أمام «الجسر البري» الإيراني إلى سورية. وفي موازاة ذلك يجب ضم الولايات المتحدة الأمريكية للإشراف على آلية الرقابة على اتفاقيات وقف إطلاق النار في سورية وعلى تنفيذها، وكذلك في بناء القطاع المدني في جنوب سورية وتقوية القوات المحلية المعارضة للنفوذ الإيراني. ومن المناسب أن يتم تنفيذ هذه الخطوات بالتعاون مع الأردن.

5. من المتوقع أن يوافق لاعبون محليون في سورية على التعاون مع إسرائيل فقط في مقابل بدائل مناسبة وذات قيمة تفوق ما سيتم اقتراحه عليهم من قبل التحالف الموالي للأسد. وعليه ومن أجل تعزيز التعاون مع هؤلاء اللاعبين فإنه يجب على إسرائيل توظيف الكثير من الموارد اللوجيستية في مشروع الدعم لعناصر القوى السنية، والدرزية، والكردية في سورية.

6. من الصواب تحديد بؤر الاحتكاك بين روسيا وإيران في مجال التنافس على الهيمنة في سورية وفيما يتعلق بطبيعة النظام المستقبلي، وتعزيز هذه البؤر وذلك عبر العمل الدؤوب والواعي.

وأخيراً على إسرائيل أن تقدم موقفاً واضحاً في قضية مستقبل سورية. وموقفاً كهذا يجب أن يتضمن دعماً للعملية التي تقودها روسيا، وهدفها حل يعتمد على إقامة فيدرالية بما ينسجم مع علاقات القوى الداخلية في الدولة وخروج القوات الأجنبية. وقد استنفذت سياسة الجلوس على الجدار التي اتبعتها إسرائيل، استنفذت ذاتها، وخصوصاً مع مرحلة بداية المداولات حول بلورة النظام المستقبلي في سورية. وصحيح أن إسرائيل تعمل خلال السنة الأخيرة في قنوات مباشرة، وغير مباشرة، من أجل التأثير على هذه العملية، وبشكل خاص في جنوب سورية، إلا أنه طالما لا تُظهر نواياها الجدية وتؤكد على احتمال الضرر الشديد الذي بوسعها أن تتسبب به فإن نفوذها سيبقى محدوداً، كما أن وضعها الأمني سيكون عرضة للخطر. والغاية الإستراتيجية التي نوصي بها لإسرائيل هي إقامة منطقة فيدرالية في جنوب سورية لا تكون مرتبطة بالأسد، وتكون أقل تأثراً بالهيمنة الإيرانية في الدولة. وكذلك سيكون بالإمكان تقليص النفوذ الإيراني في سورية عن طريق الحد من قدرات الحكم

المركزي الذي يتم توجيهه من طهران. ويجب على الموقف الإسرائيلي أن يتضمن أيضاً طلب انسحاب القوات الأجنبية من سورية، مع التركيز على حزب الله والميليشيات الشيعية، وذلك لكونها عنصراً يسبب التوتر الداخلي وتعزيز التطرف، كما يسبب الصراعات الدائمة والتي لديها فرصة كبيرة للتصعيد. وعلى إسرائيل أيضاً أن تعبر عن رفضها لبقاء الأسد على كرسي الرئاسة.

التوازن الإستراتيجي بين إيران وخصومها وتداعياته على الساحة الإقليمية وعلى إسرائيل

سيما شاين

لقد امتازت السنة الماضية سواء بتعميق المواجهة السعودية الإيرانية على المستوى الثنائي وعلى الساحة شرق الأوسطية بشكل عام، أو في اختلال إضافي في التوازن الإستراتيجي لصالح إيران، والذي بدأ بالاتضاح منذ السنة الماضية. والمتغير الجديد خلال 2017 – دخول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض – قد زاد من حدة المواجهة بين إيران وبين المملكة العربية السعودية وألقى بظلاله على هامش المناورة الإيرانية. وتشكل إدارة الرئيس ترامب تهديداً على إيران من جهة أولى، وذلك من خلال عرضها كعنصر التهديد الرئيسي على الاستقرار في المنطقة، والتهديد لإعادة فرض العقوبات عليها. ومن ناحية ثانية، فإن الرفض الذي يثيره من خلال موقفه هذا لدى الدول الأوروبية، ولدى روسيا والصين أيضاً، يقدم في هذه الآونة خدمة لإيران التي تحاول عزل الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع بقية دول الـ 5+1، الشريكة في الاتفاق النووي.

إيران على الساحة الإقليمية

لقد حدثت في المنطقة سلسلة من التطورات على الساحة الإقليمية واصلت مساهمتها في تعزيز موقع إيران. وأحد هذه التطورات المركزية هو القضاء على «الدولة الإسلامية» في كل من سورية والعراق. والصراع ضد معاقل «داعش» في العراق وسورية الذي قاده الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كان أيضاً مصلحة إيرانية، ترى في التهديد الذي يشكله تنظيم «داعش» المتطرف على العناصر الشيعية عدواً من الدرجة الأولى. وقد ساهم تدخل الميليشيات الشيعية العراقية، بدعم من «فيلق القدس» بقيادة قاسم سليماني، وبشكل خاص التعاون مع الجيش العراقي، ساهم مساهمة فعالة في هزيمة التنظيم والقضاء على غالبية معاقله في العراق، وبعد ذلك في سورية.

هذه الخطوة تنضم إلى خطوات أمريكية سابقة في المنطقة، أدت إلى تعزيز الموقع الإقليمي لإيران. والأهم من بين هذه الخطوات الإطاحة بصدام حسين، العدو الرئيسي للنظام في طهران. وهي الخطوة التي سبقها طرد حركة طالبان من أفغانستان، التي كانت العدو الأشد لإيران. وقد خلقت هذه التطورات سلسلة من الفرص لتقوية موقع إيران الإقليمي، وفي بعض الحالات على أساس قرار بقيادة جهات في الحرس الثوري – من أجل تعميق التدخل المباشر لقوات الحري الثوري، وكذلك عن طريق الحلفاء في المنطقة[4]. وبذلك فقد تم خلال السنوات الأخيرة تسجيل ازدياد في التدخل المباشر للحرس الثوري . وفي بعض الحالات الجيش الإيراني، في سورية، وإلى جانبهم آلاف الشيعة من العراق وأفغانستان وباكستان الذين تم تجنيدهم من أجل دعم الرئيس الأسد، وعملياً. وقد سمح ترسيخ حكم الغالبية الشيعية في العراق لإيران بتعميق نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري عن طريق الميلشيات الشيعية المقربة منها، والمدموجة اليوم في الجيش العراقي. وقد نضجت هاتان الخطوتان خلال السنة الأخيرة، وذلك من خلال ترسيخ تواجد إيران في العراق وسورية للسنوات القادمة، بشكل يمكنها من تحقيق نفوذ جدي على عملية اتخاذ القرار في هاتين الدولتين. ويخلق هذا الترسيخ للقوة تواصلاً إقليمياً بين إيران وبين البحر الأبيض المتوسط، ويوفر لطهران ارتباطاً برياً عبر العراق وسورية إلى حزب الله في لبنان. وبذلك تضمن إيران لنفسها القدرة على التدخل بحجم أكبر في الأزمات المستقبلية، في كل واحدة من هذه الساحات. إضافة إلى ذلك تزيد إيران من ترسيخ تواجدها في هذه الدول أيضاً في المجالات المدنية، وخصوصاً في المجال الاقتصادي. وقد تم التوقيع بين إيران وسورية على اتفاق تقوم بموجبه إيران بتصدير خمس محطات لإنتاج الكهرباء من أجل دعم شبكة الكهرباء السورية. وكذلك تم الكشف عن نية إيران لربط شبكات الكهرباء الإيرانية والعراقية والسورية مع بعضها بعضاً. وتم أيضاً التوقيع على اتفاق لبناء معمل لتكرير النفط في سورية يستطيع في مرحلته الأولى تكرير 40 ألف برميل في اليوم، وسيصل في ذروته إلى 140 ألف برميل يومياً[5].

4 Suzanne Maloney, «The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy,» Atlantic Council, September 2017, http://www.atlanticcouncil.org/images/The_Roots_and_Evolution_of_ Irans_Regional_Strategy_web_0928.pdf.

5 «Iran to build refinery in Syria's Homs,» Press TV, September 26, 2017, http://www.presstv.com/Detail/2017/09/26/536539/Iran-to-build-refinery-in-Syrias-Homs-.

وإلى جانب هذه التطورات حدث نزاعان إقليميان آخران جاءا لمصلحتها على الرغم من أنها لم تكن هي من بادرت إليهما، إلا أنها عرفت كيف تستغل الفرصة الكامنة فيهما من أجل ضرب موقع المملكة العربية السعودية وتقوية أوراقها للمساومة. أول هذين النزاعين هو الحرب المتواصلة في اليمن، حيث جندت إيران نفسها هناك لتقديم الدعم للحوثيين بالسلاح وبالمال وبالمعرفة وبالتوجيه من قبل عناصر من الحرس الثوري، وعلى ما يبدو، بمشاركة خبراء من قبل حزب الله في هذا الدعم، الذي ازداد وتعمق خلال السنتين الأخيرتين، وهو يمنع كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات من حسم المعركة. هذا وعلى الرغم من أنه يوجد لدى المملكة العربية السعودية أسلحة من الأكثر تطوراً في العالم، وميزانية الأمن فيها هي ثالث أكبر ميزانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، فإن هناك شعوراً بأن المملكة، على الرغم من استثماراتها الهائلة في الأمن، فإنها قد تبدو كـ «نمرمن ورق».

إضافة إلى ذلك، تحولت العملية العسكرية في اليمن إلى عبء على الميزانية السعودية، في الوقت الذي يسيطر فيه الحوثيون على اليمن الشمالي وعلى العاصمة صنعاء، ويطلقون الصواريخ إلى أراضي المملكة العربية السعودية بشكل أصبح روتينياً. وكذلك الحال، إلى جانب النقد الدولي الموجه إلى السعودية بسبب طابع إدارة الحرب (تدهور الوضع الإنساني في اليمن والاستهداف الواسع للمدنيين)، بالإضافة إلى عدد القتلى بين الجنود السعوديين المشاركين فيها والذي يزيد على المئات (مع عدم وجود عدد رسمي موثوق) وتباشير النقد الداخلي التي يتم إسكاتها، كل هذه الأمور تثقل على تنفيذ سياسة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في هذه الساحة أيضاً.

النزاع الثاني في المنطقة يتمثل في الأزمة التي خلقتها المملكة العربية السعودية ضد قطر. وفي إطارها قام عدد من الدول العربية – السعودية مصر والإمارات والبحرين – منذ حزيران / يونيو 2017 بفرض حظر دبلوماسي واقتصادي على قطر، مع تقديم مطالب عالية، وحتى مبالغ بها. وتشتمل هذه المطالب على تخفيض العلاقات مع إيران وإغلاق شبكة الجزيرة وإخراج القوات التركية من الإمارة، والأهم من كل ذلك وقف الدعم لـ «الأخوان المسلمين». وصحيح أن قطر تدفع بالفعل ثمناً لا يستهان به، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، بسبب الحظر، إلا أن الثمن الذي تدفعه المملكة العربية السعودية أيضاً قد يفوق مع مرور الزمن الإنجاز الذي تطلعت إلى تحقيقه لنفسها. وقد لحق الضرر بصورتها القوية حتى لو كان ذلك بسبب عدم قدرتها، إلى الآن،

على فرض سطوتها على دولة صغيرة («خارجة على القانون») مثل قطر. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأمل في الحصول على تأييد أمريكي ضد قطر لم يتم تحقيقه، وتواصل واشنطن إدارة الحرب ضد «داعش» من قواعدها في قطر. كما أن محاولات الوساطة من قبل وزير الخارجية الأمريكية ريكس تيلرسون ودولة الكويت قد فشلت إلى الآن، ويبدو أن حل الأزمة لا يزال بعيداً. وإيران من جانبها جندت نفسها لمساعدة قطر، سواء بالغذاء وبالمنتجات الحيوية الأخرى، أو بفتح مجالها الجوي أمام الرحلات المغادرة لقطر، والعائدة إليها. وتدفع المملكة العربية السعودية ثمناً لهذه الأزمة من علاقاتها مع العديد من الدول الإسلامية الحليفة لها وفي مقدمتها باكستان، والتي توترت العلاقات معها إلى درجة كبيرة بسبب موقفها «المحايد» من الأزمة.

وهناك تطور آخر في غاية الأهمية سُجل في السنة الأخيرة وجاء لمصلحة إيران وهو يتمثل بتحسين العلاقات بينها وبين تركيا. وحدث هذا بعد عدة سنوات من التوتر، وخصوصاً حول الحرب في سورية، وتأييد الدولتين لقوى داخلية معارضة لبعضها بعضاً. وقد عملت تركيا على الإطاحة بالرئيس الأسد، وقدمت السلاح، وآوت القوى المعارضة العاملة ضد النظام السوري. وعملت إيران من جانبها من أجل بقائه عن طريق إرسال القوات الإيرانية وقوات حزب الله بالإضافة إلى ميليشيات شيعية تم تجنيدها في العراق وأفغانستان وباكستان. وفي ضوء المخاوف التركية من تعاظم قوة الأكراد بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن إمكانية أن ينجحوا في إقامة شبه دولة مستقلة في سورية، قررت أنقرة التسليم باستمرار بقاء الأسد وانضمت إلى روسيا وإيران، وهي تشكل اليوم جزءاً من الثلاثي الذي تقوده روسيا والضامن لمناطق خفض التصعيد في سورية، وبهذه الصفة ستكون لها علاقة بأي حل سياسي سيتم التوصل إليه فيها. ومن النماذج البارزة على التقارب بين إيران وتركيا، يمكن الإشارة إلى الزيارة التاريخية لرئيس هيئة الأركان الإيراني إلى أنقرة في آب / أغسطس 2017، وهي الأولى من نوعها منذ الثورة الإسلامية عام 1979. وكذلك لقاء الرئيسين حسن روحاني ورجب طيب اردوغان خلال مؤتمر عُقد في أستانة (في 9 أيلول / سبتمبر 2017). وزيارة اردوغان إلى إيران (في 4 تشرين الأول / أكتوبر 2017). والقمة الثلاثية التي عُقدت في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2017 بين الرئيس الروسي

والرئيسين الإيراني والتركي في مدينة سوتشي وذلك في إطار الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية في سورية – وهي القمة التي وصفها الإيرانيون بأنها انتصار على «الإرهاب التكفيري»[6].

وإلى جانب الموضوع السوري، هناك شراكة في المصالح والتنسيق القائمة بين إيران وتركيا حول موضوع كردستان العراق. وقد بدأت هذه الشراكة فور إعلان رئيس الحكم الكردي في شمال العراق، مسعود البرزاني، عن نية الأكراد إجراء استفتاء شعبي حول إقامة الدولة الكردية المستقلة في شمال العراق – وهي الخطوة التي اصطدمت بمعارضة إيران وتركيا – واستمرت بشكل أكبر بعد إجراء الاستفتاء (25 أيلول / سبتمبر 2017). وقد عكست نتائجه تأييداً واسعاً للاستقلال. وصدرت عن أنقرة تصريحات شديدة ضد البرزاني، وتم عرض الخطوة التي أقدم عليها من قبل الأتراك على أنها «خيانة». وجاء هذا الموقف متعارضاً مع ازدهار العلاقات الاقتصادية بين تركيا وبين الإقليم الكردي خلال السنوات الأخيرة، والتي تم خلالها استخدام الإقليم كممر لتصدير النفط من الإقليم بما يتجاوز بغداد. وقد سرع مستوى التنسيق الذي وصلت إليها كل من بغداد وطهران وأنقرة في الرد الحازم الذي أبدوه تجاه الاستفتاء الشعبي في كردستان، سرع ذلك التنسيق من تراجع الأكراد في كركوك، ومعظم سكانها من التركمان، الذين ترى أنقرة أنها مسؤولة عن حمايتهم. ونظرت تركيا بشكل سلبي أيضاً إلى تراجع وزنها النسبي في المحافظة بعد إجراءات «التعريب» و«التكريد» التي جرت على مدى سنوات طويلة، وقدم الاستفتاء الشعبي الذي عارضته فرصة لها للعمل ضد تلك الإجراءات.

وفي إطار اتساع سلسلة المصالح المشتركة بين إيران وتركيا يمكن أن نورد أيضاً الأزمة التي اندلعت في الخليج منذ حزيران / يونيو 2017 . والتي قامت خلالها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر بقطع علاقاتها مع قطر، كما فرضت عليها حظراً جوياً وبحرياً. ووجدت إيران وتركيا نفسيهما في الجانب عينه من المتراس، وهما تساعدان قطر في مواجهة هذا الخطر. وبالنسبة لتركيا فإن حلفها مع قطر هو واحدة من العلاقات الأكثر استقراراً خلال السنوات الأخيرة. وتوجد لهذه العلاقات أيضاً أرضية أيديولوجية، يتم تسميتها في بعض الأحيان «محور الأخوان المسلمين». ويشكل قرار أنقرة بإقامة قاعدة عسكرية في قطر

[6] «Iran's President: Region on Brink of New Era of Eradication of Violence,» Tasnim News Agency, November 23, 2017https://www.tasnimnews.com/en/news/2017/11/23/1580569/ iran-s-president-region-on-brink-of-new-era-of-eradication-of-violence.

وتسريع تنفيذ هذا القرار في أعقاب الأزمة في الخليج، يشكل شاهداً بارزاً على قوة العلاقة بين الدولتين. وبما يتجاوز ذلك فإن تركيا تعتقد بأنه إذا نجحت دول الخليج ومصر في إخضاع قطر فإنها ستكون هي التالية في الدور لعمل عدواني ضدها من جانب هذه الدول. ويجد التقارب التركي الإيراني انعكاساً له في المجال الاقتصادي. فقد وقع الطرفان، بالإضافة إلى روسيا، على صفقة ثلاثية في قطاع النفط والغاز للقيام بعمليات تنقيب في إيران – وهذا موضوع هام جداً بالنسبة لتركيا التي لا تمتلك الكثير من مصادر الطاقة في أراضيها.

وعلى خلفية هذه السلسلة الطويلة من الإنجازات بالنسبة لإيران على الساحة الإقليمية، والتي تعني نتيجتها فشل السياسة السعودية، تظهر المواجهة المباشرة الكلامية الآخذة في التفاقم بين المملكة العربية السعودية وإيران، وخصوصاً منذ تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد. ويستمد بن سلمان الكثير من التشجيع من مواقف الرئيس ترامب من القضية الإيرانية، ويشدد من تصريحاته ضد إيران، والذي وصف زعيمها المرشد علي خامنيائي بأنه «هتلر جديد في الشرق الأوسط»[7]. وينضم هذا التصعيد اللفظي إلى الخطوة التي قادها ولي العهد السعودي بواسطة رئيس الحكومة اللبنانية، سعد الحريري، الذي اتهم إيران وحليفها حزب الله، من الرياض، بالتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية.

ولكن يصح القول، حتى تاريخ كتابة هذه السطور، إنه لا يبدو أن هناك سياسة سعودية منظمة وفعالة للحد من الإنجازات الإيرانية في المنطقة. ويبرز بشكل خاص العجز السعودي لبلورة معسكر سني مناهض لإيران يقف أمام المعسكر الشيعي الموالي لها، الموحد والمجتمع على هدفه. ومصدر الصعوبة التي تواجهها المملكة العربية السعودية يأتي من غياب قاسم مشترك بين رؤية التهديدات من جانبها وبين رؤيتها من قبل بعض شركائها في المعسكر السني. وهذا الأمر صحيح، بشكل خاص، لجهة كل ما يرتبط بوصف إيران من قبل الرياض على أنها العدو المركزي، في الوقت الذي لا تضعها فيه كل من مصر والأردن على رأس سلم التهديدات الأمنية الخاصة بهما، وهما يضعان تهديد السلفية – الجهادية بوصفه التهديد الأكبر على استقرارهما. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يظهر هناك تآكل، ولو جزئي، في دعم دول في الدائرة البعيدة مثل باكستان وأفغانستان،

7 في مقابلة أجراها محمد بن سلمان مع توماس فريدمان في نيويورك تايمز، 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 ، https:// www.nytimes.com/2017/11/23/opinion/saudi-prince-mbs-arab-spring.html.

اللتين أيدتا موقف المملكة العربية السعودية على مدى سنوات طويلة، في خلافها مع طهران، وذلك كرد على محاولة إيران لتحسين علاقاتها معهما.

ميزان القوى الإيراني على الساحة الدولية

في نهاية السنة الأولى من ولاية الرئيس ترامب، يبدو ميزان القوى الإستراتيجي على الساحة الدولية، بالنسبة لإيران، قد تحسن في جوانب معنية، بينما يبدو أنه يعج بالمخاطر في جوانب أخرى. ويبدو أن الإنجاز الأكبر بالنسبة لإيران، بدون أدنى شك، هو العلاقات المتطورة والوثيقة بينها وبين روسيا. وتوجد هذه العلاقات في عملية متواصلة من التقارب والتنسيق الاستثنائي بالنسبة للدولتين. وهذه العلاقات التي شهدت العديد من التقلبات، وبشكل خاص لجهة انضمام روسيا إلى قرار فرض العقوبات على إيران في مجلس الأمن، توجد خلال السنتين الأخيرتين على مسار التعزيز، حتى أنها تسارعت بعد التوقيع على الاتفاق النووي. وقد أصبح بإمكان هاتين الدولتين، في أعقاب هذا الاتفاق، استئناف التعاون العسكري بينهما، والتعبير الأول والأهم على هذا الصعيد هو تزويد روسيا لإيران بمنظومة الدفاع الجوي S-300، بعد تأجيل استمر حوالي عقد من الزمان، وذلك بسبب الضغوط من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وقد غدت هذه المنظومة، منظومة عملياتية في إيران. كما أن الدولتين تجريان اتصالات لشراء منظومات أسلحة أخرى من بينها طائرات مقاتلة من طراز سوخوي-30، ودبابات T90. وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت الدولتان على اتفاق للإنتاج المشترك للطائرات المسيّرة.

وتنظر كل من موسكو وطهران بأهمية بالغة إلى التعاون الذي تطور بينهما في سورية. فمنذ بدء التدخل الروسي المباشر في القتال في سورية في شهر أيلول / سبتمبر 2015، تعمل الدولتان كتحالف عسكري، والذي تتقاسمان في إطاره إدارة الحرب في الميدان. ومن هنا تأتي النظرة الروسية لإيران بوصفها عنصراً هاماً في أية تسوية مستقبلية في سورية. كما وجدت العلاقات بين البلدين تعبيراً عنها في المجال الاقتصادي، وهو الجانب الأهم من وجهة النظر الروسية، إذ تركزت المفاوضات بين الطرفين خلال زيارة الرئيس حسن روحاني إلى موسكو (في آذار / مارس)، ومحادثاته مع الرئيس بوتين، تركزت على فرص تعميق العلاقات الاقتصادية، والتجارة والاستثمارات، بين البلدين. وقد ارتفع التبادل التجاري بين الدولتين خلال العام المنصرم بـ 70 %،

كما أعلن الرئيس روحاني أن العلاقات الاقتصادية قد انتقلت من مرحلة العلاقات العادية إلى مرحلة المشاريع طويلة المدى. وفي البيان المشترك الذي أصدره الطرفان في نهاية المفاوضات تمت الإشارة إلى الاتفاقات في مجال النفط والغاز والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة النووية (إقامة وحدتين إضافيتين في بوشهر)، ومحطة حرارية في بندر عباس، وكذلك بناء وتوسيع السياحة، إذ تم في هذا المجال التوقيع على أول اتفاق من نوعه والذي يلغي ضرورة الحصول على فيزا من إيران من أجل دخول الوفود السياسية الروسية – وهو الإنجاز الأول في الحوار الجاري للإلغاء الكامل لعملية الحصول على التأشيرات للدخول إلى إيران. وبهذه الطريقة تم توسيع التعاون بين الدولتين إلى خارج المجال العسكري. وقد وجد دعم روسيا لإيران تعبيراً عنه في مواجهة إدارة ترامب، التي تضع اليوم إيران بوصفها المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط، من وجهة نظرها، وهي تهدد بإعادة العقوبات الاقتصادية التي كانت قد رُفعت عنها مقابل التفاهمات التي تم التوصل إليها. وتعود روسيا وتكرر وجهة نظرها، بالاعتماد على تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بأن إيران تفي بكل التزاماتها، ولذلك لا يوجد أي مجال للحديث عن إعادة فرض العقوبات عليها. وفي موضوع البرنامج الصاروخي الإيراني تتمسك موسكو أيضاً بموقفها الذي يرى أن هذا البرنامج لا يشكل جزءاً من الاتفاق النووي، ولذلك هو لا يشكل انتهاكاً من جانب إيران للاتفاق. وهذا الموقف الروسي ضروري جداً بالنسبة لإيران لتواجه ما يبدو أنه احتمال واقعي لإجراءات أمريكية قد تُتخذ ضدها.

وكذلك توجد العلاقات بين إيران وبين الاتحاد الأوروبي، ودول أوروبية أخرى، في اتجاه التعزيز والتقارب خلال السنة الأخيرة، ما يعزز موقف طهران على الساحة الدولية. ومن بين التطورات الأخيرة، يجدر التذكير قبل كل شيء بتأييد الاتحاد الأوروبي لاستمرار تطبيق الاتفاق النووي، وكذلك رفضه العلني والقاطع لسياسة إدارة ترامب التي رفضت في شهر تشرين / أكتوبر 2017 المصادقة على إيفاء إيران بشروط الاتفاق، وكذلك تهديدها بإعادة فرض العقوبات عليها قريباً. وقد تم التعبير عن هذا الموقف من قبل وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغريني خلال زيارتها التي قامت بها إلى واشنطن (في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)، وكذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد في ختام لقاء وزراء خارجية الاتحاد (في 13 تشرين الثاني / نوفمبر). وهذا الدعم ضروري لطهران، الذي ترى فيه وسيلة لعزل الولايات المتحدة الأمريكية، وضمان استمرار تطور العلاقات الاقتصادية مع أوروبا، والاستثمارات الأوروبية الضرورية لها. ومن المهم أن نعرض هنا، في هذا

السياق، المعطيات حول التطور الملحوظ الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية: في عام 2016 (السنة المالية الإيرانية تمتد بين آذار / مارس 2016 وآذار / مارس 2017) طرأ ارتفاع لأكثر من 300 % في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، وارتفاع بنسبة 27 % في الواردات من الاتحاد. كما استمر اتجاه الارتفاع في التجارة مع الاتحاد الأوروبي أيضاً خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2017 (حوالي 4.4 مليار يورو): ارتفاع كبير في الصادرات إلى إيطاليا (54.1 مليار يورو)، وفرنسا (26.1مليار يورو)، واليونان (638 مليون يورو)، واسبانيا (609 مليون يورو). كذلك تم تسجيل ارتفاع بحوالي 30 % على الواردات من الاتحاد الأوروبي: من ألمانيا (39.1مليار يورو)، ومن إيطاليا (حوالي 900 مليون يورو)، وفرنسا (763 مليون يورو). ويشار هنا، بشكل خاص، إلى البدء بتنفيذ صفقة طائرات إيرباص التي تم التوقيع عليها مع الشركة الفرنسية (والتي تضم أكثر من 100 طائرة)، والصفقة الكبيرة التي وقعت عليها شركة توتال الفرنسية مع الشركة الصينية – الإيرانية والتي تبلغ قيمتها نحو 5 مليارات دولار لتطوير حقل الغاز فارس3.

إضافة إلى ذلك يشهد التعاون الاقتصادي مع الصين، ومع دول أخرى في الشرق الأقصى، تطوراً خلال العامين الأخيرين منذ رفع العقوبات الاقتصادية. فمع الصين، والتي هي الشريك التجاري الرئيسي مع إيران، طرأ ارتفاع بنسبة 7 % في الصادرات مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي، وهي قد بلغت 31.4 مليار دولار. وفي موازاة ذلك أيضاً فقد بلغت الواردات من الصين 6 مليارات دولار تقريباً – وهو أكبر حجم للواردات مقارنة بالدول الأخرى التي تحصل إيران على وارداتها منها.

وتثير السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية المصاعب على هذه الاتجاهات الإيجابية بالنسبة لإيران، وهي سياسة تهدد بإلحاق الضرر بإنجازات طهران. والتغيير الرئيسي الذي تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في وضع إيران بوصفها التهديد الرئيسي على الأمن الإقليمي، وعلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وعملياً فإن الحديث يدور عن تغيير النظرة التي ترى أن بوسع الاتفاق النووي أن يؤدي إلى تليين إيران، وربما إلى تعاون إقليمي معها، من خلال الاعتماد على مصالح كل الشركاء في الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها الامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها الإضرار بالاتفاق. وترى النظرة الجديدة أنه يجب استغلال استمرار العمل بالاتفاق – الذي لا ترى فيه الإدارة الأمريكية أنه يشكل ثروة للولايات المتحدة الأمريكية – لتوفير رد للقضايا غير المشمولة به مثل برنامج إيران الصاروخي، وسياستها الإقليمية،

وبعض مواطن الخلل في الاتفاق نفسه. وكل هذا من خلال الاعتماد على المصلحة الواضحة لكل من إيران ومن حلفائها الأوروبيين في ضرورة الحفاظ على الاتفاق. وعلى أبواب انتهاء عام 2017 توجد إيران في حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالخطوات التالية للرئيس ترامب ولاسيما في موضوع العقوبات، والتي إذا ما تم فرضها من جديد فإنها ستضع الدول الأوروبية أمام ضرورة الاختيار بين استمرار الشراكة والاستثمارات في إيران وبين مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد أن بعض هذه الدول ستفضل علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهذه السياسة الأمريكية تهدد بضرب إنجازات إيران على الساحة الدولية، الأمر الذي قد تكون له آثار خطيرة على قطاع الاستثمارات الأجنبية، وعلى التحسن الأولي الذي طرأ على الاقتصاد الإيراني. كما تضم هذه السياسية بين طياتها فرصة لضرب ما يبدو، في هذه الآونة، أنه الميزان الإيجابي جداً بالنسبة لها.

الموجز

مع نهاية عام 2017، ومع نهاية سنوات من الحرب في كل من العراق وسورية التي تقترب من نهايتها، وكذلك التدخل المتعاظم من جانب إيران وحلفائها على هذه الساحة، تضع طهران نفسها كلاعب مؤثر رئيسي ليس فقط في الهلال الخصيب بل أيضاً في الشرق الأوسط برمته. وهذا التطور يجعل من إيران لاعباً بالغ الأهمية لجهة كل ما يتعلق بمستقبل الأزمات في المنطقة. إلى جانب التحسن المتواصل، وإن كان بطيئاً، في التعاون الاقتصادي بين إيران وجهات دولية، وكذلك في استقرار الحكم، حتى وإن لم يكن تنقصه بعض التوترات الداخلية، بالإضافة إلى فقدان الاستقرار الذي يسم الشرق الأوسط. ويشكل التعاون اليوم مع روسيا، وهي دولة عظمى من خارج المنطقة المتدخلة في التطورات المستقبلية في الشرق الأوسط، يشكل بالنسبة لإيران ما يشبه «مظلة حماية» لضمان إنجازاتها. ومع ذلك، فإن إدارة ترامب تضع إشارة استفهام فوق كل هذه الأمور، وتهديداً جدياً، وذلك بسبب مطالبتها بتقييد قوة إيران في مجال تطوير برنامجها الصاروخي وتدخلاتها في المنطقة، وكذلك بالنسبة لبعض الجوانب في الاتفاق النووي. وفي هذه المرحلة فإن إدارة ترامب لا تتمتع بتأييد الجهات الدولية الرئيسية في معظم مواقفها، إلا أن مجرد أقواله، والسحابة التي يضعها فوق استمرار الوضع القائم، تثير المخاوف في طهران.

أما بالنسبة لإسرائيل ، التي تمتعت في السنوات الأخيرة بغياب التهديدات الواسعة على حدودها – الأزمة في سورية، والهدوء مع لبنان على خلفية تدخل حزب الله العميق في المعارك في سورية، والمصاعب المتواصلة في العراق – فهي تجد نفسها في ظل تطورات جديدة لها تغييرات سلبية على ميزان القوى الإقليمي من ناحيتها. ويقع في قلب هذا التغيير توطيد النفوذ الإيراني في سورية وفي لبنان، مباشرة أو عبر حلفائها، وذلك برعاية روسية. وتوضح كل من روسيا وإيران، على حد سواء، أن في نيتها البقاء في سورية خلال السنوات القريبة، وذلك وفق معايير مختلفة تم إيضاحها من قبل. وفي مقابل ذلك فإن ما يظهر على أنه علاقات آخذة بالتوطد بين إسرائيل وبين المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج لا تعزز من موقعها الإقليمي، وخصوصاً في ضوء ضعف «أصدقائها الجدد» في الخليج، وعدم استعدادهم لإظهار التقارب في العلاقات بينها وبين إسرائيل إلى العلن، طالما أنه لا يوجد تقدم في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود مصلحة أمريكية في التدخل العميق والنشط في التطورات الإقليمية لا يساعد إسرائيل. وكل هذه الأمور تضع إسرائيل، فيما يتعلق بالساحة السورية، في موقع الجهة الوحيدة التي تقف في مواجهة إيران، وبشكل غير مباشر ضد روسيا، التي تقود التسويات في سورية. ومن المشكوك فيه أن تكون لدى إسرائيل وسائل عملية مباشرة تستطيع من خلالها تغيير صورة الوضع الآخذة بالتبلور بشكل جدي. ويجب عليها، بشكل أساسي، ألا تدخل في مواجهة مباشرة مع روسيا على الساحة السورية، والتي توظف فيها موسكو الكثير من الجهود، بما في ذلك الرئيس فلاديمير بوتين شخصياً. وبدلاً من ذلك عليها أن تخلق مصلحة واضحة في موسكو لكبح إيران وحزب الله، ومنعهما من استغلال التسوية المتبلورة في سورية لتنفيذ سياسة معادية لإسرائيل – وهي مهمة ممكنة ومطلوبة أمام روسيا.

الهزيمة العسكرية لـ «داعش» وتداعياتها

يورام شفايتسر

خلال الشهور الأخيرة من 2017 قُتل أكثر من 600 شخص في عمليتين إرهابيتين نُفذتا في مصر والصومال من قبل تنظيمين من حلفاء «الدولة الإسلامية» و«القاعدة»[8]. ويُظهر العدد الكبير للمصابين الذي خلفه هذان الهجومان أنه على الرغم من التصريحات التي تطلَق حول هزيمة «الدولة الإسلامية» و«القاعدة»، فإن المعركة ضد الإرهاب الذي تقوم به عناصر السلفية – الجهادية تبقى ضرورية وبعيدة عن نهايتها.

وفي أواخر 2017 يبدو أن المعركة للقضاء على «الدولة الإسلامية»، ككيان سياسي يتمتع بالسلطة على الأرض ووحدة الحكم في مناطق في كل من سورية والعراق، قد وصلت إلى مرحلة متقدمة جداً. والعمليات العسكرية التي قام بها التحالف الدولي، الذي يضم أكثر من 60 دولة من جهة، والعمليات التي قامت بها قوات المحور الذي تحسب عليه كل من روسيا وإيران وسورية وحزب الله من جهة ثانية، هذه العمليات وضعت حداً لخطة أبو بكر البغدادي لإقامة وترسيخ «الدولة الإسلامية» في بلاد الشام. وبالفعل فإن اتجاه ضعف تنظيم «الدولة الإسلامية» قد بدأ بالظهور منذ عام 2016 وذلك عندما أدت العديد من الهزائم التي لحقت به إلى فقدان سيطرته وحكمه في المدن والمحافظات الرئيسية التي كان قد سيطر عليها في بداية طريقه في العراق، وفي سورية وليبيا. ففي عام 2016، في شباط / فبراير، تم في العراق احتلال مدينة الرمادي[9]. وبعد ذلك، في حزيران / يونيو 2016، تم احتلال الفالوجة غرب البلاد[10]. وفي ليبيا خسر تنظيم «الدولة الإسلامية» في

---

[8] روعي كيس، 20" دقيقة من الإرهاب': من بقي على قيد الحياة تلقى رصاصة في الرأس، بعض الأشخاص حاولوا القفز من النوافذ"'، موقعYnet ، 25 تشرين الثاني / نوفمبر2017، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5047630,00.html

Jason Burke, "Mogadishu bombing: al-Shabaab behind deadly blast, officials say," The Guardian, October 16, 2017, https://www.theguardian.com/world/2017/oct/16/mogadishu-bombing-al-shabaab-behind-deadly-blast-officials-say.

[9] Stephen Kalin and Ahmed Rasheed, "Iraq's Troubled Finances Slow Efforts to Rebuild Ramadi," Reuters, February 9, 2016 https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-ramadi/iraqs-troubled-finances-slow-efforts-to-rebuild-ramadi-idUSKCN0VI0OU.

[10] Robert Fisk, "Fallujah, the 'resistance' city, is liberated yet again – for the fourth time in a decade," Independent, June 26, 2016 https://www.independent.co.uk/voices/fallujah-the-resistance-city-is-liberated-yet-again-for-the-fourth-time-in-a-decade-a7104321.html.

كانون الأول / ديسمبر 2016 سيطرته على مدينة سرت – المعقل الأخير الذي كان يسيطر عليه[11]. وقد تواصلت سلسلة الانتصارات التي حققها التحالف عام 2017 وذلك عندما خسر تنظيم «الدولة الإسلامية» مدينة الموصل بعد معارك طويلة، والتي كانت تشكل معقلاً رئيسياً للتنظيم في العراق: في كانون الثاني / يناير تم تحرير القسم الشرقي من المدينة[12]، وفي تموز / يوليو تم تحرير القسم الغربي منها[13]. وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2017، مع إكمال احتلال مدينة راوة القريبة من الحدود السورية، تم الإعلان عن التحرير الكامل للعراق من أيدي «الدولة الإسلامية»[14].

وفي سورية أيضاً تعرض تنظيم «الدولة الإسلامية» لهزائم عسكرية حيث خسر هناك في 2017 معظم مناطق سيطرته: ففي أيار / مايو 2017 تم تحرير مدينة الطبقة والسد القريب منها[15]. وفي تشرين الأول / أكتوبر تم تحرير الرقة، عاصمة «الدولة الإسلامية» في سورية، والتي كان التنظيم يدير منها نشاطاته الإرهابية على مستوى العالم[16]. وفي تشرين الثاني / نوفمبر تم تحرير دير الزور[17]. وتم عبر هذه الإنجازات تحقيق هدف القضاء على «الدولة الإسلامية» ككيان جديد ومستقل في بلاد الشام، والذي أوجدته أحداث «الربيع العربي» من العدم. وكان هدف هذه الأرضية الإقليمية، من وجهة نظر قيادة «الدولة الإسلامية»، هو أن تثبت

---

11 Thomas Joscelyn, "Pentagon: Islamic State has lost its safe haven in Sirte, Libya," The Long War Journal, December 7, 2016 https://www.longwarjournal.org/archives/2016/12/pentagon-islamic-state-has-lost-its-safe-haven-in-sirte-libya.php.

12 Xinhua, "Iraqi PM declares full liberation of eastern side of Mosul," Xinhua News, January 24, 2017, http://news.xinhuanet.com/english/2017-01/25/c_136010100.htm.

13 John Bacon, "Iraqi forces have fully retaken Mosul, U.S.-backed coalition confrms," USA Today, July 10, 2017 https://www.usatoday.com/story/news/world/2017/07/10/iraqi-forces-have-retaken-mosul-u-s-backed-coalition-confrms/465022001/.

14 Hamdi Alkhshali, "Iraqi forces retake last ISIS-held town," CNN, November 17, 2017 http://edition.cnn.com/2017/11/17/middleeast/iraq-isis-rawa/index.html.

15 Ellen Francis, "U.S.-Backed Syria Militias Say Tabqa, Dam Captured From Islamic State," Reuters, May 10, 2017 https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-tabqa/u-s-backed-syria-militias-say-tabqa-dam-captured-from-islamic-state-idUSKBN1862E4.

16 Hilary Clarke, Nick Paton Walsh, Eliza Mackintosh and Ghazi Balkiz, "ISIS Defeated in Raqqa as 'Major Military Operations' Declared Over," CNN, October 18, 2017 http://edition.cnn.com/2017/10/17/middleeast/raqqa-isis-syria/index.html.

17 Hamdi Alkhshali, Frederik Pleitgen and Laura Smith-Spark, "ISIS ousted from last major city in Syria, state media reports," CNN, November 3, 2017 http://edition.cnn.com/2017/11/03/middleeast/syria-isis-deir-ezzor/index.html.

لمواطنيها ولمؤيدها قابلية تنفيذ نبوءة الخلافة، والتي كان قد أُعلن عن قيامها من جديد من خلال الاعتراف بالبغدادي كخليفة في شهر حزيران / يونيو 2014[18].

وقد خلفت الهزائم العسكرية المتتالية فجوة بين الواقع الصعب وبين التبجح بتحقيق إنجاز نبوءة الخلافة. وهي قد فرضت تأجيل التحقيق القريب للنبوءة واستبدالها بوعد لتحقيقها في المستقبل، إلى جانب التأكيد على واجب التمسك بالجهاد العسكري بوصفه السبيل الوحيد لتحقيقها. ومن أجل هذا يحرص المتحدثون باسم «الدولة الإسلامية» على تقديم الهزائم العسكرية كتراجع تكتيكي ومؤقت وحسب. كما تواصل أبواق الدعاية التابعة للتنظيم دعوة عناصرها ومؤيديها لمواصلة النضال التاريخي وتنفيذ عمليات إرهابية في مدن أعدائهم[19]. وفي ضوء ذلك، وعلى الرغم من هزائم تنظيم «الدولة الإسلامية» في ميادين القتال في كل من العراق وسورية، يتواصل بشكل مكثف نشاط حلفائها، الذين جرى ضمهم إلى صفوفها في إطار سلسلة من عمليات التوحيد التي تمت في الأيام التي كان في أوجها. وقد ولّد هذا النشاط المشترك، في السنة التي يتم استعراضها، عدداً كبيراً من العمليات في مختلف أنحاء العالم، وذلك بهدف ضرب الخصوم والمدنيين المحليين الذين جرى استخدامهم كدروع بشرية.

---

[18] Adam Withnall, "Iraq crisis: Isis declares its territories a new Islamic state with 'restoration of caliphate' in Middle East," Independent, June 30, 2014 http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-declares-new-islamic-state-in-middle-east-with-abu-bakr-al-baghdadi-as-emir-removing-iraq-and-9571374.html
Jessica Elgot, "ISIS Head Abu Bakr al-Baghdadi Warns 'We Will Conquer Rome'," HuffPost News, July 2, 2017 http://www.huffngtonpost.co.uk/2014/07/02/rome-conquer-islam_n_5550646.html .

[19] Nadine Awadalla and Eric Knecht, "Islamic State's Baghdadi, in undated audio, urges militants to keep fghting," Reuters, September 28, 2017 https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-baghdadi/islamic-states-baghdadi-in-undated-audio-urges-militants-to-keep-fghting-idUSKCN1C32C4.

وبالفعل، نُلاحظ في الشرق الأوسط نشاطات مؤيدي «الدولة الإسلامية» في العديد من الدول ومن بينها مصر[20] وخصوصاً في محافظة سيناء[21]، واليمن[22] وحتى في إيران[23]. وفي جنوب آسيا نشط حلفاء «الدولة الإسلامية»، وبشكل خاص في أفغانستان[24] وفي جنوب شرق آسيا في اندونيسيا[25] وفي الفلبين[26]، وحتى أنهم هددوا بالعمل في الصين[27]. وفي أفريقيا نشط خلال هذه السنة تنظيم بوكو حرام بشكل خاص، وهو أحد الحلفاء

---

[20] على سبيل المثال، العملية الانتحارية التي تم تنفيذها في الإسكندرية في 9 نيسان / ابريل وقُتل فيها 11 شخصاً وأصيب حوالي 70 آخرون، AFP, "Egypt says second church suicide bomber identified," Yahoo!, April 13, 2017 https://www.yahoo.com/news/egypt-says-second-church-suicide-bomber-identified-192130808. html.

[21] على سبيل المثال، العملية الانتحارية التي وقعت في 7 تموز / يوليو في منطقة البرث في سيناء والتي قتل فيها 26 شخصاً، وأصيب 26 آخرون، AFP, "Suicide Car Bombers Target Egypt Checkpoint in Sinai," Daily Mail, July 7, 2017 http://www.dailymail.co.uk/wires/afp/article-4674304/Suicide-car-bombers-target-Egypt-checkpoint-Sinai.html.

[22] على سبيل المثال، العملية الانتحارية في عدن التي قُتل فيها 6 أشخاص وأصيب 14 آخرون، وذلك عندما قام مخرب بتفجير سيارته بالقرب من عناصر الأمن، Ahmed Al-Haj and the Associated Press, "Islamic State Claims Suicide Attack in Yemen; 6 Killed," ABC News, November 14, 2017 http://abcnews.go.com/International/wireStory/witnesses-suicide-bomber-attacks-security-southern-yemen-51132005. [الرابط يقود إلى موقع ABC وليس إلى تقرير معين.]

[23] على سبيل المثال، في 7 حزيران / يونيو حدث هجوم إرهابي مركب من إطلاق للنار والتحصن في مبانٍ، بالإضافة للانتحاريين، والذي استهدف هدفين رمزيين في طهران :مبنى البرلمان الإيراني والمتحف الوطني الخاص بآية الله الخميني .وقُتل في العملية 12 شخصاً، وجرح 42 آخرون، Shirzad Bozorgmehr and Angela Dewan, "Iran's Revolutionary Guards Blame Saudis for Tehran Attacks," CNN, July 27, 2017 http://edition.cnn.com/2017/06/07/middleeast/iran-parliament-shooting/index.html Alex Vatanka, "Iran's Islamic State Problem Isn't Going Away," Foreign Policy, June 19, 2017 https://foreignpolicy.com/2017/06/19/irans-islamic-state-problem-isnt-going-away/?utm_source=Sailthru&utm_medium=email&utm_campaign=New%20Campaign&utm_term=%2AEditors%20Picks .

[24] على سبيل المثال، في 20 تشرين الأول / أكتوبر، وفي عملية انتحارية مزدوجة في كابول، في مسجدين شيعيين، قُتل 36 شخصاً وجرح 55 آخرون، Will Worley, "Kabul Attack: Isis Claims Responsibility For Shia Mosque Suicide Bombing Killing At Least 30 in Afghan Capital," Independent, October 20, 2017 http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/kabul-attack-latest-update-shia-mosque-suicide-bomb-kills-death-afghanistan-capital-prayers-a8011466.html AFP, "Nearly 60 Said Killed In Two Suicide Attacks On Afghan Mosques," The Times Of Israel, October 20, 2017 https://www.timesofsrael.com/nearly-60-said-killed-in-two-suicide-attacks-on-afghan-mosques/ .

[25] على سبيل المثال، في 24 أيار / مايو قام شخصان من' الدولة الإسلامية 'بتنفيذ عملية انتحارية في مرآب للباصات في مدينة جاكرتا قُتل فيها 3 أشخاص وجرح سبعة آخرون، Agustinus Beo Da Costa and Gayatri Suroyo, "Indonesian Police Launch Raid as Jakarta Attacks Linked to Islamic State," Reuters, May 24, 2017 https://www.reuters.com/article/us-indonesia-blast/indonesian-police-launch-raid-as-jakarta-attacks-linked-to-islamic-state-idUSKBN18K25E.

[26] في شهر أيار / مايو سيطر على مدينة مراوي تحالف من تنظيمات إرهابية بقيادة إيسنيلون هابيلون، أمير' الدولة الإسلامية 'في المنطقة، الأمر الذي استدعى عملية عسكرية للقضاء عليها .وفي 23 تشرين الأول / أكتوبر تم تحرير المدينة بعد معارك دامية أدت إلى موت حوالي 1000 شخص، من بينهم عناصر من أجهزة الأمن الفلبينية، AFP and Rappler.com, "Marawi Combat Operations Over – Lorenzana," Rappler.com, October 23, 2017 https://www.rappler.com/nation/186125-combat-operations-marawi-over-lorenzana.

[27] Joseph Hincks, "Uighur Militants Reportedly Threaten China in ISIS Video," Time, March 1, 2017, http://time.com/4686836/isis-video-china-uighur/.

الرئيسين لتنظيم «الدولة الإسلامية» في القارة[28]، والذي تحول في آذار / مارس 2015 إلى الممثل الرئيسي للتنظيم في غرب إفريقيا[29]. وبالإضافة إلى تلك الدول، تشكل الدول الغربية بشكل علني ومتعمد هدفاً رئيسيا للنشاطات الإرهابية لـ «الدولة الإسلامية» ولمؤيديه. وقد تم تسريع هذا التوجه بشكل موازٍ لتراجع قوة «الدولة الإسلامية» في معاقله الإقليمية. وفي هذا الإطار تم خلال 2017 تنفيذ عمليات في فرنسا[30]، وبريطانيا[31]،

---

[28] على سبيل المثال، في 7 حزيران / يونيو قام التنظيم بهجوم واسع في مدينة مايدوغوري عاصمة إقليم بورنو) نيجيريا(، والذي شمل أربعة انتحاريين وإطلاق نيران المدافع المضادة للطائرات، وقتل فيه 18 شخصاً، وجرح 24 آخرون، Abdulkareem Haruna, "Nigeria: Many Killed As Boko Haram Execute Coordinated Attacks On Maiduguri," AllAfrica, June 8, 2017. http://allafrica.com/stories/201706080336.html

Kayode Idowu, "Osinbajo Visits Maiduguri As Multiple Bombings Kill 18," The Punch Newspaper, June 9, 2017 Newspaper, June 9, 2017 http://punchng.com/osinbajo-visits-maiduguri-as-multiple-bombings-kill-18/.

[29] "Nigeria's Boko Haram pledges allegiance to Islamic State," BBC News, March 7, 2015 http://www.bbc.com/news/world-africa-31784538.

[30] على سبيل المثال، في 20 نسيان / ابريل توقفت سيارة أحد المخربين بالقرب من سيارة تابعة للشرطة في الشانزليزيه وأُطلقت النار منها باتجاه قوة الشرطة مما أدى إلى مقتل شرطي وجرح ثلاثة آخرين .وفي 9 آب / أغسطس أصيب ثلاثة جنود في عملية دهس في باريس .وبتاريخ 1 تشرين الأول / أكتوبر قام مهاجر تونسي بطعن امرأتين حتى الموت خارج إحدى محطات القطار في مدينة' مارسيليا'، وهاجم عدداً آخر من الجنود، "Paris Champs Elysees attack gunman named as Karim Cheurfi," BBC News, 21 April 2017 http://www.bbc.com/news/world-europe-39671542

Richard Lough, Benoit Tessier, "Car rams into soldiers in Paris suburb, suspect arrested after manhunt," Reuters, August 9, 2017 https://www.reuters.com/article/us-europe-attacks-france/car-rams-into-soldiers-in-paris-suburb-suspect-arrested-after-manhunt-idUSKBN1AP0OS

Julian Robinson, "Knifeman Who Shouted 'Allahu Akbar' Before Murdering a 'Brilliant Student' and Her Cousin in Marseille is Named as a 29-year-old Tunisian Illegal Immigrant," Daily Mail, 3 October, 2017 http://www.dailymail.co.uk/news/article-4943330/Marseille-knifeman-named-29-year-old-Tunisian.html.

[31] على سبيل المثال، في 22 أيار / مايو فجر انتحاري نفسه عند مدخل إحدى دور العرض في مانشستر مما أدى إلى مقتل 22 شخص، وجرح حوالي 160 آخرين . وتم تنفيذ العملية مباشرة من قيادة' الدولة الإسلامية 'في ليبيا .وفي 3 حزيران / يونيو نفذ ثلاثة مخربين عملية دهس وطعن في لندن، والتي قتل فيها سبعة أشخاص وجُرح ثمانية وأربعون آخرون، Jack Moore, "manchester attack: bomber 'received permission' from isis in syria and recruiter in dallas ", Newsweek, 14 August, 2017 http://www.newsweek.com/manchester-attack-bomber-received-permission-isis-syria-dallas-65030

Harriet Alexander, "London Bridge attack – everything we know," Telegraph, June 6, 2017 http://www.telegraph.co.uk/news/2017/06/03/london-bridge-everything-know-far

Mark Hodge, Neal Baker and Emma Lake, "seconds from slaughter London Bridge Attack – ISIS Claims Responsibility for Borough Market terror as video shows Jihadis Stalking Pubs Searching For Victims," The Sun, June 7, 2017 https://www.thesun.co.uk/news/3717339/london-bridge-attack-victims-terrorists-isis/ .

وإسبانيا[32]، والسويد[33]، وفنلندا[34]، وفي الولايات المتحدة الأمريكية[35]، كما حصلت محاولات لتنفيذ عمليات إرهابية مشتركة وكثيرة الضحايا في أستراليا[36].

هذا ويتم تنفيذ النشاطات التخريبية لـ «الدولة الإسلامية» ولمؤيديها في الدول الغربية على عدة أشكال:

أولاً: قيادة العمليات الخارجية التابعة للتنظيم تبادر وتخطط للعمليات، وحتى أنها تقوم بالإشراف على تنفيذها من البداية وحتى تنفيذها.

---

[32] على سبيل المثال، في 17 آب / أغسطس نفذ أعضاء خلية محلية عملية دهس وإطلاق نار قتل خلالها 14 شخصاً في مدينة برشلونة .وجاء هذا الهجوم بعد حادث عمل وقع في إحدى الشقق السرية في مدينة الكانار حيث انفجرت مواد متفجرة تعود للمنفذين .وحال هذا الأمر دون تحقيق مآرب المنفذين للقيام بعملية مشتركة في أحد الشوارع وفي الكنيسة وفي الميناء،
Barcelona and Cambrils Attacks: What We Know So Far," BBC News, 21 August, 2017
http://www.bbc.com/news/world-europe-40964242
مركز إرث الاستخبارات" - عملية الدهس في إسبانيا :صورة الوضع) محدث حتى ظهيرة 20 آب / أغسطس"(2017 ، مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء ميئير عميت، 20 آب / أغسطس.2017
h t t p : / /www. t e r r o rism- i n f o . o rg . i l / h e /%D7%A4%D7%99%D7%92%D7%95%D7%A2%D7%99-%D7%94%D7%93%D7%A8%D7%99%D7%A1%D7%94-%D7%91%D7%A1%D7%A4%D7%A8%D7%93-%D7%AA%D7%9E%D7%95%D7%A0%D7%AA-%D7%9E%D7%A6%D7%91-%D7%A2%D7%93%D7%9B%D7%A0%D7%99%D7%AA-%D7%9C/.

[33] في 7 نيسان / ابريل وقعت عملية دهس بواسطة شاحنة في مركز للتسوق قُتل فيها 4 أشخاص وأصيب 15 آخرون، Lauren Said-Moorhouse and Bryony Jones, "Dazed but defiant, Stockholm unites after attack," CNN News, April 8, 2017
http://edition.cnn.com/2017/04/08/europe/sweden-truck-attack-aftermath/.

[34] في 18 آب / أغسطس نُفذت عملية طعن قُتلت فيها امرأتان، وجرح ثمانية آخرون .وتم اعتقال المنفذ بعد إطلاق النار عليه، Nicola Harley, "Finland 'Terror' Attack: Briton Stabbed Four Times 'Trying to Save' Women Targeted in Attack Which Left Two Dead," The Telegraph, August 19, 2017
http://www.telegraph.co.uk/news/2017/08/19/finnish-knifeman-moroccan-say-police/.

[35] في 31 تشرين الأول / أكتوبر نفذ مواطن أمريكي من أصول أوزباكية عملية دهس أدت إلى مقتل ثمانية أشخاص وإصابة 11 آخرين .وادعى منفذ العملية أنه قد عمل من خلال التضامن مع أفكار' الدولة الإسلامية'، التي أعلنت مسؤوليتها عن العملية أيضاً، Jim Hoffer, "New York City rampage: What we know about the suspect," ABC Eye Witness News, October 31, 2017
http://abc7chicago.com/new-york-city-rampage-what-we-know-about-the-suspect/2589184/
Jose A. DelReal and Corey Kilgannonoct, "Mangled School Bus, Bodies Everywhere in Manhattan; 'It Was Surreal'The New York Times, October 31, 2017. ",
https://www.nytimes.com/2017/10/31/nyregion/nyc-scene-terror-attack-truck-witnesses. html?_r=0
Benjamin Mueller, William K. Rashbaum and Al Baker, "Terror Attack Kills 8 and Injures 11 in Manhattan," The New York Times, October 31, 2017,
https://www.nytimes.com/2017/10/31/nyregion/police-shooting-lower-manhattan.html .

[36] في شهر تموز / يوليو تم إحباط خطة لإسقاط طائرة تابعة لشركة الطيران الأسترالية بواسطة عبوة ناسفة تم تهريبها من سورية عبر تركيا .وكذلك عملية إرهابية أخرى عبر استخدام مواد كيميائية في مكان عام كان يفضل أن يكون تابعاً للمواصلات العامة .وقد وُضعت هذه الخطة وأُديرت من قبل عضو في جهاز العمليات الخارجية التابع لـ' الدولة الإسلامية 'في سورية، والذي استخدم شقيقه في أستراليا وأشخاصاً آخرين قدموا له العون لتنفيذ العمليات Rachel Olding. and David Wroe, "Men Arrested Over Sydney Plane Bomb Plot Had Links to Syria," The Sydney Morning Herald, August 1, 2017
http://www.smh.com.au/nsw/men-arrested-over-sydney-plane-bomb-plot-have-links-to-aviation-industry-20170731-gxm2cd.html
Staff writer and Associated Press, "Lebanon foiled suicide bomb attack on Australia-Abu Dhabi flight: minister," News.com.au, August 22, 2017
http://www.news.com.au/travel/travel-updates/incidents/lebanon-foiled-suicide-bomb-attack-on-australiaabu-dhabi-flight-minister/news-story/d5636acee09574470003a8ad7d902679.

ثانياً: يقوم نشطاء من التنظيم بتشغيل متطوعين من الخارج من بعيد، وهم يعملون بالتشاور معهم إلا أنهم ينفذون العملية بقواهم الذاتية.

ثالثاً: يقوم المتعاطفون مع «الدولة الإسلامية» ومؤيدوهم بتنفيذ هجمات بإيحاء منه، بمبادرتهم وبدون علاقة مباشرة مع القيادة.

لقد شملت نماذج العمليات المباشرة، وغير المباشرة، المسجلة باسم «الدولة لإسلامية» عمليات انتحارية وإطلاق النار من الأسلحة الخفيفة وعمليات الدهس والطعن بالسكاكين. وقد برزت خلال العام 2017، بشكل خاص، عمليات الدهس كوسيلة مروعة جداً، وذلك من خلال استخدام مركبات من أنواع وأحجام مختلفة. وفي بعض الأحيان تم الدمج بين عمليات الدهس والهجمات بالسكاكين، وأحياناً بإطلاق النار. وقد تم تنفيذ هذه الهجمات من قبل نشطاء منفردين، أو من قبل خلايا إرهابية، والذين نشطوا بشكل رئيسي بإيحاء من «الدولة الإسلامية»، وسُجل فيها عشرات القتلى والجرحى في الدول الغربية[37].

لقد جاءت العمليات في الدول الغربية وذلك بهدف الردع والانتقام والإثبات للمواطنين في هذه الدول بأنه وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية وفقدان السيطرة على المناطق من قبل «الدولة الإسلامية» في الشرق الأوسط فإن التنظيم لا يزال يخطط للاستمرار في البقاء خصماً نشطاً وقوياً وغير قابل للهزيمة، وأنه ليس في نيته وقف محاولاته في فرض الرعب والإرهاب.

استمرار الهجمات من قبل تنظيم «الدولة الإسلامية» أو باسمه

من المتوقع أن يستمر النشاط الإرهابي الذي حدث خلال هذه السنة (2017) بالمستوى ذاته، أو حتى ربما يزداد، وذلك بسبب تعزيزات المقاتلين الذين كانوا قد عملوا حتى الفترة الأخيرة في سورية والعراق. ومن المتوقع أن يتحقق هذا التوجه وذلك في ضوء توفر خزان كبير من النشطاء الإرهابيين المتمرسين، الذين قاتل قسم منهم في صفوف «الدولة الإسلامية» وخصوصاً في الشرق الأوسط. وقد راكم هؤلاء النشطاء تجربة قتالية، وتصلب عودهم خلال المعارك التي خاضوها، وتشربوا قيم تنظيم «الدولة الإسلامية»، وتمثلوا نماذج علمه، ورؤيته.

37 Counter Extremism Project, "Vehicle Terror Attack in Lower Manhattan – Threat of ISIS-inspired terrorism remains high," Counter Extremism Project, October 31, 2017 https://www.counterextremism.com/press/vehicle-terror-attack-lower-manhattan.

وهم الآن قد خرجوا من أراضي الخلافة الضائعة إلى مناطق مختلفة في أرجاء العالم، في الوقت الذي يكون بعضهم مشحونين بالحافزية لمواصلة العمل باسمها وتنفيذ عمليات انتقامية على ما كان قد فعله أعداؤهم بهم. وهناك قسم منهم يحافظ على علاقته مع قادة التنظيم الذين بقوا على قيد الحياة ومع أصدقائهم في السلاح، كما أنه من المحتمل أن يقوم قسم منهم بالانضمام إلى صفوف تنظيمات شريكة قائمة، وقسم قد يحاول إقامة تنظيمات أو شبكات إرهابية بما حضر، وقسم قد يعمل كأفراد معتمدين على المعرفة العملية التي راكموها. وينضم إلى هؤلاء عشرات كثيرة من المواطنين المحليين، المسلمين أو المتأسلمين، الذين يعيشون في الغرب ويتلقون الإيحاء من دعاية «الدولة الإسلامية»، وينضمون لتنفيذ عمليات إرهابية باسمه.

تعزيز قوة «القاعدة» وحلفائها في ظل المعركة ضد «الدولة الإسلامية»

بينما يشكل تنظيم «الدولة الإسلامية»، الذي احتل العناوين وشغل الإدارة الأمريكية خلال السنوات الأربع الأخيرة، التهديد الإرهابي الأحدث والأكثر خطورة اليوم فإن تنظيم «القاعدة» قد أعاد بناء نفسه بهدوء، ونظم موارده بهدف إحياء الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، التي تم الإعلان عنها من قبل مؤسس التنظيم أسامه بن لادن قبل حوالي عشرين سنة[38]. وعليه فإن إحدى نتائج الحرب العالمية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» سنة 2017 كانت بالذات تعاظم قوة منظومة تحالفات تنظيم «القاعدة»، وذلك في ظل حرف انتباه وموارد التحالف الدولي ضد الإرهاب لقتال «الدولة الإسلامية» وشركائه، بشكل رئيسي.

وفي الوقت الذي اضطر فيه التنظيم («القاعدة») لمواجهة تحدي «الدولة الإسلامية» في المنافسة على قيادة معسكر السلفية – الجهادية ظهر حمزة بن لادن، ابن الزعيم الأسطوري والذي تمت تصفيته في أيار / مايو 2011، وذلك بإطلالته المسجلة إلى جانب الدكتور أيمن الظواهري. وقد أثبت ظهور حمزة إلى جانب الظواهري الجهود التي يبذلها «القاعدة» لإدخال دماء شابه في القيادة عبر شخصيات ذات قيمة رمزية، وذلك بهدف جذب متطوعين ومؤيدين جدد إلى صفوف التنظيم. وقد أطلق الاثنان جملة من التصريحات التي أشاروا

[38] Bruce Hoffman, "The Evolving Terrorist Threat and CT Options for the Trump Administration," from: "How al-Qaeda Survived Drones, Uprisings, and the Islamic State" (edited by Aaron Y. Zelin), The Washington Institute for Near East Policy. Policy Focus 153, June 2017
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-al-qaeda-survived-drones-uprisings-and-the-islamic-state.

فيها إلى اتجاهات العمل المستقبلية للتنظيم ولشركائه. وهما قد حضا على استمرار النشاطات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ودعيا أتباعهما إلى تنفيذ عمليات انفرادية في أوروبا، وهددا بضرب كل من يهاجم المسلمين على جبهات القتال المختلفة. ومن أسماء الدول المعادية التي جاء التهديد بضربها كان هناك عدد من الدول الغربية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بالإضافة إلى إسرائيل وروسيا والصين وأستراليا، وكذلك المملكة العربية السعودية والكويت والعراق ومصر وأفغانستان[39].

وفي سورية يواصل تنظيم «القاعدة» نشاطاته وذلك عن طريق علاقاته الوثيقة مع تنظيم «هيئة تحرير الشام»، وهو أقوى التنظيمات السلفية – الجهادية في هذا البلد، ومع حلفائه[40]. وعلى الرغم من إعلان زعماء التنظيم السوري عن فك ارتباطه رسمياً بتنظيم «القاعدة» – وهو الأمر الذي ترافق مع تغيير اسمه من «جبهة النصرة» إلى «هيئة تحرير الشام» – فإن العلاقات ظلت وثيقة بين التنظيمين. وقد كشف الإعلان عن الانفصال عملياً عن انقسامات وخلافات في الرأي بين قيادتي التنظيمين، في الوقت الذي دعت فيه غالبية كبار رجال الدين فيهما، والذين يوفرون لهما الشرعية الدينية، دعت إلى استمرار التحالف بينهما[41]. وعليه، يبدو أن الصلة الوثيقة بين «القاعدة» وبين التنظيم السوري الذي يسيطر اليوم على مدينة إدلب، ويعتبر الأقوى بين التنظيمات الإسلامية المعارضة في سورية، لا تزال تشكل عنصراً هاماً في ترسيخ قوة شبكة التحالفات التي يرسيها تنظيم «القاعدة» في مختلف أنحاء العالم.

---

39 Thomas Joscelyn, "Hamza bin Laden offers 'advice for martyrdom seekers in the West'," The Long War Journal, May 13, 2017 https://www.longwarjournal.org/archives/2017/05/hamza-bin-laden-offers-advice-for-martyrdom-seekers-in-the-west.php

Dr. Ayman al-Ẓawāhirī, "Carrying the Weapon of the Martyr, Episode 6: The Giant That Did Not Bend … 'Umar 'Abd al-Raḥman",Jihadology, November 17, 2017 http://jihadology.net/2017/11/17/new-video-message-from-al-qaidahs-dr-ayman-al-%E1%BA%93awahiri-carrying-the-weapon-of-the-martyr-episode-6-the-giant-that-did-not-bend-umar-abd-al-ra%E1%B8%A5man/ .

40 Colin P. Clarke, "Al Qaeda in Syria Can Change Its Name, but Not Its Stripes," RAND Corporation, March 23, 2017 https://www.rand.org/blog/2017/03/al-qaeda-in-syria-can-change-its-name-but-not-its-stripes. html.

41 Cole Bunzel, "Diluting Jihad: Tahrir al-Sham and the Concerns of Abu Muhammad al-Maqdisi," Jihadica – Documenting the Global Jihad, March 29, 2017 http://www.jihadica.com/diluting-jihad/.

ويواصل تنظيم «القاعدة» نفسه نشاطاته في أفغانستان وباكستان تحت زعامة أيمن الظواهري، ويشارك عناصره في المعارك الدائرة بينهم وبين السلطات وقوات الأمن في كلا الدولتين، إلى جانب حركة طالبان المحلية وشبكة حقاني. ويواصل تنظيم «القاعدة» وشركاؤه العمل في دول أخرى في الشرق الأوسط. ففي اليمن، على سبيل المثال، توطد نشاط تنظيم «القاعدة في بلاد الحجاز»، الذي يُعتبر الأقرب والأخطر من بين التنظيمات المتحالفة معه. وعلى الرغم من أنه قد انسحب من بعض المدن التي احتلها في اليمن خلال السنوات الأخيرة إلا أن التنظيم ظل حاضراً جداً في أوساط السكان المحليين، وهو يحظى بدعم ملحوظ في هذا البلد والذي يتأتى بشكل رئيسي من كونه يستغل الحرب الأهلية بن النظام الحالي المدعوم من المملكة العربية السعودية وبين المتمردين الحوثيين لتعزير مركزه في أوساط المواطنين المحليين[42].

وفي شرق القارة الإفريقية، وفي غربها أيضاً، هناك نشاط إرهابي واسع لشركاء تنظيم «القاعدة»: ففي شرق إفريقيا ينشط تنظيم الشباب في الصومال، الذي نفذ عناصره في عام 2017 هجمات إرهابية خلفت الكثير من الإصابات، بما في ذلك عشرات العمليات الانتحارية[43]. وفي غرب إفريقيا، وبخاصة في مالي وبوركينا فاسو، تنشط تنظيمات لها تحالفات مع تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي» (AQIM)، ومن بينها «المرابطون» و«جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» (Muslimin–al wa Islam–ul Nusrat Jama'a – JNIM). ويوجد للقاعدة فرع آخر أيضاً في شبه القارة الهندية هو (S.I.Q.A) الذي يواصل نشاطاته وتجنيد النشطاء في صفوفه.

التجمع الضخم للمقاتلين الشيعة، خريجي المعارك في سورية والعراق

---

42 Maher Farrukh, "Al Qaeda's Base in Yemen," Critical Threats Project, June 20, 2017 https://www.criticalthreats.org/analysis/al-qaedas-base-in-yemen.

43 لقد أدت العمليات الانتحارية التي قام بها التنظيم في 2017 إلى مقتل 570 شخصاً، وجرح حوالي 547 آخرين] لا يوجد رقم دقيق؟[، الأبرز والأكثر وحشية من بينها تم تنفيذها في 14 تشرين الأول / أكتوبر في مقديشو، في الصومال، وقُتل خلالها 358 شخصاً، وجرح حوالي 300 آخرون.
Hussein Mohamed, Eric Schmitt and Mohamed Ibrahim, "Mogadishu Truck Bombings Are Deadliest Attack in Decades," The New York Times, October 15, 2017 https://www.nytimes.com/2017/10/15/world/africa/somalia-bombing-mogadishu.html
The National, "Mogadishu truck bomb: Blast in Somali capital kills at least 20," The National, October 14, 2017 https://www.thenational.ae/world/africa/mogadishu-truck-bomb-blast-in-somali-capital-kills-at-least-20-1.667173.

على خلفية شراسة المعارك في العراق وسورية خلال السنوات الأخيرة وتجنيد آلاف المتطوعين الشيعة في كل من البلدين، بقيادة الحرس الثوري الإيراني وبمشاركة وثيقة من قبل حزب الله، نشأ في هاتين الدولتين تجمع كبير من المقاتلين الأجانب الذين وصلوا من أفغانستان وباكستان ومن دول الخليج. ويصل عدد هذا التجمع، وفق تقديرات مختلفة، إلى عشرات الآلاف. ووفق تقديرات أخرى فإن هذا العدد يتراوح بين 20 – 40 ألف شخص[44]. وقد بقي هؤلاء الآن في ميادين المعارك في العراق وسورية، وبعضهم سكن هناك، ويواصلون خوض المعارك التي لا تزال دائرة فيها.

هذا ومن شأن قضية مستقبلهم، وتوزيع هؤلاء المقاتلين، أن تخلق في المستقبل تحدياً أمنياً وديمغرافياً، وبخاصة في سورية بسبب تواجدهم في أوساط السكان الذين هم في غالبيتهم من السنة، والذين يرون في تواجد المقاتلين الأجانب، وبخاصة هؤلاء المحسوبين على التيار الشيعي، عنصراً معادياً تجب مقاتلته. ويمكن لهذا التواجد أن يؤدي إلى دعم السكان لجماعات السلفية المتشددة، التي ستعرض الحماية عليهم في وجه الشيعة في حال اندلاع المواجهات على خلفية طائفية. كما أنه يمكن أن يتم استخدام المقاتلين الشيعة كقوة احتياطية مقاتلة لتحقيق تطلعات إيران لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط.

تراجع نشاط التحالف الدولي وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من قيادة المعركة ضد الإرهاب العالمي

لقد بقيت المهمة العسكرية لمنع «الدولة الإسلامية» من إعادة تنظيم نفسها وترسيخ قوتها في المناطق التي تعاني من ضعف في الحكم، بقيت على حالها. وكذلك أيضاً الحاجة إلى الاستمرار في العمل ضد تنظيم «القاعدة» وشركائها. وبقي أيضاً قسم كبير من الأسباب التي أدت إلى نمو هذه التنظيمات وبقائها على ما هي عليه: ضعف الأنظمة وعدم مشروعية الزعماء، والشرخ السني – الشيعي، والاقتصادات الضعيفة وفساد

44 James R. Clapper, "Statement for the Record: Worldwide Threat Assessment of the U.S. Intelligence Community'" Senate Armed Services Committee, February 9, 2016, pp. 4-6
https://www.dni.gov/files/documents/SASC_Unclassified_2016_ATA_SFR_FINAL.pdf
U.S. Department of State, "Country Reports on Terrorism 2015: Special Briefing by Justin Siberell, Acting Coordinator for Counterterrorism'" June 2, 2016
https://so.usmission.gov/country-reports-terrorism-2015/ .

الحكم، وانعدام التعاون بين المجتمع وبين الطوائف المختلفة في إدارة الدولة، وكذلك عدم توفر الفرص الاقتصادية أمام الشباب. ومن شأن هذه الظروف أن تساعد الجهات السلفية – الجهادية على جذب الشباب إلى طرفها وتكرار محاولتها لفرض سيطرتها على بعض المناطق وإقامة إمارات فيها تحت حكم الشريعة، ووفق تفسيراتها المتشددة.

وإلى جانب استمرار التركيز على الجانب العسكري فإنه من الواضح أن الأساس في المعركة التالية ضد «الدولة الإسلامية» مرتبط إلى درجة كبيرة بالنشاط الدبلوماسي والاقتصادي والإنساني الواسع، وذلك بهدف إعادة بناء المناطق التي دُمرت جراء حكم «داعش»، وجراء المعركة لطردها. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة للاستثمارات الضخمة من أجل إعادة الإعمار ورعاية السكان المقيمين في هذه المناطق، والذين من الممكن، في ظل غياب مثل هذه الاستثمارات، أن يسقطوا فريسة سهلة بين براثن الجهات الإرهابية المتطرفة. وعلى الرغم من ذلك فإنه يسود في الغرب الشعور بأن المعركة العسكرية الرئيسية ضد «الدولة الإسلامية» في الشرق الأوسط هي على وشك الانتهاء، وذلك لأن التنظيم في حالة انهيار، ولذلك فإن التهديد العسكري المتأتي عنه قد ولى. ويلاحَظ أن الدول الأعضاء في التحالف الغربي التي قاتلت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، وفي العراق وسورية،قد تعبت من المشوار الطويل والمثقل بالدماء، وهي لن تضيع فرصة إنهاء تدخلها العسكري في حرب من هذا النوع.

إضافة إلى ذلك، يبدو أنه سيكون لطبيعة ولأسلوب قيادة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، الذي يقف على رأس هذا التحالف، سيكون لذلك وزن حاسم لجهة درجة استعداد أعضاء التحالف للقبول باستمرار قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هو معروف فإن إدارة تحالف متعدد الجنسيات من هذا القبيل، والحفاظ على وحدته، وخلق تعاون عملياتي ولوجيستي، إلى جانب تسوية التناقضات الداخلية وتعارض المصالح بين أعضائه، هي من المهام المعقدة التي أخذتها الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها، وهي التي قادتها. إلا أن أسلوب سلوك الرئيس الأمريكي، وكذلك سياسته، تحت عنوان «أمريكا أولاً» تزيد من عدم الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية. فأولاً، من شأن تصريحات الرئيس دونالد ترامب حول التغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية – التقليص الواسع في الميزانية وفي المساعدات الخارجية بشكل عام، وفي الموارد المخصصة لنشاط وزارة الخارجية الأمريكية بشكل خاص، من شأن هذه التصريحات أن تشكل عقبة بارزة في طريق المعركة

«الناعمة» ضد مرتكبي الإرهاب. وستُثقل الخطوات في هذا الاتجاه على احتمال تقديم المساعدات للدول وللمواطنين الذين عانوا من «الدولة الإسلامية» للتعافي من الضربات التي تعرضوا لها.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه منذ انتخابه يعمل الرئيس ترامب على تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن التزاماتها السابقة، الأمنية وسواها، تجاه أوربا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكذلك في المجالات التي لا ترتبط بالأمن بشكل مباشر، مثل اتفاق باريس. كما أن سياسة ترامب التصالحية حيال روسيا، من خلال الإعراب عن دعمه لرئيسها فلاديمير بوتين الذي يلقي بظله على أوروبا، وتضامنه معه، وكذلك تصريحات ترامب المهينة تجاه زعماء أوروبا، وأستراليا وكندا – خلقت الانطباع في الغرب بشكل عام، وفي أوروبا بشكل خاص، بأنه قد تم التخلي عن الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الزعامة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قائمة. وعلى هذه الخلفية، كما يبدو، تفكك التحالف الدولي الذي اجتمع من أجل هزيمة «الدولة الإسلامية».

إسرائيل في ضوء هزيمة «الدولة الإسلامية» في بلاد الشام

ضمن سلم التهديدات الأمنية التي تواجهها إسرائيل، لم يُنظر إلى الآن، إلى تهديد «الدولة الإسلامية» بوصفه أحد التهديدات الأساسية. وعلى الرغم من ذلك فإن إسرائيل قد استعدت بشكل سري لمواجهة احتمال تعاظم تهديد «الدولة الإسلامية» ومؤيديها على مصالحها. وعليه فقد اتخذت إسرائيل الخطوات المناسبة لإحباط أية نشاطات من جانب مؤيدي «الدولة الإسلامية» داخل حدودها، وقامت خلال السنة المنصرمة باعتقال بضع عشرات من النشطاء المحليين الذين أرادوا الانضمام لصفوفها، أو عملوا باسمها. كما أن إسرائيل قد عززت حدودها مع الدول التي كان «الدولة الإسلامية» ناشطاً فيها، وبشكل خاص على الحدود الجنوبية مع مصر، وعلى الحدود الشمالية مع سورية. كذلك استعدت لاحتمال إنزلاق الإرهاب السلفي – الجهادي من الأردن ومن لبنان إلى أراضيها.

وبالإضافة إلى ذلك، استثمرت إسرائيل خلال فترة السنة والنصف الأخيرة الكثير من الجهود الاستخباراتية والعملياتية من أجل مساعدة حلفائها الغربيين في إحباط الإرهاب داخل أراضيها، وحتى أنها تعاونت بشكل

وثيق مع مصر والأردن في محاربة العناصر السلفية – الجهادية. وبفضل قرب إسرائيل من بؤر نشاطات «الدولة الإسلامية» في الدول القريبة منها فقد كان لها مساهمة كبيرة في إحباط عمليات إرهابية في الغرب.

لم تؤدِ هزيمة «الدولة الإسلامية» في سورية إلى القضاء بشكل كامل على التهديد القائم على إسرائيل من أراضي هذه الدولة، ولا تزال هناك بعض القوى التي قد تحاول ضرب إسرائيل في هذا الوقت بالذات، الذي تضعف فيه المعركة. كما توجد في سورية جهات سلفية – جهادية محسوبة على «القاعدة» والتي قد تحاول في المستقبل العمل ضد إسرائيل. وشركاء «الدولة الإسلامية» في مصر، وخصوصاً في سيناء، والذين يواصلون عداءهم الواضح لإسرائيل، سبق لهم وأن أعلنوا عن نيتهم ضربها، وهم قد أطلقوا هذه السنة (2017) صواريخ كاتيوشا باتجاه إيلات. وتواصل هذه القوى إثبات امتلاكها لقدرات عملياتية عالية خلال قتالها للجيش المصري، وهي تستمر أيضاً في تشكيلها تحدياً أمنياً مشتركاً لكل من مصر وإسرائيل في المستقبل أيضاً. وفي الأردن، توجد بنية تحتية قوية، بعضها علني ونشط وبعضها سري. وهناك أيضاً تهديد أمني يستمر في تشكيل تحدياً مشتركاً للأردن وإسرائيل.

وبالإضافة إلى هذه التحديات، يبدو أن تعاظم التهديد الأمني على الأهداف الإسرائيلية واليهودية يوجد بالذات على ساحتين أخريين: الدولية والإقليمية. فبسبب التوجه المتعاظم للإرهاب الدولي في الغرب من قبل «الدولة الإسلامية»، وباسمها، فإن الأهداف الإسرائيلية واليهودية قد تتحول إلى نقاط للاستهداف من قبل جهات محسوبة على السلفية – الجهادية. وباستثناء الأهداف الحكومية الرسمية التي تحظى بحماية إسرائيلية قوية فإن غالبية الأهداف المدنية لا تحظى بحماية من نوع خاص، ولذلك فهي قد تكون عرضة للاستهداف. وعلى الساحة الإقليمية، فإن التهديد الرئيسي الناجم مباشرة عن ضعف «الدولة الإسلامية» هو القادم من إيران، ومن حزب الله ومن القوات الشيعية التي وصلت إلى المنطقة وبقيت فيها كأداة لخدمة التطلعات الإيرانية لترسيخ تواجدها في الشرق الأوسط، والاستعداد لضرب إسرائيل. وخشية إسرائيل الرئيسة هي من فتح جبهة ثانية ضدها في سورية، بقيادة الحرس الثوري، وبتدخل نشط من قبل حزب الله. وينبع قسم من التهديد من تعزيز بنية الإرهاب بالمفهوم الواسع للمصطلح، أي بنية عسكرية لتطوير الصواريخ ولإقامة قواعد لنقل الوسائل القتالية المتطورة للحزب، وربما أيضاً للقوات المكونة من المقاتلين الشيعة الأجانب. ولا يزال من غير الواضح، في هذه المرحلة، كيف سيتم ترسيخ وقف إطلاق النار، وكم هو عدد القوات الأجنبية الشيعية، بما في ذلك قوات الحرس

الثوري وحزب الله، التي ستبقى في سورية. لكن الحديث يدور، بكل تأكيد، عن التحدي الأمني الرئيسي الذي خلفه طرد قوات «الدولة الإسلامية» من سورية.

إن الحرب في سورية بين إسرائيل وبين الميليشيات الشيعية، المكونة من المقاتلين الأجانب من الأفغان والباكستانيين والبحرانيين وسواهم، الذين سيحتكون مع قوات الجيش الإسرائيلي وهم متسلحون بالسلاح الإيراني، هذه الحرب إذا ما اندلعت فإن من شأنها أن تضع إسرائيل أمام تحدٍ جديد، والذي ستدخل فيه في مواجهة مباشرة مع مواطنين من دول إسلامية بعيدة والتي لم تصطدم معها من قبل.

الموجز

تشكل هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» بشرى سارة لنهاية سنة 2017، حيث تسبب خلال سنوات وجوده القصيرة ككيان مستقل في الشرق الأوسط بالكثير من القتل والدمار. ومع ذلك فإن هناك العديد من العناصر التي من شأنها أن تؤكد أن الهزيمة الكاملة لم تحدث بعد. وتدل خارطة التهديدات المتبقية على أنه يجب الاستمرار في الحرب ضد «الدولة الإسلامية» وضد شركائها في مختلف أنحاء العالم، ومطاردة ووقف واعتقال، وربما حتى قتل، مقاتليها المتبقين. وهناك جانب لا يقل أهمية وهو إعادة إعمار الدمار الذي خلفه وراءه، وكذلك العلاج النفسي للمواطنين الذين عانوا في ظل حكمه، وذلك حتى يستطيعوا العودة إلى حياتهم المعتادة، ويتوقفوا عن أن يكونوا فريسة لمحاولاتها لترسيخ سلطتها من جديد في المناطق المضطربة والتي تفتقد إلى وجود أية سلطة.

إن الظروف الأساسية التي أدت إلى نمو «الدولة الإسلامية» لا تزال قائمة على حالها في الكثير من الدول. ومن أجل الحيلولة دون استغلالها من قبل القوى المتطرفة لتوسيع دائرة العنف والإرهاب، فإن هناك ضرورة لمعالجتها عن طريق تحالف دولي واسع، إلا أن هذا الأمر لا يلوح في الأفق. وهذا الأمر صحيح، وخصوصاً في هذه الأيام عندما يرفع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت القوة الرئيسية التي عملت على توحيد القوى ومواجهة التحدي بشكل مشترك، راية السياسة الانعزالية وتهميش تدخل بلاده ووقف تقديم المساعدات لإعادة الإعمار، والمساعدات المخصصة لوقف انتشار الإرهاب.

هذا وقد يؤشر تعزيز تدخل إيران في سلسلة من الدول شرق الأوسطية، من بينها سورية ولبنان والعرق واليمن، وكذلك نيتها لتعزيز تدخلها في المنطقة بشكل عام والتأكيد على مساعدتها للقوى المعادية لإسرائيل، قد يؤشر ذلك على أن خطر الإرهاب الموجه ضد إسرائيل لم ينتهِ مع القضاء على «الدولة الإسلامية»، بل على العكس من ذلك. وقد يكون كبح تمدد إيران وحلفائها في الشرق الأوسط والخليج الفارسي موضع اهتمام مشترك بين إسرائيل وبين دول الخليج، وهو قد يصل، بكل تأكيد، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الأقل وفق تصريحات الرئيس الأمريكي بأنه سيعمل على وقف تمدد الهيمنة الإيرانية. وإذا كان هذا ما سيحدث، سواء كان ذلك بمبادرة الولايات المتحدة الأمريكية أو بسبب نشاطات إيران، فإن الخصم الإيراني قد يكون في قلب المعركة القادمة ضد الإرهاب، إلى جانب استمرار المواجهة المرتقبة مع الإرهاب السني السلفي – الجهادي.

اللاعبون الدوليون في الشرق الأوسط:
تلاقي المصالح وتعارضها

عوديد عيران: شارك في كتابة هذا الفصل كل من تسفي ماغين وفيرا ميخلين - شابير

في سنة 2017، كما هو الحال في السنوات السابقة، تبنى اللاعبون الرئيسيون على الساحة الدولية سياسة حذرة لتوظيف موارد محدودة في الشرق الأوسط، وذلك من خلال الرغبة في الامتناع عن الانجرار إلى قلب الحرائق الإقليمية الملتهبة، والتي واصلت غليانها، حتى وإن كانت غالبيتها على نيران هادئة. ومن بين الأحداث الرئيسية في الشرق الأوسط التي شغلت اللاعبين الدوليين كانت المعركة ضد «داعش»، واستقرار الرئيس الأسد في سورية وتفاقم الصراع الشيعي – السني وخصوصاً بين المملكة العربية السعودية وإيران. وكانت هناك قضايا أخرى مثل تعميق الحكم الديكتاتوري لرجب طيب اردوغان في تركيا، ومحاولة الأكراد الانفصال عن العراق، وصراع النظام المصري ضد إرهاب «داعش» في شبه جزيرة سيناء ومحاولة المصالحة بين المعسكرين المتنافسين على الساحة الفلسطينية، حركة حماس في قطاع غزة في مواجهة حركة فتح / السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. والحرب في اليمن وأثر الاضطرابات التي تضرب الساحة السياسية في المملكة العربية السعودية على المنطقة.

وستتم في هذا البحث دراسة سياسة الدول العظمى حول القضايا الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال في الشرق الأوسط، وعلاقتها بالمصالح وبالسياسة الإسرائيلية: التحدي المركب الذي تشكله إيران، والمرحلة التالية بعد هزيمة «داعش» وبشكل خاص في سياق الحرب في سورية والجهود المبذولة لإعادة الاستقرار إلى الدولة، وعلاقات واشنطن وموسكو في هذه السياقات. والعلاقات بين روسيا وإيران، والتحسن الذي طرأ على علاقات روسيا مع دول أخرى في الشرق الأوسط. ودور الاتحاد الأوروبي في المنطقة. والتدخل الصيني المتعاظم فيها. ومثلث العلاقات الإسرائيلي – الهندي – الصيني.

وكان التغيير الأبرز من وجهة النظر الإسرائيلية، بطبيعة الحال، هو التغيير الذي حصل على مستوى الإدارة الأمريكية والمتمثل في الانتقال إلى عصر الرئيس دونالد ترامب، وذلك في أعقاب ولاية الرئيس باراك أوباما الذي اصطدم معه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حول القضيتين الرئيسيتين، أي علاقات إسرائيل مع

الفلسطينيين والقضية النووية الإيرانية. وقد خلقت المواقف الافتتاحية لترامب في هذه المواضيع أرضية لحوار واسع بين حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لا يزال من الضروري متابعة عملية تنفيذ التوقعات، على سبيل المثال، موضوع الوعد بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس، أو فيما يتعلق بإحداث تغيير جوهري في تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتفاق النووي الموقع بين الدول العظمى وإيران. وعلى الجانب الفلسطيني تبدلت المخاوف، التي ظهرت بسبب التصريحات المؤيدة لإسرائيل التي أطلقها الرئيس ترامب عندما كان مرشحاً للرئاسة، وحل محلها تقدير يرى أنه يمكن إجراء حوار إيجابي معه، من وجهة نظر الفلسطينيين، ولكن يمكن لهذا التقدير أن يتغير أيضاً في ظل المبادرة الأمريكية للدفع باتجاه حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، عندما يتم طرحها للنقاش.

المعضلة الإيرانية: لقد أدى فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2016، إلى خلق توقعات بحدوث انعطافه جدية في السياسة الأمريكية حيال العديد من القضايا المركزية في الشرق الأوسط. وكان ترامب قد أوضح عندما كان مرشحاً للرئاسة بأن أهدافه الرئيسية في المنطقة هي القضاء على «داعش» وتمزيق الاتفاق النووي مع إيران (JCPOA) وذلك عن طريق انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه. ولم تخفِ الدول الموالية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها السعودية وإسرائيل ومصر والأردن، لم تخفِ خيبة أملها من السياسة الضعيفة، من وجهة نظرها، التي اتبعها الرئيس المنتهية ولايته باراك أوباما حيال إيران وأتباعها، وإلى درجة معينة أيضاً حيال روسيا، التي عمقت من سيطرتها على سورية ووسعت من علاقاتها في المنطقة، من خلال استغلال ضعف إدارة أوباما. ولكن، ومع اكتمال عام على دخول ترامب إلى البيت الأبيض لوحظ في أوساط حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خيبة أملهم من الإدارة الجديدة. إذ لا يمكن، بالاعتماد على سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لا يمكن تمييز سياسة واضحة، أو القول إن الإدارة الأمريكية مصممة على إلغاء الاتفاق النووي مع إيران والدخول في مواجهة مع شركائها الآخرين في الاتفاق من أجل تغييره، أو وقفه، أو الدخول في مواجهة ضد النجاحات التي حققتها إيران في الشرق الأوسط – لخلق معاقل سيطرة لها وتعزيز نفوذها في المنطقة. إذ حول ترامب الوعد الذي قطعه على نفسه لإلغاء الاتفاق النووي مع إيران إلى تشريع في الكونغرس لفرض

عقوبات اقتصادية عليها، والتي لم تؤدِ، حتى الآن، إلى انسحاب إيران من الاتفاق – بالإضافة إلى أن الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق أوضحت أنها لن توافق على إلغائه، أو حتى على إدخال تغييرات فيه.

وبعد مرور أشهر معدودة على تسلم إدارة ترامب مهام عملها، فإن إسرائيل والسعودية، اللتين كانتا قد عارضتا إتمام الاتفاق النووي قبل التوقيع عليه، وعارضتا سياسة إدارة أوباما في الموضوع، اعترفتا بهذا الواقع الجديد وتبنتا التأكيد على نقاط هامة أخرى في المعركة على مواقف زعماء الدول العظمى في الموضوع الإيراني، وغيرتا خطابهما بما ينسجم مع ذلك. وتؤكد إسرائيل، ودول معتدلة في المنطقة، على النشاط الذي تقوم به إيران وكذلك الدعم الذي تقدمه لتنظيمات مختلفة، وترسيخ قوتها في العراق واليمن وسورية ولبنان وذلك عن طريق جهات إيرانية (الحرس الثوري، بالإضافة إلى الميليشيات)، وتطوير الوسائل الحربية من قبلها، ومن بينها صواريخ بعيدة المدى. ولكن، حتى تغيير النقاط التي يتم التركيز عليها في المعركة التي تديرها إسرائيل ضد إيران، وخصوصاً أمام الإدارة الأمريكية، هو أمر غير مضمون النجاح. وحتى وإن كانت الإدارة الأمريكية توافق على الإدعاءات الإسرائيلية، التي تشاركها فيها دول أخرى في المنطقة، فيما يتعلق بالنوايا الإيرانية وآثارها السلبية على نشاطها، فإنه لا يبدو في هذه المرحلة أن واشنطن قد بلورت إستراتيجية لمواجهة إيران في الموضوع النووي، وفي قضية سلوكها في الشرق الأوسط.

إن السياسة الأمريكية حيال ما يحدث في سورية مرتبطة بهذه القضية. فخلال المعركة الانتخابية الرئاسية، وكذلك بعد دخول ترامب إلى البيت الأبيض، فهو أكد، بشكل خاص، على الصراع ضد «داعش»، وكذلك على الحاجة إلى إبادة معاقل «الدولة الإسلامية». ولم يكن استمرار حكم الرئيس الأسد، بالنسبة له، يشكل استفزازاً سياسياً ولا أمر أخلاقياً، يوجب الإطاحة به. هذا ويطرح تحقيق هدف احتلال معاقل «الدولة الإسلامية» في العراق وفي سورية بشكل كامل تقريباً، خلال الشهور الأخيرة من سنة 2017، يطرح أسئلة في واشنطن وفي بعض عواصم الشرق الأوسط حول مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية لنهجها على هاتين الساحتين. والتقدير هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم في الأراضي العراقية والسورية وحدات مختارة، والتي يصل عدد أفرادها إلى حوالي 6000 جندي. وهي تواصل مهاجمة أهداف «داعش» بشكل يومي من الجو.

وفي ضوء الافتقار إلى أهداف واضحة في سورية، بعد القضاء الكامل على كيان «الدولة الإسلامية» داخل أراضي هاتين الدولتين، برز السؤال حول استمرار التواجد والنشاط الخاص بالقوات الأمريكية فيها. وقد

بات من الواضح الآن أنه، وعلى خلاف كل من روسيا وإيران اللتان تعملان بمثابرة وإصرار للحفاظ على حكم الأسد الذي يمنح الشرعية لتواجدهما السياسي والعسكري في سورية، بات من الواضح أنه لا توجد للولايات المتحدة الأمريكية على هذه الساحة مصالح وأهداف محددة. وحالة عدم الوضوح هذه في سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تصعّب الأمور على إسرائيل، بحيث لا تستطيع الانطلاق من الافتراض أن عملياتها للدفاع عن مصالحها في الحيّز السوري ستحصل على الغطاء الكامل أمام اللاعبين الآخرين في هذا الحيّز، وبشكل خاص أمام إيران وروسيا. وتتراجع القدرة الإسرائيلية على المشاركة في بلورة التسويات السياسية والأمنية في سورية وذلك كلما واصلت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض تواجدها في سورية، وبخاصة في الجانب العسكري.

وفي الواقع الآخذ في التشكل في سورية، والذي يأتي في مركزه إعادة الاستقرار للحكم في سورية ومأسسة النفوذ الروسي (والإيراني) في هذه الدولة، إلى جانب الإدراك بأن روسيا تنوي الحفاظ على إنجازاتها على هذه الساحة والتي تراكمت خلال سنوات الحرب الأهلية، فإن إسرائيل تتطلع للحصول من موسكو على احتياجاتها الأمنية في الحيّز السوري. والإنجاز الروسي في سورية، إلى جانب توثيق العلاقات بين موسكو وبين عواصم أخرى في المنطقة (من العواصم البارزة في هذا السياق أنقرة والرياض، وطهران بالطبع)، يظهران بشكل خاص على خلفية الصعوبات في مواضيع خارجية أخرى، وكذلك في مواضيع داخلية كان يتوجب عليها مواجهتها خلال الآونة الأخيرة. هذا ومن المقرر أن تجري الانتخابات الرئاسية في روسيا في آذار / مارس 2018، إلا أن نظام الرئيس بوتين لم يقدم إلى الآن خارطة طريق لتحسين الوضع الاقتصادي. وفي هذا السياق يواجه النظام بعض المصاعب نتيجة الركود المتواصل في أسعار النفط، الذي يشكل مصدر الدخل الرئيسي للاقتصاد الروسي. وعلى الرغم من تصريحات الرئيس ترامب حول رغبته في التعاون مع روسيا لحل الأزمات الدولية، فإن الهيئة القضائية والتشريعية الأمريكية تواصل نشاطاتها ضد روسيا، وذلك بسبب الشبهة بوجود تدخل روسي في المعركة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وضم شبه جزيرة القرم والتدخل الروسي في أوكرانيا (2014). كل هذه العناصر الموجودة في الخلفية تجعل من الصعب على موسكو الاستفادة من إنجازاتها في سورية (وكذلك بعض النفوذ الذي تمتلكه على النظام في كوريا الشمالية) بهدف التخلص من نظام العقوبات الذي فرض عليها بسبب سياستها في أوكرانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وإلى جانب ذلك فإن التفاهمات التي تم التوصل إليها، إلى الآن، حول التسوية في سورية هي ذات أهمية بالغة بالنسبة لإسرائيل. فالحوار الروسي الأمريكي والتدخل الأردني على هامش مؤتمر العشرين G–20، الذي انعقد في هامبورغ في تموز / يوليو 2017، ساعد على إقامة منطقة خفض التصعيد في جنوب سورية، وتم في هذا الإطار نشر قوة من الشرطة الروسية في المنطقة. كما تم التوصل إلى اتفاق آخر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بتدخل أردني هذه المرة أيضاً، والذي تم التوصل إليه في أعقاب اللقاء غير الرسمي بين الرئيسين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب على هامش القمة الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في فييتنام في تشرين الثاني / نوفمبر 2017. و«وثيقة المبادئ» التي تم الاتفاق عليها جاءت لتنظيم، أي لمنع، وجود قوات أجنبية، أي غير سورية، في جنوب سورية. وعملياً فإن هذه الوثيقة تعكس المعضلات التي دخلت إليها إسرائيل بسبب رغبتها في الامتناع عن التدخل المفرط فيما يجري في سورية، في مقابل الرغبة في الحفاظ على المصالح الأمنية على هذه الساحة، في الوقت الذي يجب عليها المناورة بين التدخل الأمريكي الآفل في سورية وبين التفهم الروسي لاحتياجاتها، إلى جانب التعاون بين روسيا وإيران. وفي الوقت الذي يوجد فيه في مركز هذه المبادئ تفاهم جزئي حول عرض الحزام الأمني إلى الشرق من الحدود بين إسرائيل وسورية في هضبة الجولان، تدور نشاطات عسكرية إيرانية على الأراضي السورية على مسافات قصيرة من الحدود. وموسكو من جانبها تعلن أنها ترى في التواجد الإيراني في سورية تواجداً شرعياً، وأن روسيا نفسها لن تلزمها بإخلاء القوات الأجنبية من سورية. وبذلك نشأ الثالوث غير المقدس الذي تقف روسيا في مركزه، والتي تدير إسرائيل معها، من جهة، حواراً يشتمل على آلية لمنع الاحتكاك والتصادم بين قواتهما، والذي يتسع أيضاً ليشمل نقاشاً شاملاً حول مستقبل سورية وميزان القوى فيها. ومن جهة أخرى فإن روسيا ترى في إسرائيل شريكاً مركزياً في الشرق الأوسط، وفي فضاء ما بعد المرحلة السوفييتية في آسيا الوسطى.

لقد توطدت العلاقات بين روسيا وإيران وذلك في أعقاب الاتفاق في الموضوع النووي الإيراني. فهذا الاتفاق قد أعد الأرضية للتعاون العسكري بينهما، وساهم في تعزيز التعاون بين الدولتين في كل ما يتعلق بالحرب في سورية، وخصوصاً في إطار الجهود المبذولة لتحقيق تسوية بين الجهات الداخلية المتورطة في الحرب في سورية، والذي يضع نهاية للحرب ويعيد الاستقرار إلى هذا البلد – «مسار استانة» (عاصمة كازاخستان) الذي

بدأ برعاية روسيا. وقد أجرى زعماء روسيا وإيران زيارات متبادلة خلال 2017 (قام الرئيس حسن روحاني بزيارة موسكو في آذار / مارس، وزار بوتين طهران في تشرين الثاني / نوفمبر).

ومع هذا فإن الدولتين قد تدخلان في احتكاكات وخلافات حول المستقبل السياسي لسورية، ولجهة النشاطات التي تقوم بها إيران في الشرق الأوسط، وبخاصة في سورية، التي من شأنها أن تصطدم مع المصالح الروسية في المنطقة، وعلى الساحة العالمية. وبينما يتبلور في موسكو التقدير بأن التسوية في سورية ستتطلب إقامة نظام فيدرالي، الأمر الذي يعني حصول بعض الضعف على الحكم المركزي، في دمشق، فإن موقف إيران في هذه القضية غير واضح. وهناك موضوع آخر مرشح ليكون نقطة احتكاك أخرى بين روسيا وإيران وهو يتمثل بدفء العلاقات بين روسيا، التي تريد توسيع دائرة نفوذها في الشرق الأوسط بما يتجاوز محور إيران دمشق، وبين المملكة العربية السعودية التي تريد هي أيضاً رداً على الانسحاب الأمريكي من المنطقة. وقد قام ملك المملكة العربية السعودية سلمان، وولي العهد محمد بن سلمان، قاما بزيارة إلى موسكو عام 2017، حيث تم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات، وخصوصاً لشراء الأسلحة بين الدولتين.

ويلاحظ تحسن مكانة روسيا في الشرق الأوسط أيضاً من خلال علاقاتها بتركيا. وقد حصل هذا التحسن، الذي جاء بعد فترة من التدهور في أعقاب إسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا في 2015، حصل من خلال تجاهل روسيا للسلوك الدكتاتوري لرجب طيب اردوغان، وكذلك تجاهل الانتقادات الحادة الموجهة إليه على الساحة الدولية، وخصوصاً من جانب الاتحاد الأوروبي. وقد تم إشراك تركيا، من قبل روسيا، في عملية التسوية في سورية. ومن المرجح أن أنقرة لن تعارض إقامة نظام فيدرالي في سورية إذا ما قررت روسيا تبنيه. وذلك لأن نظاماً من هذا القبيل سيمكن تركيا من زيادة نفوذها على الجانب السوري من الحدود.

وفي مقابل هذا الكم من العلاقات الآخذة بالتعزز بين روسيا وبين دول المنطقة، على الرغم من العداء بين بعض هذه الدول مثلما هو الحال بين المملكة العربية السعودية وبين إيران، فإن على إسرائيل أن تدرس استمرار توثيق العلاقات بينها وبين موسكو. فالحوار مع روسيا هو ذخر إستراتيجي لإسرائيل، على الرغم من وجود بعض القيود والاعتبارات فيه. وفي هذا السياق، يجب على إسرائيل أن تصغي إلى رأي الإدارة الأمريكية وأن تأخذه في الحسبان. فالكونغرس الأمريكي أصدر تعليماته بالتقدم الحذر، الذي يتم تحديد حجمه وفق الاستعداد الروسي لأخذ الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية بعين الاعتبار، وكذلك وفق تطور العلاقات بين الولايات المتحدة

الأمريكية وروسيا. وسيسهل تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن، سيسهل عملية إيجاد التفهم في الولايات المتحدة الأمريكية للحوار الإسرائيلي – الروسي. والتدهور في العلاقات بين الدولتين العظميين سيجبر إسرائيل على دراسة رد واشنطن على تعميق الحوار مع روسيا. والصعوبة في تقدير التوجهات بعيدة المدى في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وحالة عدم اليقين التي يبثها الرئيس الأمريكي، تعززان من صعوبة بلورة سياسة إسرائيلية أمام روسيا في المواضيع الإقليمية الهامة لإسرائيل، وخصوصاً لجهة قدرتها للحفاظ على حرية العمل في الحيّز السوري، وبشكل خاص أمام التحديات التي يضعها أمامها محور إيران – دمشق – حزب الله.

الاتحاد الأوروبي: في ظل ضغط الأزمات الداخلية في الدول الأعضاء في الاتحاد بما في ذلك المعارك الانتخابية العامة التي جرت عام 2017 في عدد من الدول الرئيسية وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا، وكذلك في إطار الاتحاد نفسه كمنظمة، في ظل ذلك واصل الاتحاد الحفاظ على مستوى متدنٍ من النشاط في الشرق الأوسط، مع فقدان ما كان قد تبقى له من نفوذ في المنطقة في الماضي. وتم تركيز جل النشاط الأوروبي على الحرب في سورية وعلى نتائجها، وخصوصاً على ملايين اللاجئيين السوريين الذين وصلوا إلى أبواب القارة الأوروبية. وقد تبنى مجلس الاتحاد (وهو الإطار الذي يجمع رؤوساء الدول الأعضاء) في نيسان / ابريل 2017 إستراتيجية تجاه هذه الأزمة ركزت على البحث عن حل سياسي يستند إلى وحدة الدولة السورية ووحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها. وعاد الاتحاد الأوروبي ليصادق من جديد على دعمه للمعارضة السورية ولمنظمات المجتمع المدني في الدولة. هذا ويرى الاتحاد الأوروبي نفسه بوصفه الممول الأكبر للمساعدات المقدمة للاجئيين السوريين، إلا أنه يعلن بأنه سيساعد في عملية إعادة إعمار سورية فقط بعد أن تحدث عملية الانتقال السياسي الشامل بمشاركة جميع الأطراف وفق ما نص عليه القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في شهر كانون الأول / ديسمبر 2015. والجدير بالذكر أن القرار قد تبنى إعلان الدول التي اجتمعت في جنيف في حزيران / يونيو 2012، بحضور ممثلة الاتحاد الأوروبي لشؤون الخارجية والأمن، والذي جاءت في صلبه نبوءة سورية التعددية والديمقراطية، التي تطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتمنح فرصاً متساوية بدون تمييز على أساس العرق أو الدين، أو اللغة أو على أي أساس آخر. وقد أبقت مختلف الأطر التي أقيمت خلال السنوات التالية بهدف تحقيق تسوية في سورية، أبقت في غالبيتها الاتحاد

الأوروبي خارج مجموعة اللاعبين المؤثرين، على الرغم من أنه يمكن الافتراض بأنه عندما يحين وقت الاتفاق السياسي فإن الاتحاد الأوروبي سيعود ليكون شريكاً فعالاً.

والتدخل المحدود للاتحاد الأوروبي في عملية التسوية في سورية لا يساعد إسرائيل على حماية مصالحها الأمنية طويلة المدى على هذه الساحة. وصحيح أنه يوجد لدى الاتحاد إطلاع على الدور السلبي لإيران في الشرق الأوسط إلا أنه توجد، في الوقت نفسه، رغبة ضعيفة جداً في الدخول في مواجهة معها ومع أتباعها في المنطقة. إضافة إلى ذلك فإن الحوار السياسي – الإستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والذي كان محدوداً في الماضي، قد ساء مع قرب انتهاء المفاوضات حول الاتفاق النووي، وهو قد توقف عملياً. و«مجلس اتفاقية الشراكة»، الذي هو الإطار الرسمي لإدارة العلاقات الثنائية بين الاتحاد وبين معظم جيران أوروبا، ومن بينهم إسرائيل، هذا المجلس لم ينعقد منذ زمن طويل. ويوجد أيضاً في خلفية هذا الانقطاع الخلافات العميقة بين إسرائيل وبين الاتحاد الأوروبي في قضية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والجمود السياسي. وقد وجدت الخلافات تعبيراً عنها في سياسة الاتحاد الأوروبي لتطبيق التمييز بين إسرائيل داخل خطوط 1967 وبين المستوطنات (ومن ذلك على سبيل المثال فرض ضرائب على التصدير منها)، أو من خلال المساعدات المقدمة إلى المنظمات المختلفة العاملة بما يتعارض مع مصالح إسرائيل، وفق رأي الحكومة الإسرائيلية. وقد تتعمق هذه الخلافات إذا ما طرحت الإدارة الأمريكية، بعدما أعلنت نيتها عن ذلك، مبادرة لاستئناف العملية السياسية، وقامت إسرائيل برفضها، أو تُعتبر كمن رفضتها.

وتفضل الحكومات الإسرائيلية، منذ عدة سنوات، العمل مقابل الدول الأوروبية في المجال الثنائي، وذلك بهدف الالتفاف على مؤسسات الاتحاد. ويمكن لطريقة العمل هذه أن تساعد إسرائيل من تحقيق أهدافها طالما أن حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد ستتعاون مع هذا السلوك، وطالما أن مؤسسات الاتحاد الرئيسية في بروكسل مشغولة بمشاكل ملتهبة أكثر، وبعضها من النوع الذي يؤثر على مستقبله (مثل خروج بريطانيا من الاتحاد وتأثير المفاوضات معها والميل القائم لدى بعض الدول الأعضاء لإضعاف مؤسسات هذه المنظمة). وفي مثل هذا الوضع، هناك شكوك في أن تجد إسرائيل أذاناً صاغية لمخاوفها في المواضيع الإستراتيجية – الإقليمية. وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والعلاقات بين إسرائيل وبين فرنسا وألمانيا، والتي لا تتجاوز كونها علاقات عادية، تخفض التوقعات الإسرائيلية من اللاعب الأوروبي في الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بالصين فهي لا تزال في موضع اللاعب الاحتياطي في الملعب شرق الأوسطي. ويُلمس تدخلها في المنطقة، بشكل رئيسي، في المجال الاقتصادي، وإلى درجة معينة أيضاً في مجال بيع السلاح. فالصين تستخدم غطاء مصطلح «طريق واحد حزام واحد» كقاعدة لدخولها الاقتصادي إلى المنطقة، وهي تقرن به العامل المالي – البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية. وتشتمل هذه الاندفاعة الصينية على شق الطرقات ومد السكك الحديدية وتطوير الموانئ. وفي بعض الحالات، كما هو الحال في إسرائيل، تدخل الاستثمارات الصينية إلى مجالات أخرى. وقد استثمرت الصين خلال العقد الأخير في المنطقة (بما في ذلك في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى إسرائيل) أكثر من 120 مليار دولار، والتي هي حوالي 10 % من مجمل استثماراتها الخارج.

وفي هذا السياق سيشهد عام 2018 وقوع حدث هام جداً، إذا ما قامت المملكة العربية السعودية بالفعل خلال هذا العام بإصدار سندات بقيمة 5 % من رأس مال شركة أرامكو، فإن الصين ستكون المالك الوحيد لهذه السندات. وإذا ما حدث هذا بالفعل فإنه سيكون له تأثيرات اقتصادية وسياسية بعيدة المدى بسبب التدخل الصيني في اتخاذ القرارات في الشركة التي ترمز أكثر من أي شيء آخر إلى نفوذ المملكة العربية السعودية في قطاع الطاقة العالمي. والمملكة العربية السعودية، وبسبب كونها الدولة التي تصدر حوالي 10 % من استهلاك النفط العالمي، فهي الجهة الأكثر تأثيراً على أسعار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ووجود الصين المحتمل في عملية اتخاذ القرارات في المملكة العربية السعودية من شأنه أن يؤثر على أسعار النفط، وعلى مداخيل الدول المنتجة له، وعلى قدرتها على المساعدة، من بين أمور عديدة، اقتصادات بعض الدول في الشرق الأوسط التي تواجه خطر الانهيار. ويمكن تفسير النشاط المتعاظم للصين في المجال الاقتصادي، بطبيعة الحال، بمصطلحات اقتصادية – الرغبة في إيجاد أسواق لإنتاجها ولفائض قدرتها الإنتاجية، على سبيل المثال في مجال البنى التحتية. وهناك تفسير آخر وهو حاجة الصين إلى استيراد مصادر الطاقة بمستوى عالٍ من الضمان والديمومة، ومن هنا الاهتمام بالاستقرار، بما في ذلك الاقتصادي، في الشرق الأوسط. وفي المقابل فإن بناء الموانئ الصينية في المحيط الهندي، على سبيل المثال، يطرح احتمال أن يكون لهذا الحماس الصيني في هذا السياق عوائد لا تقتصر على المجال الاقتصادي وحسب. فلمبيعات الأسلحة الصينية إلى دول الشرق الأوسط، هي الأخرى، أرباح لا تقتصر على الأرباح الاقتصادية.

وفي موازاة تعميق العلاقات بين الصين وإيران والعالم العربي، تعززت العلاقات الاقتصادية أيضاً بين إسرائيل والصين. إذ جاءت زيارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى بكين بمناسبة مرور 25 عام على إقامة العلاقات بين الدولتين. وعلى خلاف العلاقات الصينية مع دول أخرى في الشرق الأوسط فإن الصين تتبع تمييزاً واضحاً بين التعاون الاقتصادي مع إسرائيل وبين مواقفها السياسية في المواضيع المرتبطة بإسرائيل. ونموذج هذه العلاقات لا يختلف في جوهره عن العلاقات بين إسرائيل وبين الدول الأخرى، باستثناء التسارع الكبير في العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبين الصين وفقدان أي توازن بين هذا التوجه وبين تصويت الصين في المنتديات الدولية، أي عدم تأييد الصين للسياسة الإسرائيلية. وفي المقابل فإن الصين لا تترجم مواقفها فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى خطوات اقتصادية ملموسة، على النحو الذي يتصرف وفقه الاتحاد الأوروبي لجهة الصادرات الإسرائيلية من المناطق التي احتلت عام 1967، أو الدعم المالي للمنظمات الرافضة لسياسات إسرائيل في موضوع النزاع. وبالإضافة إلى ذلك فإن اللين الذي أبداه الرئيس ترامب في خطابه تجاه الصين، خلال 2017، سيجعل من السهل على إسرائيل إقامة علاقاتها مع الصين في المجالات الحساسة مثل السايبر والاتصالات والتي تكاد تلامس المجال العسكري. إلا أن اهتمام الصين (ودول أخرى) بهذه المواضيع يتطلب من إسرائيل أن تدرس خطواتها من أجل حماية مصالحها وأصولها القومية.

وفي موازاة تطور العلاقات بين إسرائيل والصين، فقد حدثت خلال 2017 اندفاعة أيضاً في العلاقات بينها وبين الهند. والفصل المطلق بين العلاقات الاقتصادية والسياسية، على النحو الذي تنتهجه الصين في علاقاتها مع إسرائيل، ظهر حتى بشكل أكبر في حالة الهند. ففي الوقت الذي قطعت فيه إسرائيل، بضغط أمريكي، أي صلة أمنية مع الصين، فإن العلاقات مع الهند قد تعززت بالذات في المجال الأمني، وهذا على الرغم من أن الهند لم تحد قيد أنملة عن نموذج تصويتها المناهض لإسرائيل، والذي يشبه نظيره الصيني (بطبيعة الحال باستثناء عمليات التصويت في مجلس الأمن، حيث أن الهند ليست عضواً دائماً فيه). وكانت زيارة رئيس الحكومة الهندية ناريندرا مودي إلى إسرائيل في تموز / يوليو 2017 أكثر من زيارة رسمية، إذ أنها شكلت إشارة إلى ظهور نهج أكثر اتزاناً تجاه إسرائيل، على سبيل المثال، أن الهند قد غيرت من تصويتها في عدد من المنظمات الدولية، وانتقلت من التصويت الاوتوماتيكي لمصلحة الجانب العربي إلى الامتناع عن التصويت. وهناك تشابه بين نمط العلاقات الاقتصادية الهندية مع الدول العربية وبين النمط الصيني، وخصوصاً لجهة

كل ما يرتبط باستيراد مصادر الطاقة من الشرق الأوسط. وصحيح أنه لا توجد للهند استثمارات ضخمة في إيران أو في العالم العربي إلا أن اقتصادها يعتمد إلى درجة كبيرة على التحويلات المالية لملايين الهنود العاملين في العالم العربي وخصوصاً في دول الخليج المنتجة للنفط والغاز. ولذلك فإن التغيير في السياسة الهندية تجاه إسرائيل هو تغيير مشجع. وفي الوقت نفسه يجب على إسرائيل أن تتابع تطور العلاقات بين الهند والصين، ذلك أن التصعيد على هذه الساحة على خلفية النزاعات الحدودية، أو التنافس في المحيط الهندي، من شأنه أن يؤدي إلى تناقض في المصالح، والذي سيكون له تأثير على العلاقات بينهما وبين إسرائيل.

وأخيراً، وللإجمال، فإن دراسة مكون العلاقات بين إسرائيل وبين اللاعبين الدوليين، الذين توجد لهم علاقة من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، تدل على توجه من الاستقرار، وحتى التحسن في العلاقات، المتأتي عن دخول رئيس جديد إلى البيت الأبيض في بداية 2017، يتمثل بتوسيع الحوار بينها وبين روسيا، وتعميق العلاقات مع الهند والصين. وقد ساهم في عملية تطوير هذه العلاقات أيضاً تراجع أهمية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على جدول الأعمال الإقليمي في الشرق الأوسط، وعلى جدول الأعمال الدولي بشكل عام، وكذلك حقيقة أنه لم تقع خلال العام الأخير أية حوادث أمنية هامة على الحدود الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، من شأن هذا الميزان الإيجابي أن ينقلب في الاتجاه السيء وذلك في أعقاب التطورات المرتبطة بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وخصوصاً لجهة القضايا الرئيسية لإسرائيل – وفي المقام الأول نشر قوات محلية وأجنبية على الأرض السورية، وكذلك المبادرة الأمريكية لإحياء المسيرة السياسية، عندما يتم عرضها. وعلى الرغم من أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس على رأس جدول الأعمال الإقليمي والدولي فإن على إسرائيل الامتناع عن الوصول إلى حالة تكون فيها مسؤولة عن فشل المبادرة الأمريكية. وصحيح أنه لا توجد علاقة بين القضية الفلسطينية وبين الحل السياسي – العسكري المستقبلي في سورية إلا أن إسرائيل تفعل خيراً إذا ما سهلت على اللاعبين الإقليميين (ما عدا إيران) للأخذ بعين الاعتبار مصالحها في الحل في سورية، وذلك عن طريق منع تأثير القضية الفلسطينية على مجمل اعتباراتهم في الموضوع السوري.

مواجهة تحدي انتشار السلاح النووي:
إيران وكوريا الشمالية

ايميلي لانداو وافرايم اسكولاي وشمعون شتاين

مدخل

ترتبط المعضلة الرئيسية في مجال الرقابة على الأسلحة النووية في العالم اليوم بتحدي وضع سياسة فعالة تهدف إلى منع الحصول على السلاح النووي من قبل دول جديدة مصممة على تطوير قدرات نووية عسكرية. والحديث هنا يدور عن دول كانت قد أطلقت برامج سرية في المجال النووي العسكري في الوقت التي كانت فيه أعضاء في معاهدة حظر انتشار السلاح النووي (NPT) – العراق وإيران وكوريا الشمالية، بالإضافة أيضاً إلى ليبيا وسورية. وكانت تلك الدول قد نفت، بشكل علني، أنها تعمل من أجل الحصول على قدرة نووية عسكرية في الوقت الذي استغلت فيه بشكل سيء ضعف بنود المعاهدة وطورت برامج عسكرية. وقد شكل هذا النشاط انتهاكاً لالتزاماتها الصريحة للبقاء دولاً غير نووية، إلى جانب التظاهر بأنها تنفذ هذا الالتزام بشكل دقيق. هذا الوضع جعل من الصعب جداً تحقيق مواجهة ناجحة ضد التطلعات النووية لهذه الدول من جانب اللاعبين الدوليين الأقوياء، الذين تُلقى عليهم مهمة تنفيذ المعاهدة.

وهنا يمكن أن نطرح السؤال حول لماذا يتم تركيز الاهتمام على المجال النووي في دول معدودة تسعى للحصول على قدرات نووية عسكرية من خلال انتهاك شروط معاهدة (NPT) في الوقت الذي توجد فيه الغالبية العظمى من السلاح النووي في العالم – 95 % منه تقريباً – بين أيدي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول النووية الأخرى. وبالفعل فإن المخاوف من التداعيات الإنسانية للاستخدام العملي للسلاح النووي، إلى جانب شكاوى من أن الدول النووية لا تفعل ما يكفي من أجل التخلي عن السلاح النووي وفق المعاهدة، هذه المخاوف دفعت إلى إجراء نقاش حول معاهدة جديدة برعاية الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى منع امتلاك السلاح النووي بشكل كامل. ومع ذلك، وفي الوقت الذي لا يزال فيه احتمال حدوث إبادة جماعية جراء استخدام السلاح النووي قائماً ومروعاً، فإنه خلال العقود التي مرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية طورت الدول النووية

نهجاً للضبط الذاتي في كل ما يتعلق باستخدام هذا السلاح في الواقع – وهي العتبة التي وُصفت من قبل بأنها «التابو النووي»[45]. إضافة إلى ذلك فإن الدولتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي) قد حددتا، خلال سنوات الحرب الباردة، قواعد اللعبة في إطار العلاقات النووية الثنائية بينهما، والتي ساعدت في الحفاظ على الاستقرار الإستراتيجي العالمي على الرغم من ضخامة مخزون السلاح النووي، وأدت أيضاً إلى تقليص كبير في كميات السلاح النووي الموجودة لديها. وقد تحول السلاح النووي إلى سلاح غير مخصص للاستخدام بل هو موجود لأهداف ردعية فقط. وتم توسيع هذه التوافق ليشمل دولاً نووية أخرى: سواء تلك المعترف بها (بريطانيا وفرنسا والصين) أو غير المعترف بها (الهند وباكستان، وإسرائيل التي تُعتبر دولة نووية).

ولكن يوجد للدول الساعية للحصول على السلاح النووي تحت غطاء (NPT) منطلقاً مختلفاً بشكل كامل، والذي يمتاز بتحدي معاهدة دولية انضمت إليها بمحض إرادتها. وعلى الرغم من أن مخزونها الأولي (من السلاح النووي) سيكون صغيراً جداً مقارنة بالدول العظمى النووية المستقرة، فإن المخاطر تأتي من طبيعة الدول مدار البحث – من قضية دوافعها للتحول إلى دول نووية، ومن الشكوك حول قضية ما إذا كان يمكن أن نتوقع منها الالتزام بتابو استخدام السلاح النووي الذي ترسخ مع مرور السنين.

وستركز هذه الدراسة، بشكل خاص، على التهديد المرتقب من إيران ومن كوريا الشمالية – وهما الدولتان الأكثر خطراً في الموضوع مدار البحث واللتان تشكلان تحدياً للنظام المتبع في منطقتيهما، ولنظام حظر انتشار السلاح النووي في العالم. في هذا السياق سوف نبحث في قضيتين لهما تداعياتهما على تقدير قدرات اللاعبين الدوليين الأقوياء على مواجهة ليس فقط التطلعات النووية المتواصلة لإيران، بل أيضاً تطلعات أية دولة أخرى قد تبدأ في المستقبل في السير على الطريق النووي، وذلك من خلال انتهاك التزاماتها لمعاهدة (NPT): اختيار إستراتيجية المواجهة من قبل اللاعبين الدوليين ضد الدول المنتهكة للمعاهدة، وقدرة هؤلاء اللاعبين على التعاون بشكل فعال لتحقيق هدفهم المشترك، والذي هو الحيلولة دون انتشار السلاح النووي. وبعد استعراض قصير للوضع القائم في إيران، وكوريا الشمالية، يتم سرد تقييم لإستراتيجية المفاوضات التي جرى استخدامها، حتى

45 انظر: Nina Tannenwald, «Stigmatizing the Bomb: Origins of the Nuclear Taboo,» International Security, Vol. 29, no. 4, Spring 2005, pp. 5-49.

الآن، من أجل لجم هاتين الدولتين، والأمل في أن تعمل الدول العظمى معاً اليوم لتطبيق سياسة نشطة لمنع انتشار هذا السلاح.

انتشار السلاح النووي ومنظومات الإطلاق في إيران وكوريا الشمالية

في عام 2017 كانت كوريا الشمالية وإيران في مركز التطورات في مجال انتشار الأسلحة غير التقليدية والمنظومات التي تُستخدم في إطلاقها. وتوجد لكل من الدولتين برامج متقدمة لتطوير السلاح النووي والصواريخ، على الرغم من أن كوريا الشمالية هي الوحيدة، من بين الدولتين، التي اجتازت العتبة النووية وتوجد لديها قدرة مثبته في مجال السلاح النووي، والتي وصل استعراضها لها إلى ذروته في التجربة النووية التي أجرتها تحت الأرض في 3 أيلول / سبتمبر 2017. والتجربة التي أُجريت في شهر أيلول / سبتمبر – وهي السادسة التي نفذتها كوريا الشمالية – ترافقت بهزة ارتدادية بقوة فاقت 6 درجات على سلم ريختر. وقُدرت قوتها بحوالي 100 كيلو طن من الـ TNT. وتشير غالبية التقديرات إلى أن كوريا الشمالية قد استخدمت جهازاً نووياً «معززاً» وذلك لأن كمية المواد المشعة التي تسربت إلى المجال الجوي نتيجة لهذه التجربة كانت متدنية جداً، ولم يكن بالإمكان تقدير خصائص الانفجار بشكل دقيق. وتدعي كوريا الشمالية أن لديها القدرة الكاملة على إنتاج قنبلة هيدروجينية ذات قوة غير معروفة.

إن لدى كوريا الشمالية قدرة مثبتة لإنتاج البلوتونيوم واليورانيوم المخصبين (وهما المادتان اللتان يمكن استخدامها في قلب جهاز التفجير النووي)، إلا أنه لا توجد معطيات دقيقة حول كميات المواد التي تم إنتاجها. والتقدير الشائع (إلا أنه ليس الوحيد) هو أن كوريا الشمالية تمتلك مخزوناً لـ 20 – 40 رأس نووي، وهي تستمر في إنتاج هاتين المادتين.

وأثبتت إيران أيضاً أن لديها القدرة على إنتاج اليورانيوم المخصب للمستوى العسكري. وكما هو معرف أيضاً فإنها تمتلك المعرفة المطلوبة من أجل إنتاج البلوتونيوم للاستخدام العسكري. والاتفاق النووي مع إيران (JCPOA)، الذي تم التوصل إليه في أيار / مايو 2015 يحد من وتيرة التطور النووي لإيران خلال سنواته الأولى، إلا أنه يتيح لها عملياً الاستمرار في برنامج تخصيب اليورانيوم الخاص بها، وأن تزيد من وتيرة ذلك لاحقاً. والسؤال الضروري هنا – هل أن إيران، بعد أن ينتهي سريان بنود الاتفاق الرئيسية، ستستغل قدراتها من

أجل الانسحاب من معاهدة (NPT) وتقوم بإنتاج السلاح النووي؟ وهناك قضية أخرى وهي – هل يوجد لإيران، التي تمتلك قدرات على الخداع والتضليل معروفة بشكل جيد، برنامج سري موازٍ لإنتاج المواد الانشطارية، والتي من شأنها أن تُستخدم مع مرور الوقت في الرؤوس النووية التي سيتم تركيبها على الصواريخ التي تقوم بإنتاجها في الواقع؟

لقد لفت الوضع المتقدم للقدرات المثبتة التي تمتلكها كوريا الشمالية في مجال السلاح النووي والتقدير بأن إيران قادرة على فعل ذلك أيضاً، بمجرد اتخاذ قرار سياسي حول الموضوع، لفت ذلك الاهتمام العالمي لهاتين الدولتين في مجال الصواريخ أيضاً – التي هي أجهزة الإطلاق (حمل) الرؤوس النووية. والتقدم في كل ما يرتبط بالمدى وبالدقة، وبالحشوة المحتملة للصواريخ الباليستية لهاتين الدولتين هو موضوع يثير القلق.

لقد نفذت كوريا الشمالية في تموز / يوليو 2017 تجربتين صاروخيتين ناجحتين، واللتين أثبتتا قدرتها على إطلاق صاروخ باليستي من أراضيها قادر على الوصول إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. التجارب نفسها تم تنفيذها للمدى القصير، إلا أن المسار العام كان على طول مساوٍ للمدى المطلوب. وكما هو متبع في كوريا الشمالية، فإن التجربة ترافقت بتهديدات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الحالة من خلال ذكر اسم جزيرة غوام بالتحديد – وهي منطقة أمريكية تقع في المحيط الهادئ. وفي نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر نفذت كوريا الشمالية تجربة ثالثة على صاروخ عابر للقارات (ICBM) بمدى أطول من التجربتين السابقتين – ويبدو أن هذا الصاروخ قادر على الوصول إلى عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية الواقعة على شاطئها الشرقي. وتدعي بيونغ يانغ أن بمقدورها تركيب رأس حربي نووي على صاروخ باليستي عابر للقارات. إلا أنه لا يزال من غير الواضح إذا ما كانت هذه القدرة موجودة اليوم بالفعل بين يدي كوريا الشمالية، لكن لا يوجد أدنى شك تقريباً أنها ستنجح عاجلاً أم آجلاً في تحقيق ذلك.

كما أن إيران، من جانبها، تقوم بشكل مكثف بتطوير قدرتها في مجال الصواريخ التي تقتصر في هذه المرحلة على المديات القصيرة. وهي قد باتت مؤهلة لإطلاق صواريخ باليستية وصواريخ مجنحة لمدى يصل إلى 2000 كيلو متر (وربما أكثر من ذلك). وفي الشكل رقم1، الوارد أدناه، هناك قائمة من الصواريخ الأساسية الموجودة لدى إيران، أو أنها في مرحلة التطوير. ويجب التأكيد هنا على أنه إلى أن تصبح لدى إيران صواريخ

باليستية دقيقة، فإنه من المرجح الافتراض أن الصواريخ متوسطة المدى ستكون مخصصة بشكل أساسي لإطلاق أسلحة التدمير الشامل بشكل عام، ولإطلاق السلاح النووي، بشكل خاص.

لم يتطرق الاتفاق النووي مع إيران إلى قضية الصواريخ. وأكثر من ذلك فإن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1929، الذي طالب إيران بوقف تطوير الصواريخ القادرة على حمل رأس حربي نووي، قد ضعف وذلك بعد قرار المجلس رقم 2231 (الذي صادق على الاتفاق النووي JCPOA) – وهو القرار الذي يكتفي «بدعوة إيران» لفعل ذلك. وإيران لم تستجِب لهذا الطلب، ومن المحتمل أن يتفاقم الوضع إذا ما حصلت على موطئ قدم في قواعد برية قريبة من إسرائيل، وذلك لأن الأمر سيحل بالنسبة لها مشكلة وزن الرأس الحربي: فكلما كان الهدف على مسافة أقصر، كلما كان بإمكان وزن الرأس أن يكون أكبر.

إجراء المفاوضات مع الدول المصرة على الحصول على النووي: هل هو عملي؟

إلى اليوم، جرت الجهود للقضاء على التطلعات النووية لكوريا الشمالية ولإيران في ملعب المفاوضات والدبلوماسية. إلا أن تجربة الماضي في إدارة المفاوضات مع الدولتين كانت مرتبطة بالإجراءات الطويلة وبالمماطلة، التي أفضت إلى اتفاقات إشكالية. وفي حالة كوريا الشمالية فإنه قد تم انتهاك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في 1994 و2005. أما فيما يتعلق بإيران فإن المفاوضات التي جرت في الفترة 2003 – 2005 لم تُفضِ إلى اتفاق طويل المدى. ولم يتبقَّ سوى أن نرى ما الذي يحمله المستقبل لجهة تطبيق الاتفاق النووي، على المدى الطويل.

والأمر الواضح هو أن هيكلية هذه المفاوضات قد منحت أفضلية لكوريا الشمالية ولإيران، وذلك لأنهما لم تكونا معنيتين بالتوصل إلى نتيجة متفق عليها والتي كان من شأنها أن تلزمهما بالتخلي عن قدراتهما العسكرية التي كانت تُبنى بالتدرج. وبدلاً من ذلك حاولت الدولتان، بشكل رئيسي، تفادي التداعيات الخطيرة لعدم تعاونهما (سواء التداعيات الاقتصادية أو العسكرية) وذلك عن طريق موافقتهما على التعاون مع عملية المفاوضات، إلى جانب محاولة الاستمرار في تطوير برامج كل منهما. وحقيقة أنهما لم تكونا مضغوطتين للتوصل إلى اتفاق سمحت لهما في الواقع باستخدام إطار المفاوضات بشكل تكتيكي كوسيلة لكسب الوقت الذي كان ضرورياً جداً لهما من أجل التقدم في المجال النووي.

وقد عملت كوريا الشمالية وإيران، على حد سواء، وفق هذه الإستراتيجية، وإن كان ذلك وفق تكتيكات مختلفة تماماً. وعندما تم ضبط كوريا الشمالية «متلبسة» بالأدلة على وجود برنامج سري لها لتخصيب اليورانيوم في نهاية 2002، انسحبت من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) بعد ذلك بوقت قصير. والمباحثات سداسية الأطراف (2003 – 2008) مع كوريا الشمالية كانت أقرب ما تكون إلى محاولة لإعادة قدراتها النووية إلا الوراء. إلا أن القدرة على ممارسة الضغط الاقتصادي أو العسكري من جانب الدول الخمس، التي وقفت مقابلها، كانت أضعف من أن تجبرها على تغيير نواياها. فالصين قد رفضت ممارسة ضغط اقتصادي أكبر من اللازم خشية من أن تنهار كوريا الشمالية، وحتى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتدعت عن توجيه تهديد باستخدام القوة العسكرية بسبب آلاف الصواريخ التقليدية التي كانت موجهة إلى العاصمة الكورية الجنوبية سول. وقد استغلت كوريا الشمالية تلك السنوات، والسنوات الثمانية التالية من «الصبر الإستراتيجي» خلال فترة ولاية إدارة أوباما، لتطوير قدراتها النووية. وكوريا الشمالية هي اليوم دولة نووية، وذلك على الرغم من مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بتجريدها من سلاحها النووي، وذلك لأن هذا الهدف بعيد المنال ويصعب تحقيقه بوسائل دبلوماسية. ووسائل الضغط على كوريا الشمالية المتوفرة اليوم لدى الدول العظمى هي أقل مما كان عليه الحال في الماضي. كما أن الصين تتمسك برفضها لقطع حبل الخلاص الاقتصادي الذي توفره هي لكوريا الشمالية. وهناك من يعتقدون أنه لو فكرت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد لتواجدها في كوريا الجنوبية فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث تغيير في اعتبارات كوريا الشمالية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة حتى لمجرد أخذ هذا الأمر في حسبانها. وعليه فإن الديناميكية خلال الشهور الأخيرة قد تحركت في اتجاه وضع خطوط حمراء للردع النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين كوريا الشمالية. ومثل هذه العملية غير مستقرة بطبيعتها في المرحلة الحالية – وهي محفوفة دائماً بمخاطر الحسابات الخاطئة و/أو العمليات الوقائية من قبل أحد الأطراف.

إيران من جهتها تتحرك في مسار مختلف، إلا أنها نجحت على مدى سنوات أيضاً، إلى درجة كبيرة، في استغلال ضعف NPT من أجل تحقيق برنامجها النووي، من خلال التهرب من العقوبات القاسية، وبدون الانسحاب من المعاهدة. وعلى خلاف كوريا الشمالية فإن إيران قد أثبتت أنها ضعيفة أمام الضغط الاقتصادي. وعندما فرضت عليها أخيراً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية «مؤلمة»، والتي

خرجت عن إطار قرارات مجلس الأمن، كانت النتيجة أن إيران قد حضرت إلى طاولة المفاوضات وذلك من أجل التوصل إلى صفقة – إلا أنها صفقة من النوع الذي يسمح لها بالحفاظ على أكبر ما يمكن من بناها التحتية النووية، إلى جانب ضمان تخفيف العقوبات إلى أقصى درجة ممكنة.

وخلال المفاوضات الجدية التي بدأت في عام 2014 وصل المفاوضون من قبل المجتمع الدولي مع وسائل الضغط إلى طاولة المفاوضات مع إيران وذلك بعد أن حصلوا على قرار من مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات عليها. ومع ذلك، فإنه قد تم خلال المفاوضات تقديم تنازلات من قبل دول 5+1، وهي التنازلات التي أبعدتها عن هدفها في كبح إيران وذلك بتفكيك برنامجها الإشكالي لتخصيب اليورانيوم، وإعادتها لالتزاماتها التي تنص عليها معاهدة NPT. وأدت هذه التنازلات بمجملها إلى التوصل إلى اتفاق فرض عدداً من القيود على نشاطات إيران وعلى مخزوناتها في المجال النووي، إلا أنه سمح لها رغم ذلك بالحفاظ على، بل وبتطوير، بعض الجوانب الحيوية في البنى التحتية النووية الخاصة بها – تطوير أجهزة طرد مركزي متقدمة (وهو الأمر الذي سُمح به وفق الاتفاق) وتطوير منظومة لإطلاق السلاح النووي، أي برنامج الصواريخ الباليستية (التي لم يتم ضمها إلى الاتفاق). ومع رفع العقوبات عن إيران، شكل الاتفاق النووي أيضاً علامة على زوال أداة للضغط الدولي عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في الفترة الممتدة من نهاية 2015 وحتى 2017 عززت إيران من تواجدها ونشاطاتها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وبخاصة في العراق وسورية ولبنان. وإيران القوية من ناحية اقتصادية وإقليمية – ومع أرضية نووية أكثر تطوراً – لا بد أنها ستكون في موضع أفضل للتحرك باتجاه السلاح النووي في الوقت الذي تبدأ فيه القيود الرئيسية المشمولة بالاتفاق النووي بالتلاشي، وذلك مقارنة مع الوضع الذي كانت فيه قبل التوصل إلى الاتفاق.

وبغض النظر عن الأسئلة التي تثيرها هذه التجارب للجم كوريا الشمالية وإيران لجهة قدرة المفاوضات، بشكل عام، على تقديم إستراتيجية فعالة لمواجهة الدول المصممة على الحصول على سلاح نووي من خلال انتهاك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT، فإن السؤال الأكثر إلحاحاً اليوم، وخصوصاً بالنسبة لإسرائيل، يرتبط بالخطوات الإيرانية التالية. وبشكل أكثر دقة، هل من شأن الاتجاه الجديد الذي تتبناه إدارة ترامب حيال الاتفاق النووي وحيال إيران، هل من شأنه أن ينجح؟

وفي منتصف شهر تشرين الأول / أكتوبر 2017، وبعد عملية اختبار استمرت تسعة أشهر، أعلنت إدارة ترامب أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تصادق على الاتفاق النووي للمرة الثالثة. وقد جاء إعلان عدم المصادقة في سياق الكشف عن سياسة إدارة ترامب تجاه إيران والتي تركز على مجمل «النشاطات المدمرة» التي تقوم بها إيران. وقد أوضح الرئيس أن الاتفاق النووي هو مجرد مكون واحد فقط في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، وأن هناك الكثير من الاهتمام مخصص لنشاطات الحرس الثوري التي تقوض الاستقرار في الشرق الأوسط. وقد اشترط الرئيس، الذي هو غير معني الآن بالانسحاب من الاتفاق النووي، اشترط قراره النهائي حول موضوع الاتفاق بنتائج جهود الإدارة للتعاون مع الكونغرس ومع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة العيوب في الاتفاق وبسلوك إيران المشاكس على الساحة الإقليمية: إذا «لم تتمكن الإدارة من التوصل إلى حل من خلال التعاون مع الكونغرس ومع الحلفاء «حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية» عندها سيصل الاتفاق إلى نهايته»[46].

وتتركز المواضيع التي تثير المخاوف، إلى درجة كبيرة، في الاتفاق النووي على القيود التي سينتهي العمل بها (بنود «غروب الشمس») مثل زيارات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المنشآت النووية الإيرانية، ونشاطات إيران في مجال أجهزة الطرد المركزي المتطورة. وما يثير القلق بالدرجة نفسها هو تقدم إيران في مجال الصواريخ – الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز على حد سواء. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع في بعض الجوانب الدفع باتجاه تحقيق أهداف سياستها بقواها الذاتية – وخصوصاً لجهة كل ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية التي لا ترتبط بالمجال النووي وبالعقوبات ضد الحرس الثوري – فإنه سيكون من الضروري، من أجل تعزيز البنود الرئيسية للاتفاق، إيجاد أرضية مشتركة مع الدول الأخرى في مجموعة 5+1 كأساس للتعاون في هذا السياق، وهو ما سنركز عليه فيما يلي.

[46] Remarks by President Trump on Iran Strategy, White House Office of the Press Secretary, October 13, 2017.

التعاون بين القوى العالمية

أحد الشروط الرئيسية لمواجهة انتشار السلاح النووي ووسائل إطلاقه – والمساعدة عن طريق ذلك في الحفاظ على نظام حظر الانتشار النووي – هو درجة التعاون المحتمل بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في مواجهة هذه التحديات. وعلى الرغم من المواجهة الأيديولوجية (والعسكرية) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة، فقد امتازت هذه الفترة بالتعاون بين الدولتين العظميين ليس فقط في إرساء نظام نووي، بل أيضاً في إقامة نظام حظر انتشاره. وقد اعتبرت قضية حظر الانتشار النووي، من قبل الطرفين، القضية الأولى من حيث أهميتها، والتي أدت إلى فترة نجح فيها هذا النظام (بشكل نسبي) في مواجهة انتشار السلاح النووي. وقد استطاع عدد من الدول، وهو أقل مما كان متوقعاً، في التحول إلى دول ذات قدرات نووية، وكان التقدير بأن الوضع تحت السيطرة.

وعلى الرغم من الحقيقة التي يبدو فيها أن تلك الأيام قد ولت، فإن السؤال يبقى على حاله: مع الآخذ بعين الاعتبار البيئة الدولية غير المستقرة، إلى درجة كبيرة، والمخاطر التي تخفيها بين طياتها على السلام والاستقرار، هل بوسع هذه الدول العظمى اليوم التوصل إلى تفاهم مشترك حول التهديد الناجم عن انتشار الأسلحة النووية، ولاحقاً، التعاون من أجل تفكيك التهديدين النووي والصاروخي، على حد سواء؟ وعندما يكون الحديث مرتبطاً بإيران فإن هنا حاجة لضم الاتحاد الأوروبي أيضاً، وذلك في أعقاب الدور الذي لعبه في الاتفاق النووي.

إن هناك فوارق أساسية في رؤية كل من الدول العظمى الثلاث – والتي يبدو أنه من غير الممكن، الآن، ردم الفجوة بينها – لجهة كل ما يرتبط برؤيتها لـ «الاستقرار الإستراتيجي» على المستويين العالمي والإقليمي[47]. أما في ما يتعلق بطابع النظام العالمي فإن روسيا والصين تتشاركان الرأي بأن عصر ما بعد الحرب الباردة لم يحدَّد بعد بديناميكية ثنائية القطبية. وهما تتحديان الهيمنة الأمريكية وتعتقدان أن على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى حلفائها الغربيين الاعتراف بواقع العالم متعدد الأقطاب – أي دور روسيا والصين المساوي لدور الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مجرى الأحداث. وجهود الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء حوار إستراتيجي مع

[47] لمعلومات إضافية حول رؤية الاستقرار الإستراتيجية على خلفية العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، انظر: Brad Roberts, «Strategic Stability under Obama and Trump «, Survival, Vol. 59 no.4, August-September 2017, pp.47-74 .

روسيا (ومع الصين) في فترة ولايتي أوباما – بهدف تحديد مجالات التوافق في المجال النووي أو في المجال العسكري، والتي كان من شأنها أن تعزز التعاون، تلك الجهود لم تنجح. وكان ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا وتدخلها العسكري في شرق أوكرانيا، السبب المباشر لتدهور العلاقات الإستراتيجية الذي وجد تعبيراً عنه في الاتهامات المتبادلة حول انتهاك الاتفاقات مثل اتفاق التخلص من الصواريخ قصيرة المدى (INF)، والخطوات التي نُظر إليها من قبل كل من الطرفين على أنها تقوض ميزان القوى النووي والتقليدي – وهي بالتالي تقوض أمنها.

وتمتاز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الصين اليوم بعدم الثقة أيضاً. فالخطوات التي تتخذها الصين من أجل إعادة فرض تفوقها الإقليمي تأتي مدعومة بنمو عسكري متسارع. وبالإضافة إلى ذلك فإن خطوات الولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق آسيا، التي تهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي لحلفائها، وغياب الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعقد الجهود – ليس فقط بهدف وضع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على مسار جديد بل أيضاً الجهود الموجهة لإيجاد حل للأزمة الكورية الشمالية.

وعلى هذه الخلفية فإنه من الواضح أن الصعوبة في إيجاد قاسم مشترك حول التحديين الإقليميين المتبقيين في مجال انتشار السلاح النووي من جانب كوريا الشمالية وإيران، هذه الصعوبة قد ازدادت إلى درجة كبيرة.

ويتضح الفرق بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين وروسيا في قضية الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، يتضح عند تحليل طرق تحييد الوضع وحل النزاع التي يؤيدها كل واحد من الأطراف – فمن جهة الولايات المتحدة الأمريكية كل الخيارات موجودة على الطاولة، بينما من ناحية روسيا والصين فإن الطريقة الوحيدة للتقدم هي بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وأكثر من ذلك فإن روسيا تعتقد أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية لتجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي هو هدف غير واقعي وتفضل احتواء عدوانية كوريا الشمالية عبر الدبلوماسية. وفي محاولة للقضاء على التهديد النووي المتأتي من كوريا الشمالية اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات بهدف الدفاع عن حلفائها في المنطقة وذلك عن طريق نشر منظومة الدفاع المضادة للصواريخ وتعزيز تواجدها العسكري – وهي خطوات أثارت معارضة روسيا، وأغضبت الصين التي تشعر بأنها تشكل تهديداً لها.

وتجد الخلافات بين الدول العظمى الثلاث تعبيراً عنها أيضاً حول الاتفاق النووي مع إيران. وفي هذه الحالة ينضم أيضاً الاتحاد الأوروبي إلى دعم روسيا والصين في الاتفاق النووي (JCPOA). ففي الوقت الذي رأت فيه إدارة أوباما أن الاتفاق يشكل نجاحاً، فإن الرئيس ترامب قد وصفه بأنه «إحدى أسوأ الصفقات الثنائية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيها في يوم من الأيام». ورفضت دول الـ 5+1 الموقف الذي أعرب عنه الرئيس ترامب في خطابه في شهر تشرين الأول / أكتوبر. وفي بيان مشترك، جاء بعد إعلان ترامب، أعربت رئيسية الحكومة البريطانية تيريزا ماي والمستشارة الأمريكية انجيلا ميركل والرئيس الفرنسي عمانوئيل ماكرون، أعربوا ثلاثتهم عن مخاوفهم من التداعيات السلبية المحتملة لهذا القرار، وعن التزامهم بالاتفاق.

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن التعاون مع كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا في خططها لممارسة الضغط على إيران. وهذه الدول قد أعربت مؤخراً عن استعدادها للبحث من جديد في الجوانب غير النووية للسياسة الإيرانية ونشاطاتها لتقويض الاستقرار في الشرق الأوسط[48]. وعملياً، وتحسباً لقرار ترامب بعدم المصادقة على الاتفاق، ومن خلال تحذيره من التداعيات السلبية للانسحاب منه، أشار الرئيس ماكرون قبل أسابيع عديدة من خطاب ترامب إلى استعداده لإضافة (أشياء جديدة إلى الاتفاق) الذي أقر هو الآخر بأنه غير كافٍ. وهو قد نُقل عنه في حينه قوله للمرة الأولى إنه يمكن إضافة بعض المتممات للاتفاق النووي وذلك بهدف مواجهة ما سيحدث بعد انتهاء العمل بالبنود الرئيسية فيه (عام 2025)، وإبداء الرأي في قضية الصواريخ الباليستية التي لم يتم ضمها للاتفاق. وقال ماكرون أيضاً إنه يرغب في البحث في دور إيران في المنطقة. وهو قد قال بالضبط: «هل هذا الاتفاق كافٍ؟ لا. إنه لا يكفي إذا ما اخذنا في الحسبان تطور الوضع في المنطقة والضغط المتزايد الذي تمارسه إيران عليها، وفي ضوء نشاطها المتزايد في مجال الصواريخ الباليستية منذ التوصل إلى الاتفاق»[49].

---

[48] Declaration by the Heads of State and Government of France, Germany and the United Kingdom, UK GOV, October 13, 2017.

[49] انظر: John Irish, "Iran regional behavior means nuclear deal not enough," Reuters, September 21, 2017; Nick Wadhams, "The US is testing support for extending Iran nuclear limits," Bloomberg, September 14, 2017; and Kelsey Davenport, "Iran nuclear deal 'sunset' gets scrutiny," Arms Control Today, October 1, 2017.

وللإجمال، فإن عدم الاستقرار في البيئة الأمنية الدولية، والتحول السيء في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا والصين، خلال السنوات الأخيرة، ذلك يحمل تنبؤات سيئة حول مستقبل نظام حظر الانتشار النووي، وحول فرص المواجهة الفعالة للتحديات التي تثيرها إيران وكوريا الشمالية. ويتفاقم هذا التوجه بسبب انعدام الثقة المتزايد – وعدم اليقين لجهة المسار المستقبلي الذي ستختطه إدارة ترامب في مجال السياسة الخارجية والأمنية الخاصة بها – والذي سيؤدي إلى تجدد سباق التسلح النووي والتقليدي. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لفرنسا (الدولة العضو في 5+1، وعلى الرغم من أنها ليست قوة عالمية عظمى تساوي في قيمتها الولايات المتحدة الأميركية ورسيا والصين) فإن تغيير اتجاه إدارة ترامب، والتهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي، قد أثرا على إظهار الحاجة الصريحة لمواجهة جزء، على الأقل، من القضايا المثيرة للقلق التي طرحتها الإدارة تجاه إيران: السريان المؤقت لبعض البنود الرئيسية في الاتفاق، وتهديد الصواريخ الآخذ بالازدياد من جانب إيران والذي لم يتم التطرق إليه بالدرجة الكافية، والقضايا الأوسع لنشاط إيران في الشرق الأوسط.

الآثار المترتبة على إسرائيل

ما الذي نستنتجه من هذا التحليل على الأمن القومى لإسرائيل؟ إن الخشية الرئيسية والملحة بالنسبة لإسرائيل في كل ما يتعلق بجهود حظر انتشار السلاح النووي تتعلق بإيران. إضافة إلى ذلك، من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن النشاط الإيراني على الصعيد الإقليمي يثير القلق بشكل لا يقل عن القضية النووية. وفي المرحلة الحالية، فإن معالجة هذه القضية أكثر إلحاحاً. وعليه فإن السياسة الجديدة التي تدعمها إدارة ترامب – والتي تقول بالربط بشكل وثيق بين الجانبين النووي والإقليمي لنشاطات إيران والتعامل معهما في آن واحد – تناسب إلى درجة كبيرة الرؤية الإسرائيلية للتهديدات. وبشكل مشابه تستطيع إسرائيل أن تستفيد من الجهود لإقامة تحالف من دول شرق أوسطية بهدف تحقيق تعاون يفضي إلى فائدة متبادلة حيال التهديد المشترك من جانب إيران[50].

هذا وهناك حاجة إلى وقت طويل حتى نرى ما إذا كان ترامب سيستطيع حشد الدعم لمواقفه تجاه الاتفاق مع إيران، والسياسة الأشمل تجاهها. أو ما إذا كانت التوجهات السلبية بين الدول العظمى القوية (الولايات

50 انظر مقابلة مع رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي Amos Harel, "Israeli Military Chief Gives Unprecedented Interview to Saudi Media: 'Ready to Share Intel on Iran ", Haaretz, November 17, 2017.

المتحدة الأميركية وروسيا والصين) ستزداد وستمنع القدرة على تحقيق أهداف حظر الانتشار النووي. وكذلك الحال، وحتى وإن نشأت درجة معينة من التعاون مع الدول الأوروبية فإنه ستبقى هناك المهمة الأصعب وهي إجبار إيران على الالتزام بالاتفاقات، وفق ما تقتضيه بنودها. وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها يستطيعون أن يطلبوا إجراء مداولات مركزة بهدف إزالة عدم الوضوح حول حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بزيارات للمنشآت النووية العسكرية الإيرانية. ويمكن أيضاً أن يكون هناك طلب لإظهار شفافية أكبر لجهة ما يجري في هذا السياق (وبخاصة فيما يتعلق بالبند T من الملحق I من الاتفاق النووي). وهناك مجال واحد تستطيع فيه الولايات المتحدة الأميركية، والدول ذات المواقف المشابه لها، وهو أن تعمل جميعها بشكل أكثر واقعية لتبني نهج جديد في موضوع الصواريخ. وللمفارقة، وبالذات لأن هذه القضية بقيت خارج الاتفاق، فإنه يمكن أن تكون للاعبين الدوليين يد طليقة أكثر لتبني نهج متشدد ضد طهران. وستكون الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى حرة أيضاً في مواجهة عمليات إيران الخطيرة في الشرق الأوسط على النحو الذي تراه مناسباً.

إن الخيارات المطروحة أمام إسرائيل لتقديم العون لإدارة ترامب لتنفيذ سياستها محدودة. وإلى جانب التأييد الصريح لسياسة الإدارة الأمريكية فإنه قد طُرحت أفكار للتوصل إلى تفاهمات بين الولايات المتحدة الأميركية وبين إسرائيل، بموازاة الاتفاق. وقد كتب عاموس يادلين وافنير غولوب مؤخراً يقولان:

إن على الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل (التي هي ليست شريكة في الاتفاق النووي) العمل على وضع «اتفاق موازٍ» يحدد ما الذي يمكن اعتباره انتهاكاً صارخاً للاتفاق، والتوصل إلى اتفاق حول العمليات التي سيتم تبنيها رداً على الانتهاكات. ويجب على هذا الاتفاق الموازي أن يركز على التنسيق وعلى الجهود الاستخبارية ضد البرنامج النووي الإيراني، وعلى ردود الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل على أية محاولة إيرانية سرية أو علنية للحصول على سلاح نووي، وعلى خطة لخلق قدرات إسرائيلية مستقلة لمواجهة هذا السيناريو. وأخيراً فإن على الاتفاق أن يشتمل على سياسة مشتركة ضد التهديد الإيراني غير النووي على إسرائيل، وعلى حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط[51].

51 Amos Yadlin and Avner Golov, "Preparing an Alternative Strategy before Withdrawing from the Nuclear Agreement with Iran", INSS Insight, No, 978, October 10, 2017 .

وفي كل ما يتعلق بالساحة الرئيسية للتعامل مع بنود الاتفاق النووي – اللجنة المشتركة (Joint Commission) ودول 5+1 – فإن إسرائيل هي مجرد مراقب. إضافة إلى ذلك فإن مواقف الحكومة معروفة جيداً لكل الأطراف ذات العلاقة. وفي مقابل ذلك فإن إسرائيل تستطيع في القضايا الإقليمية، بل ويجب عليها، الاستمرار في العمل من أجل ضمان مصالحها الأمنية، وخصوصاً لجهة ما يتعلق بالتطورات في سورية، وما يتعلق بالأسلحة التي تزودها إيران لحزب الله، وهذا من خلال الاستمرار في التنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية وروسيا.

وأخيراً فإن على إسرائيل أن تستعد للتطورات غير المتوقعة، إلا أنها خطيرة، مثل إجراء تجربة نووية إيرانية تحت الأرض، والتي يمكن أن تكون نتيجة للعمل الذي تقوم به منشأة سرية، لم تكن تخضع للرقابة. أو لاحتمال إطلاق صواريخ تضعها إيران في سورية أو حتى في العراق، والتي ستختصر إلى درجة كبيرة المسافة إلى إسرائيل، وتمكن من حمل شحنة كبيرة، وتقلل زمن الإنذار.

وفي السياق الأشمل، فإن الحالة الأمنية فيما يتعلق بإسرائيل قد ازدادت سوءاً وأصبحت تشكل تهديداً أكبر عليها. ومع الأخذ في الحسبان الطموحات التوسعية الإيرانية وعملياتها في سورية، وفي العراق وفي اليمن، فإنه من الصعب توقع كيف ستتطور الأمور. وسوف تستغل إيران الفرص لتوسيع طموحاتها الإقليمية ونفوذها على امتداد مناطق واسعة وذلك عن طريق تطوير الأسلحة ومنظومات الإطلاق. وفي المرحلة الراهنة يبدو أن هناك إجماعاً قد بدأ بالتشكل في المنطقة ضد هذه الطموحات، وعلى إسرائيل المساعدة في العمل على إقامة تحالف كهذا. ويجب على إسرائيل أيضاً الاستمرار في توخي الحذر في علاقاتها سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع روسيا. كما أن الواقع الآخذ في التبلور حالياً في الشرق الأوسط يطرح على إسرائيل تهديدات قد تكتشف أنه يصعب عليها مواجهتها بمفردها.

العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية

شاحر عيلام واساف اوريون

في مستهل السنة الثانية من إدارة الرئيس ترامب تواجه علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية واقعاً معقداً يدمج بين العلاقات الوثيقة على مستوى الزعماء والأجهزة الأمنية والاستخبارية وبين الضعف النسبي في المؤسسات الحكومية المحيطة بزعيمي الدولتين، وضعف في نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، والانجرار إلى الأزمة في شرق آسيا، وارتفاع في نفوذ الدول العظمى الأخرى على الساحة العالمية على حسابها. وكذلك الاستقطاب المتزايد على الساحة السياسية في كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وميل حكومة إسرائيل إلى اليمين السياسي الأمريكي، والشرخ الآخذ في الاتساع بين إسرائيل وبين يهود الولايات المتحدة الأمريكية، والتحديات المتواصلة أمام إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الأمريكية في مجال نزع الشرعية والمعاداة للسامية.

هذا في الوقت الذي تلوح فيه في الشرق الأوسط مرحلة جديدة على صعيد الاضطرابات الإقليمية – مع خبو الحرب في سورية واتساع نفوذ إيران واقترابها من الحدود الإسرائيلية، وعودة «داعش» إلى صورة غير إقليمية، واستمرار التهديدات على الأنظمة وعلى الشعوب في المنطقة، وتبلور مجال للمصالح المشتركة بين إسرائيل وبين الأنظمة المعتدلة – البراغماتية من جهة أولى، واستمرار القيود على تحقيقها طالما استمر الطريق المسدود والتوجهات السلبية على الساحة الفلسطينية، من جهة ثانية.

وعلى هذه الخلفية، يجب على إسرائيل العمل لتطوير شبكة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية سواء في مختلف القطاعات – بين الحكومتين والمجتمعين والشعبين ومختلف المنظمات – أو على كامل قدرة فعلها – السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والفني، ولتوجيه قنوات الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه مواجهة الطابع المتجدد للتهديدات والفرص الناشئة، وتخصيص جهد ملحوظ وممنهج وواضح لتعميق العلاقة بين الشعب في إسرائيل وبين يهود الولايات المتحدة الأمريكية، ولوضع أساسات جديدة ومتجددة للعلاقات بين المجتمعين مع التركيز على الجيل الشاب في الطرفين.

هذا وتقيم إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، خلال العقود الأخيرة، منظومة وثيقة جداً من العلاقات الثنائية، التي تستند إلى القيم والمصالح المشتركة للدولتين، وهي تضم القيادات والمنظمات الحكومية ومؤسسات الخارجية والأمن والقطاعات التجارية والتكنولوجية والثقافية، وكذلك العلاقة بين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والتي يوجد لها دور خاص في أوساط الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لإسرائيل فإنه لا يوجد بديل لها عن الدعم الأمريكي، الذي يشكل ثروة إستراتيجية من الدرجة الأولى بالنسبة لأمنها القومي.

وتركز هذه الدراسة على تقييم العلاقات بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية في اللحظة الزمنية الراهنة، وذلك على خلفية التغييرات العميقة والسريعة على الساحة الدولية، وفي الشرق الأوسط، وعلى صعيد السياسة الداخلية لكل من الدولتين، وفي المنظومات الحكومية، وأخيراً في وضع القيادتين فيهما. وتقدم هذه الدراسة بعض المبادئ الرئيسية لتعزيز منظومة العلاقات بين الدولتين والدفع باتجاه تحقيق أهدافهما بواسطتها.

عصر ترامب – إدارة العالم بـ 140 حرف

بطبيعة الحال، إن أكثر ما ميز السنة المنصرمة، قبل كل شيء، هو دخول الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة من يقف على رأسها، الرئيس دونالد ترامب، الذي أحضر معه إلى البيت الأبيض رؤى مختلفة ومسؤولين وآليات وإدارة خارجه عن إطار كل ما اعتدناه إلى الآن. وشكلت رؤى الرئيس الجديدة تحدياً لبعض القيم الجوهرية والأصيلة للنظام القائم في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الساحة الدولية بأكملها – المؤسسات والإدارة والاتفاقيات والتحالفات – كما يمتاز سلوكه بالهيجان وبعدم اليقين.

وتعاني الإدارة الأمريكية الحالية، من بين أمور عديدة، من إضعاف متعمد من قبل مسؤولي المؤسسات والهيئات القيادية في مختلف أذرعة الحكم، وذلك في ظل نقص كبير في شغل المناصب وسرعة غير مسبوقة في استبدال أصحاب المناصب الرئيسية في محيطه القريب. وتنضم إلى مشاكل الحكم في السنة الأولى للإدارة مشاكل على صعيد الشرعية الداخلية، بسبب التحقيقات المتواصلة حول قضية تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية والاتصالات بينها وبين الرئيس وطاقمه.

إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الرئيس ترامب قد حدد لإدارته أهدافاً سياسية في مختلف القضايا المطروحة، بما في ذلك بعض القضايا الخارجية، فإنه من الواضح أنه في معظم الحالات، ورغم مرور عام على ذلك، فإنه لم تتم بعد بلورة سياسة مفصلة وإستراتيجية شاملة لتحقيق الأهداف المحددة.

ويأتي في قلب رؤية الرئيس مبدأ «أمريكا أولاً»، الذي يقوم على النظر إلى العالم من خلال منظار المصلحة الأمريكية الضيقة، مع التأكيد على الجانب الاقتصادي منها، والتطلع إلى التحرر من عبء إدارة العالم، بما في ذلك الامتناع عن تحمل المسؤولية على عدد لا حصر له من القضايا على وجه الكرة الأرضية. ويسعى ترامب إلى تقوية أمريكا من الداخل، وبشكل خاص في مجال محركات النمو الاقتصادي وعلى نحو يظهر القوة تجاه الخارج، وبدون حاجة للانجرار إلى مسؤوليات خارجية مركبة ومعقدة وباهظة. ويبدو في هذه المرحلة، على الأقل، أن أمريكا تحاول الانسحاب تدريجياً من مهام القيادة والزعامة الاستثنائية المكلِفة في العالم، باستثناء القضايا التي ترى فيها مصلحة قومية أو أمنية عليا – مثل كوريا الشمالية، وحتى الفترة الأخيرة، ضد «داعش» أيضاً. ومن الصواب الافتراض أن هذه ستكون خصائص الرئاسة، والإدارة، خلال السنوات القريبة.

وعلى هذه الخلفية، يمكن أن نلمس هنا تحولاً تدريجياً في ميزان العلاقات بين الدول العظمى، إذ تسعى روسيا والصين، كل واحدة بطريقتها، لتغيير النظام العالمي لمصلحتها، من خلال إضعاف الولايات المتحدة الأمريكية. فللصين القوية، والتي تواصل زيادة قوتها أيضاً، وللولايات المتحدة الأمريكية علاقات معقدة من التعاون والتنافس على النفوذ العالمي، وبخاصة في الجانب الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، ترى المؤسسات العسكرية في كل من البلدين، كل منها في الآخر، عدواً محتملاً وربما مرجحاً أيضاً. أما روسيا، فعلى الرغم من ضعفها النسبي وأفولها التدريجي، فإنها تستغل الانسحاب الأمريكي بهدف تحقيق أهدافها ونفوذها في شرق أوروبا وفي الشرق الأوسط، وبخاصة عبر وسائل عسكرية ودعائية.

هذا وتقيم إسرائيل مع روسيا تنسيقاً متواصلاً، ولها معها تفاهمات، والتي تزداد أهميتها في ظل النفوذ الروسي المتعاظم في الشرق الأوسط بشكل عام، وعلى الساحة الشمالية بشكل خاص – سورية ولبنان. أما مع الصين فإنه توجد لإسرائيل علاقات تجارية متعاظمة في مجالات غير أمنية. ومن غير المتوقع أن تقدم، دعماً سياسياً متواصلاً على الساحة الدولية لإسرائيل. ومع ذلك فإنه توجد لإسرائيل مصلحة واضحة في تقوية منظومة

علاقاتها مع الدولتين، كما أن عليها أن تكون حذرة حتى لا تلحق الضرر خلال ذلك بالمصالح الأمريكية، أو أن تدخل، لا سمح الله، إلى قلب ساحة المواجهة الآخذة في التطور بين الدول العظمى.

وفي القضايا الخارجية، فإن جل الاهتمام الأمريكي ينصب على الأزمة في شبه الجزيرة الكورية، والتي تظهر بوصفها مشكلة الأمن القومي الأخطر والأكثر إلحاحاً، والتي سيكون لزاماً على الإدارة الأمريكية الانشغال بها خلال السنة القادمة، وحتى بعد ذلك. ومن المتوقع أن يؤدي التركيز على كوريا الشمالية إلى الإضرار بدرجة التركيز، وحجم الانشغال، بالساحات الأخرى، بما في ذلك في الشرق الأوسط، وأن تلقي بأثرها على صورة القوة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامها كنقطة للانطلاق للتعامل مع قضايا هامة أخرى بالنسبة لإسرائيل، مثل الموضوع النووي الإيراني.

وفي الشرق الأوسط، في هذه المرحلة، فإن حجم التوقعات يساوي حجم خيبة الأمل. فمن الملاحظ أنه على الرغم من الأهداف التي حددها الرئيس – هزيمة «داعش»، ومعالجة موضوع النفوذ السلبي لإيران وتعاظم قوتها الإقليمية، والسعي لتحقيق «الصفقة النهائية» في قضية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني – على الرغم من الوقت والاهتمام الذي تم تخصيصه لقضايا المنطقة، فإن الإدارة لم تبلور بعد إستراتيجية واضحة وشاملة ومنسقة في القضايا الرئيسية. كذلك الحال فإن العمليات على الأرض لا تتواءم مع ترقب اللاعبين، وبخاصة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لتدخل أمريكي أكبر.

وفي خلفية كل ذلك، فإن الساحة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، والجمهور الأمريكي، يتحملان أعباء المعارك العسكرية المتواصلة والفاشلة في العراق وأفغانستان. وهناك إجماع واسع، ومعارضة جارفة، لانجرار الولايات المتحدة الأمريكية إلى معارك عسكرية مشابهة. ومن المرجح، في المستقبل المنظور، أن تتطلع الإدارة الأمريكية، بدون علاقة بهوية من يترأسها، إلى الامتناع عن مثل هذه الخطوات. ومع نهاية المعركة الحالية ضد «داعش» في العراق وسورية، قد تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قسم من قواتها البرية، وغيرها، التي شاركت في المعارك، وتخفيض تواجدها المادي في الشرق الأوسط. ومع بدء انقشاع الغبار، يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تُبقي الساحة السورية لروسيا، وللدول العظمى الإقليمية، إيران وتركيا.

ومع ذلك فإن الوضع في كل من العراق وسورية، كما هو الحال أيضاً في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، بعيد عن الهدوء وعن الاستقرار الأمني والسياسي. وهناك بكل تأكيد حاجة إلى المزيد من الإجراءات والكثير من الموارد من أجل إعادة الإعمار وإعادة البناء وتثبيت الحياة الطبيعية. واحتمال حدوث الأزمات في الشرق الأوسط، وأثارها المحتملة على العالم، وبشكل خاص عن طريق تصدير الإرهاب واللجوء والهجرة، وهو ما سيجعل من الصعب جداً على الولايات المتحدة الأمريكية مغادرة الساحة بشكل كامل، حتى وإن كان هذا هو ما تميل إليه اليوم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال، القوة العظمى الرئيسية التي تستطيع قيادة خطوات مفصلية وجادة في الشرق الأوسط، سواء في أوقات الحرب، أو في زمن الاستقرار والتسويات. ومن جهة أخرى فإن اهتمام إدارة ترامب ورغبتها في فعل ذلك أيضاً خلال السنة القادمة، هما موضع شك.

وبطبيعة الحال فإن لإسرائيل مصلحة واضحة في استمرار التواجد والنفوذ الأمريكيين في المنطقة، وذلك من أجل ضمان الغطاء لخطواتها والدعم لها، والحفاظ على حرية عملها السياسي والعسكري من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية الهادفة إلى إزالة التهديدات الرئيسية القائمة ضدها وفي مقدمتها التهديد من جانب إيران وحلفائها. وكذلك من أجل تحقيق الحوار والتعاون بين إسرائيل وبين دول المنطقة.

منظومة العلاقات الإسرائيلية الأمريكية: علاقات طيبة أم علاقات تحدي؟

إن غياب إستراتيجية واضحة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى جانب ضعف المؤسسات المؤيدة الموجودة حول الرئيس ترامب ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، تجعل من الصعب تحقيق إستراتيجية منسقة بين الدولتين. والأعباء المفرطة، بالإضافة إلى كثرة المشاكل المتواصلة، تضع تحدياً أمام استمرار عملية سبر الحكومتين لبعضهما بعضاً، وأمام قدرتهما على العمل بشكل مشترك، على نحو يقدم الحلول للقضايا الملتهبة على المدى القصير، وكذلك للقضايا الهامة على المديين المتوسط والبعيد.

ويُنظر إلى العلاقات بين الزعيمين – نتنياهو وترامب – على أنها جيدة جداً، وذلك على الرغم من الصعوبات القائمة أمام تقدير مدى جودتها والقدرة على التنبؤ بتطورها في ما بعد. وقد نُظر إلى الرئيس ترامب، حتى الآن، بوصفه متعاطف جداً مع إسرائيل، على النحو الذي أثبتته زيارته لها، ولقاءاته مع نتنياهو، وتصريحاته العلنية، بما في ذلك تصريحه التاريخي الذي يعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل. ومن جهة أخرى

فإن هناك شك كبير في أن يقوم بتخصيص الكثير من الزمن، ولفترة طويلة، للقضايا المرتبطة بإسرائيل، وبشكل خاص من الصعب الاعتقاد أنه سيظهر الصبر والتسامح إذا ما طالت الإجراءات، وظهرت حالات من التعارض بين الدولتين. وعليه فإن منظومة العلاقات بين الدولتين يجب أن تستمر وأن تعتمد على النسيج الغني للعلاقات بين منظومات الحكم وليس فقط على العلاقات الشخصية بين الزعماء.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه تجدر الإشارة هنا إلى الدعم الأمريكي لإسرائيل على الساحة الدولية، وبشكل خاص في المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، حيث تحاول هناك السفيرة نيكي هايلي قيادة التوازن في العلاقة تجاه إسرائيل في مجلس الأمن، وفي مجلس حقوق الإنسان، إلى جانب مؤسسات أخرى، وذلك عن طريق النقد العنيف والخطوات الحاسمة ضد التمييز الذي استمر لسنوات طويلة ضد إسرائيل، والذي يميز تلك المؤسسات. إلا أنه من المبكر جداً في هذه المرحلة الحكم إذا ما كان بالإمكان تحقيق تغيير جدي في موقف هذه المؤسسات الدولية.

كما أن الاستقطاب والتطرف على الساحة السياسية الداخلية في كل من الدولتين، وكذلك الاحتضان الحار الذي يحظى به ترامب من جانب إسرائيل، والذي يظهر بشكل رئيسي على خلفية المعارضة الشديدة التي يثيرها في الولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك يجعل من الصعب على إسرائيل أن تبقى الموضوع الجامع بين الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان عليه الحال خلال العقود الأخيرة. ويمكن أن تكون لهذه الظاهرة تداعيات ملازمة لها على المدى الطويل، وتشكل خطراً على منظومة العلاقات بين الدولتين وعلى التأييد الحيوي الذي تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وتستند منظومة العلاقات بين البلدين على عدد من الدعامات الرئيسية. فبالإضافة إلى شراكة المصالح التي من شأنها أن تتغير على المدى الطويل، هي تستند على دعامتين رئيسيتين وراسختين وهما – الشراكة في القيم مع الولايات المتحدة الأمريكية ودعم اليهود الأمريكيين. وفي الوقت نفسه الذي تتوطد فيه علاقات إسرائيل مع المجتمعات المحلية والزعامات المحافظة في الولايات المتحدة مثل جماعات المسيحيين الإنجيلين، فإن سياسة إسرائيل في الموضوع الفلسطيني، وفي مجالات الدين والدولة، وفي علاقات المجتمع المدني، هذه المواضيع تزيد من الفجوة بينها وبين أجزاء كبيرة من المعسكر التقدمي الليبرالي في أوساط الجمهور الأمريكي وفي الحزب الديمقراطي، وضمن ذلك الكثير من أعضاء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي

العام المنصرم تعمقت جداً الفوارق والتوترات بين إسرائيل وبين يهود الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في قضايا قانون التهويد وتسوية حائط المبكى. والتصريحات التي يطلقها العديد من مسؤولي الحكومة، بالإضافة إلى منظومة العلاقات المتوترة هذه، تؤثر على قدرة ورغبة الجالية اليهودية الأمريكية في الاستمرار بتأييد إسرائيل بشكل جارف، واستخدامها كعنصر مؤثر جداً في استمرار تطوير العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين إسرائيل. وكل هذه الأمور معاً تجعل من إسرائيل، أكثر من مرة، نقطة للخلاف وعاملاً للانقسام في أوساط الجالية الأمريكية، والتي هي مركز ثقل حيوي بالنسبة لها.

وعلى خلفية كل ذلك، تجري في الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو في مناطق أخرى من العالم، معركة لنزع الشرعية عن إسرائيل، وحركة BDS في طليعتها، حيث تسعى إلى تقويض مكانة إسرائيل الدولية، وتقويض الاعتراف بها كتعبير عن حق تقرير المصير للشعب اليهودي ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وكذلك دق إسفين بين إسرائيل وبين اليهود الأمريكيين وضرب أمنهم الشخصي. وإلى الآن، فشلت الجهود المباشرة لحركة BDS في حشد التأييد لفرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل، ولسحب الاستثمارات منها، فشلت فشلاً كبيراً. وحتى أنها تواجه الآن سن تشريع فعال ضدها (والذي تم تمريره إلى الآن في ثلاث ولايات من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يزال المجال مفتوحاً أمام فعل الشيء نفسه في ولايات أخرى)، إلا أن لهذه الجهود على المدى البعيد تداعيات غير مباشرة في حرف مواقف، و«عقول وقلوب» المجتمعات المحلية من إسرائيل، وهي عملية آخذة بالاتساع، وتثير المخاوف المستقبلية خاصة وأن ذلك يحدث على خلفية مظاهر معاداة السامية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم. وهناك مصدر آخر للقلق وهو التوجهات الديمغرافية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مركزها زيادة قوة الأقليات والجماعات الليبرالية، وتأثيراتها المحتملة على تآكل التأييد لإسرائيل على المدى الطويل.

السياسة المطلوبة

كما سبق القول، فإن منظومة العلاقات القائمة على مدى سنوات طويلة بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية تستند إلى الشراكة في القيم والمصالح المتجذرة في نسيج مستقر وعريض من الروابط والنشاطات

والشراكات. وعليه فإنه لأمر حيوي، من الناحية البنيوية، الاستمرار في توسيع وتعميق شبكة العلاقات المتشعبة بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تكون في كل المجالات والقطاعات – السياسية والأمنية الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والثقافية والأكاديمية – وعلى كل المستويات، على مستوى الزعامة والمؤسسات والشعوب والمجتمع – وعلى أساس الثنائية الحزبية بأوسع شكل ممكن.

وفي هذا الإطار يجب إقامة حوار متواصل مع ممثلي الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز بشكل خاص على الحفاظ على العلاقة مع الأشخاص البارزين في الحزب الديمقراطي ومواصلة ترميم هذه العلاقة. ومن الطبيعي في مثل هذه الفترة الحساسة، بل من الضروري، عدم التدخل بشكل صارخ في اللعبة السياسية الداخلية الأمريكية العاصفة، وعدم محاولة دفع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل خارج إطار مصالحها القومية (في السياق الإيراني على سبيل المثال)، واستغلال كل فرصة لإبراز وقوف إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية وأهميتها بالنسبة لها، والامتناع قدر الإمكان عن تضخيم أي احتكاك تافه، وتفادي أي تطور يظهر صورة إسرائيل وكأنها عبء على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (مع التأكيد على المجال الفلسطيني، وعلى السياقات الإقليمية الواسعة).

وعلى المدى البعيد، هناك أهمية بالغة للحفاظ على التعاطف وعلى التأييد المبدئي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وبالدرجة الأولى عن طريق الاستثمار المتواصل في توسيع قاعدة الدعم لها في أوساط الجمهور الأمريكي، وبما لا يقل عن ذلك في تطوير الدعم من جانب الجماعات الأخرى، وبشكل خاص الأقليات والجماعات الليبرالية. ويتطلب الاستثمار من هذا النوع دمج نشاط إسرائيل مع منظمات الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا السياق هناك فرصة هامة لتقوية العلاقات بين يهود الولايات المتحدة الأمريكية وبين إسرائيل. فالعلاقات بين هاتين الجاليتين اليهوديتين الأكبر هي التي ستحدد إلى درجة كبيرة مستقبل الشعب اليهودي للأجيال القادمة. وعلاوة على ذلك فإن لليهود في الولايات المتحدة الأمريكية تأثير إيجابي كبير على منظومة العلاقات الشاملة القائمة بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار فإن على إسرائيل أن تحسّن من قنوات الحوار مع يهود الولايات المتحدة الأمريكية وأن تكشف عن حساسية أكبر حيال احتياجاتهم والمواضيع التي تهمهم، وبخاصة في مجالات الدين والدولة ومواجهة معاداة السامية. والحفاظ على طابع

إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وقيمها الإنسانية – الليبرالية هو أمر حيوي، قبل كل شيء، لهويتها المستقلة. إلا أنه، في الوقت نفسه، يشكل القاعدة الأخلاقية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام ومع اليهود الأمريكيين بشكل خاص. والسعي لإنهاء النزاع مع الفلسطينيين وتحقيق السلام معهم هو موضوع له تأثيره على إسرائيل بالذات، ولكن له أيضاً تداعيات ملحوظة على علاقاتها مع اليهود الأمريكيين، الذين يقفون في مقدمة الصراع ضد نزع الشرعية عن إسرائيل وضد المعاداة للسامية، والذين يشكل هذا الصراع بالنسبة لهم وسيلة ضغط سياسية فعالة جداً. ويتطلب الرد على هذه التحديات التعاون المتطور بين إسرائيل والأمريكيين واليهود وسواهم، والحكومات وعناصر المجتمع المدني، في المعركة المستمرة لوقت طويل.

ومن المهم إجراء حوار إستراتيجي متواصل وعميق بين الجهات العاملة في مجالات السياسة الخارجية والأمن في كلا الدولتين من أجل الوصول إلى صورة مشتركة للوضع، وتفاهمات، وتحديد مجالات التوافق، والخلافات والفجوات. وفي ضوء الضعف النسبي لوزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية الإسرائيلية وقيادات الأمن القومي في كلا البلدين، تزداد أهمية العلاقات بين المؤسسات الأمنية، العسكرية والاستخبارية، وتزداد الأهمية الكامنة لقنوات الحوار الأخرى بما في ذلك قنوات Track II (backchannel diplomacy / الدبلوماسية الخلفية) بقيادة معاهد التفكير والبحث في الدولتين.

وفي إطار الحوار الذي تجريه إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنه من الصواب أن تحدد أولويات أهدافها واحتياجاتها في الشرق الأوسط وأن تركز على القضايا التالية:

إيران: على الرغم من الخطاب المتشدد لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية وكبار المسؤولين في إدارته تجاه إيران بشكل عام، وتجاه الاتفاق النووي وتجاه السياسة الإيرانية السلبية في المنطقة بشكل خاص، من المهم أن نفهم بشكل عميق الفوارق في الأسلوب بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الموضوع. فالتهديد الذي تشكله إيران على إسرائيل، وعلى عدد آخر من الدول في المنطقة، يختلف في غاياته عن التهديد الذي تشكله على الولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك هناك فوارق جوهرية في احتمالات الرد وأساليب العمل والجداول الزمنية المفضلة لتنفيذها.

ومع ذلك فإن الاتفاق النووي بين الدول العظمى وإيران قد خلق نافذة فرص هامة، التي تتيح إجراء حوار عميق بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين إسرائيل حول تحديات المعركة الطويلة مع إيران، سواء في سياق

الموضوع النووي، وسواء في مجالات النفوذ الإقليمي. ومن الصواب أن يتم التركيز، في إطار هذا الحوار، على القضايا التالية: تحسين القدرات الاستخبارية، والرقابة وفرض بنود الاتفاق النووي، وتهيئة الظروف والسيناريوهات استعداداً لـ «غروب» الاتفاق وبناء القدرات العسكرية والسياسية المطلوبة للمواجهة في المستقبل، وبلورة معركة موازية ضد إيران في مجالات أخرى مع التأكيد على قدرات الصواريخ أرض – أرض والقدرات العسكرية التقليدية المتطورة، وشبكة نشر الأسلحة الخاصة بها، ونشاط قوات القدس، واحتواء نفوذها الضار في المنطقة، المباشر أو عبر وكلائها وحلفائها.

هذا هو الوقت لبلورة الآليات المشتركة للحوار ولتطوير المعرفة المتواصل ولوضع إستراتيجية لمواجهة طويلة المدى. ومن بين أمور عديدة، فإنه من الصواب إجراء تقييم مشترك حول النهج الذي تم إتباعه إلى الآن في السياق الإيراني من أجل استخلاص العبر للمستقبل. وفي موازاة ذلك البحث معاً في تطورات الأزمة النووية مع كوريا الشمالية بهدف استخلاص العبر المناسبة في السياق الإيراني أيضاً.

سورية ولبنان: مع نهاية المعركة الحالية ضد «داعش»، فإنه يجب السعي، في هذا المجال أيضاً، لإجراء تنسيق إستراتيجي بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة. ويجب أن يشغل مركز هذا الحوار نقاش حول الدمج بين التأثير المحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على خطوات التسوية السياسية في المنطقة وبين القدرة على استخدام الوسائل المدنية من أجل رسم صورة سورية، واستقرارها بشكل عام، والمنطقة القريبة من هضبة الجولان بشكل خاص (إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبالتنسيق مع الأردن)، وموقع استخدام القوة العسكرية في تحديد قواعد اللعبة مقابل اللاعبين على الساحة. وبالإضافة إلى الانشغال بالساحة السورية، فإنه من المناسب أن يتم تنسيق المواقف في السياق اللبناني والبحث عن فرص لخطوات محتملة، مع التأكيد على الساحة السياسة، والتي تحد من تعاظم قوة حزب الله وتزيد من شبكة الضغوط عليه على الصُعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والجزائية.

الفلسطينيون: إن المطروح الآن مبادرة سياسية، والتي من المتوقع أن تعرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الأطراف في بداية 2018، حيث لا تزال تفاصيلها غير واضحة في هذه المرحلة. والمطلوب من إسرائيل هو أن تفعل كل ما في وسعها من أجل التأثير على المضامين الآخذة في التبلور بشكل يمكنها في المستقبل

من الرد على المبادرة بشكل إيجابي وعلى أمل أن تتضمن المبادرة على شروط محسنة لتسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، وربما حتى أنه يمكنها أن تحرك من جديد العملية السياسية معهم.

وفي ضوء انعدام الأمل في التوصل إلى اتفاق نهائي حول التسوية الدائمة لإنهاء النزاع خلال السنوات القليلة القادمة فإنه من المناسب بذل المحاولة لتوجيه المبادرة الأمريكية لتحديد المعايير الضرورية لاتفاق مستقبلي وترسيخه، ولتحريك العملية بشكل تدريجي ومتواصل لخلق الظروف للتوصل إلى اتفاق وتطبيقه الناجح في المستقبل الأبعد، مع التأكيد على الجوانب الاقتصادية، والحكم، وخلق زخم إيجابي وأفق من الأمل والثقة بالنسبة للإسرائيليين وللفلسطينيين.

على الصعيد الإقليمي: للولايات المتحدة الأمريكية مهمة رئيسية في بلورة الهيكلية الإقليمية، والتي يأتي في مركزها تحالف دول المعسكر المعتدل، وبناء الجسور لتشجيع التنسيق والتعاون بينها وبين إسرائيل. وتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب في هذا المجال دوراً هاماً وعملياً تجاه التحديات التي تواجهها المنطقة، مع التأكيد على التهديد الإيراني و«داعش»، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة باستقرار الحكم.

على صعيد الدول العظمى: في ضوء تطور العلاقات بين الدول العظمى الثلاث من جهة أولى، وبين منظومة العلاقات بين إسرائيل وبين كل واحدة منها على حدة، فإن هناك أهمية كبيرة للحوار العميق بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول كل واحدة من تلك الدول العظمى الأخرى. وفي موضوع روسيا، المطلوب أن يكون هناك حوار متواصل حول نشاطاتها وسياستها في الشرق الأوسط، وكذلك أنماط تدخلها السياسي والاستخباراتي في النظم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الديمقراطيات الغربية. أما في ما يتعلق بالصين فإنه من الأفضل لإسرائيل أن تُجري تنسيقاً إستراتيجياً متواصلاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف تفادي حصول ضرر محتمل لعلاقاتها مع كل واحدة من الدولتين العظميين الأخريين نتيجة للتطورات السلبية في علاقات التنافس والخصومة بينها.

إسرائيل والشرق الأوسط:
احتمالات تحريك المسيرة السياسية وتطوير العلاقات على الساحة الإقليمية

شلومو بروم وكوبي ميخائيل وعانات كورتس وغلعاد وشير

في العام المنصرم، واستمراراً للسنوات السابقة، نجحت إسرائيل في منع انزلاق حالة عدم الاستقرار السائدة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط إليها. ويمكن القول إن إسرائيل استطاعت الاستفادة من بعض التطورات في الشرق الأوسط لخدمة مصالحها، بما في ذلك التطورات بين بعض الدول والتنظيمات في المنطقة. وقد خلقت حالة عدم الاستقرار، والتوتر بين الدول العربية البراغماتية وخصوصاً السعودية وبين إيران، تقارباً في المصالح مع إسرائيل، ونشأ على هذه الخلفية تعاون بين هذه الدول وبين إسرائيل، وإن كان إلى هذه اللحظة لا يزال يقتصر على الجانب الأمني ويجري، بشكل عام، تحت ستار من السرية. والحاجز الذي تصطدم به هذه العلاقات ويحول دول خروجها إلى العلن يرتبط بالصعوبات في تحريك عملية سياسية فعالة بين إسرائيل وبين الفلسطينيين. وذلك لأن الموضوع الفلسطيني، من وجهة نظر الحكومات في الدول العربية البراغماتية، وكذلك من وجهة نظر تركيا، لم يعد على رأس جدول أولوياتها. وهذه القضية هامة للجمهور الواسع في تلك الدول وربما تشكل الخلفية للاحتجاجات الشعبية وتدهور الأوضاع. وكان يمكن أن نجد تجسيداً لهذا الأمر في ردود الدول العربية على وضع أجهزة الكشف عن المعادن في المسجد الأقصى في أعقاب العملية التي حدثت عند بوابة الدخول إليه في شهر تموز / يوليو 2017. وقد ألحقت هذه الخطوة الضرر بالعلاقات، وبشكل خاص بين الأردن وبين إسرائيل، بعد أن كانت هذه العلاقات إيجابية تماماً. وكانت الدولة العربية الوحيدة التي لم تعلن عن رفضها للخطوة الإسرائيلية هي المملكة العربية السعودية، حتى أنها اعتبرتها هامة لمكافحة الإرهاب.

وسيركز هذا الفصل على التوجهات على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية، وعلى التطورات التي قد تنطوي على احتمال حلحلة الجمود على هذه الساحة، والتوصيات للسياسة التي قد تساعد إسرائيل على تحقيق هذا

الاحتمال. وسيكون هناك أيضاً مجال لإزالة العوائق من الطريق أمام تحسين العلاقات بين إسرائيل وبين الدول العربية البراغماتية، ونقلها إلى المرحلة العلنية والواسعة.

الجمود على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية

لقد امتاز العام المنصرم بغياب أي تحرك سياسي على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية فـ «انتفاضة الأفراد»، التي اندلعت منذ خريف 2015، قد هدأت، وذلك يعود إلى درجة كبيرة للطريقة المحسوبة التي تعاملت بها إسرائيل مع هذا التحدي. فمن جهة أولى تم تطوير القدرات الاستخبارية لتعقب المخاطر المحتملة، كما تم بالاعتماد عليها اتخاذ الوسائل الوقائية. ومن جانب آخر، مكنت سياسة الامتناع عن إنزال العقوبات الجماعية الواسعة، مكنت من استمرار الحياة الطبيعية للسكان الفلسطينيين وحالت دون اتساع النزاع العنيف بين الطرفين. وبذلك نجحت إسرائيل في لجم التصعيد في أعقاب الاحتكاكات التي جرت حول المسجد الأقصى. وبالإجمال فقد تراجعت وتيرة العمليات وكذلك عدد المصابين، كما كانت وتيرة إحباط العمليات مرتفعة، بينما العمليات التي تم تنفيذها بنجاح، شكلت في بعض الأحيان إلهاماً ونموذجاً يحتذى به لتنفيذ عمليات أخرى.

وقد طرأ خلال السنوات الأخيرة، في أوساط الجمهور والساحة السياسية، سواء في إسرائيل أو على الساحة الفلسطينية، طرأ تآكل ملحوظ في الثقة بإمكان التوصل إلى اتفاق شامل بين الأطراف[52]. وصحيح أن غالبية استطلاعات الرأي العام في الطرفين قد دلت على استمرار التأييد للغالبية المطلقة أو النسبية لفكرة حل الدولتين[53]، إلا أنه في أعقاب فقدان الثقة باحتمال تحقيق هذه الفكرة تطور التوجه للبحث عن بدائل للتوصل إلى حل متفق عليه بدل حل الدولتين. وقد وجد هذا التوجه تعبيراً عنه في الميل المتزايد في إسرائيل – وخصوصاً في الشق اليميني من الساحة السياسية، وكذلك من الجانب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص بين الطبقة

---

52 حسب' مقياس السلام 'في شهر أيلول / سبتمبر 2017 فإن 72.1% من المستفتين قالوا بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية بين الطرفين خلال السنوات القريبة .بينما رد 24.7% منهم بالقول إنهم يعتقدون أن ذلك ممكن .وفي مقابل ذلك أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجراه مركز PSR الفلسطيني في شهر أيلول / سبتمبر 2017 أن 57% من الفلسطينيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية يعتقدون أن حل الدولتين لم يعد قائماً .انظر إلى الاستطلاعات على الترتيب https://goo.gl/AWb4pS :، http://www.pcpsr.org/en/node/711.

53 على سبيل المثال :اساف غبّور،' استطلاع للرأي :الفلسطينيون والإسرائيليون يفضلون حل الدولتين'،nrg، 16 شباط / فبراير2017 ، http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/864/356.ويشار إلى أن دمج العامل الإقليمي في الاستطلاع عينه أدى إلى ارتفاع في تأييد الاتفاق، سواء في أوساط الفلسطينيين أو في أوساط الإسرائيليين .

المثقفة وبين الشباب – للحوار حول إمكانية تطبيق حل الدولة الواحدة. إلا أن مصطلح «الدولة الواحدة» ليس واحداً في نظر الطرفين، إذ يتركز الحوار في اليمين الإسرائيلي على أفكار بضم المناطق–ج لإسرائيل، وفي استمرار السيطرة الأمنية أيضاً على المناطق الفلسطينية التي يمكن أن يستمر فيها وجود حكم ذاتي فلسطيني مع صلاحيات محدودة. ويلاحظ في بعض الأحيان وجود محاولة للتغطية على عدم المساواة البنيوية في هذا الحل وذلك عن طريق تسمية الدولة الواحدة بـ «الكونفدرالية»، أو «الفيدرالية الإسرائيلية – الفلسطينية»[54]. وفي الجانب الفلسطيني، في مقابل ذلك، يتوسع الحوار حول إمكانية إقامة الدولة الواحدة التي تكون دولة كل مواطنيها، أي أنها تمتاز بالمساواة للمجتمعين اليهودي والفلسطيني.

وفي الوقت نفسه، وبسبب تراجع نسبة التأييد لفكرة الدولتين في أوساط الجمهور الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب عدم الثقة من جانب الغالبية العظمى من هذا الجمهور في الإمكانية السياسية لمثل هذا الحل، فإن الحوار في إسرائيل يتركز على بدائل أخرى لخيار الاتفاق الكامل (بالضرورة أيضاً لخيار «الدولة الواحدة»). ويُذكر بين هذه البدائل عملية تدريجية من الاتفاقات المرحلية والخطوات أحادية الجانب. وتعتمد هذه الرؤية على الأمل بأنه يمكن، من خلال الاتفاقات الجزئية والخطوات أحادية الجانب، وقف الانزلاق التدريجي إلى واقع الدولة الواحدة، وحتى التقدم باتجاه واقع الدولتين – حتى في ظل غياب اتفاق كامل بين الطرفين. وترى أكثر وجهات النظر تفاؤلاً أن من شأن خلق واقع الدولتين على الأرض، من خلال الحفاظ على ظروف الانفصال المتفق عليها لدولتين قوميتين، من شأنه أن يشكل مع مرور الزمن أرضية للمفاوضات التي ستقود فعلاً إلى تسوية متفق عليها.

وبالإضافة إلى تأثير حالة عدم الثقة السائدة في أوساط الجمهورين الإسرائيلي والفلسطيني، على حد سواء، في إمكانية حل متفق عليه للنزاع، فإن الجمود السياسي ينبع من الوضع السياسي الداخلي لدى الجانبين، وكذلك من ضعف تدخل المجتمع الدولي بسبب انشغاله في مواضع تبدو له أكثر أهمية.

إن الحكومة الإسرائيلية مكونة من تحالف أحزاب يمينية، وأحزاب دينية، والمادة اللاصقة التي تحافظ على بقائها هي من جهة أولى، الاستمرار في تلبية مطالب حزب «البيت اليهودي»، وهو حزب يميني فاقع، ومن

54 يعتمد على الكثير من الأفكار المتنوعة التي عُرضت من قبل المبادرين إليها في لقاء' الطاولة المستديرة'، الذي جرى في معهد أبحاث الأمن القومي في شهر أيلول / سبتمبر .2017

ناحية ثانية الاستجابة إلى المطالب القطاعية، في مجال الدين والدولة، للأحزاب الدينية. وتحول تركيبة الحكومة دون الإقدام على أي تحرك باتجاه أية مسيرة سياسية مهما كانت. وفي الحد الأقصى، استطاع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وقف مطالب الضم من جانب اليمين من خارج حزبه، وكذلك من داخله، وهذا خشية من الردود القاسية التي قد تثيرها أية خطوة في هذا الاتجاه على الساحة الدولية. وفي المقابل فإن رئيس الحكومة غير مستعد للمخاطرة باتخاذ أية خطوة سياسية حقيقية. حتى أنه تم احباط خطوة صغيرة ومحدودة، مثل تأهيل بناء منطقة للفلسطينيين على أطراف المنطقة–ج بالقرب من مدينة قلقيلية، من قبل اليمين. وتقدس الحكومة الإسرائيلية الوضع الراهن وتتمسك بفكرة «إدارة الصراع» وذلك كأساس لسلوكها. إلا أن الواقع على الأرض هو واقع غير ثابت بالمطلق، وهو يعكس الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة، التي ستمتاز، بالضرورة، بعدم المساواة بين المجتمعين اللذين سيعيشان فيها، وستشكل أرضاً خصبة لنزاع عنيف ومتواصل بين المكونات السكانية.

وفي الجانب الفلسطيني يتواصل الانقسام بين الضفة الغربية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية المدارة من قبل فتح، وبين قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس. وهاتان الحركتان الرائدتان على الساحة الفلسطينية، فتح وحماس كل من جهتها، تعانيان من تآكل في موقع كل منهما، ومن ضعف سياسي. ففتح وقيادتها برئاسة عباس قد ضعفوا في أعقاب فشل النهج السياسي الذي قادوه، والذي اعتمد منذ بدء مسيرة أوسلو على السعي لإقامة دولتين، من خلال المفاوضات، وتحقيقه. وكذلك بسبب النظرة إليهم في عيون الجمهور كحكم فاسد ومليء بالعيوب. ويسود في أوساط الجمهور الفلسطيني، منذ فترة، تقدير يقول بأن عباس موجود في نهاية طريقه السياسي، وأن صراع الوراثة قد بدأ فعلاً. وحماس من جانبها قد فشلت أيضاً وذلك بسبب فشل برنامجها، الذي يعتمد على المقاومة العنيفة ضد إسرائيل، وعلى السعي لإقامة دولة فلسطينية عن طريق استخدام القوة. إضافة إلى ذلك فإن المواجهات مع إسرائيل، ولاسيما جولة القتال الأخيرة التي جرت بين إسرائيل وبين حماس في صيف 2014، قد تسببت بدمار هائل للبنى التحتية في قطاع غزة وإلى أزمة إنسانية خانقة. وعلى هذه الخلفية اختارت حركة حماس ضبط النفس وامتنعت، بشكل عام، عن تنفيذ عمليات. إلا أن ضبط النفس يلغي الفرق الذي يميزها عن حركة فتح ويمنعها من الحفاظ على صورتها كحركة مقاومة متشددة. هذا بالإضافة إلى أن الحكومتين، الحكومة التي تقودها فتح والحكومة التي تقودها حماس، تعتبران غير شرعيتين وذلك لأنه منذ 2006 لم تخضعان للانتخاب من قبل الجمهور. ومن بين استطلاعات الرأي العام التي تثير

الدهشة الاستطلاعات التي جرت في الضفة الغربية وفي قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة وأظهرت بأن التأييد الذي تحصل عليه الحكومتان هو أقل نسبياً في المناطق التي تسيطران عليها بالذات مقارنة بالتأييد الذي تحصلان عليه في المناطق الأخرى. وعلى هذه الخلفية فإن السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح تمتنع، مثلها في ذلك مثل الحكومة الإسرائيلية، عن الإقدام على مخاطرات انتخابية، وتقدس الوضع القائم. وهي تحاول إرضاء الجمهور عن طريق السعي لتحقيق إنجازات على الساحة الدولية – مثل توسيع الاعتراف بدولة فلسطين، والانضمام إلى المعاهدات والمؤسسات الدولية كدولة، وحشد الضغط على إسرائيل من أجل دفعها لتقديم تنازلات سياسية – إقليمية في هذه المجالات، أي ليس عن طريق المفاوضات المباشرة.

إمكانية حلحلة الجمود السياسي

على الرغم من الشعور السائد في الجانب الإسرائيلي، وفي الجانب الفلسطيني أيضاً، بعدم وجود وسيلة لحلحلة الجمود السياسي فإن الواقع الآخذ في التطور على ساحة النزاع، وفي محيطها العام، يشتمل على تطورات وعوامل لها فرصة في أحداث تغيير:

الضغوط المحتملة من جانب الإدارة الأمريكية لإعادة تحريك المسيرة السياسية من جديد: فالرئيس دونالد ترامب متمسك بهدفه لتنفيذ «الصفقة النهائية»، أي بلورة اتفاق كامل بين إسرائيل والفلسطينيين. وحسب إدعائه، فهو لا يؤيد صيغة محدودة للاتفاق، ليس بالضرورة وفق خطة دولتين لشعبين، بل إنه سيقبل بالاتفاق الذي سيكون مقبولاً على الطرفين. وقد عين الرئيس ترامب صهره جيراد كوشنير مسؤولاً عن الموضوع، وأقام طاقماً برئاسة جيسون غرينبلات ككبير للمفاوضين. وأجرى المفاوضون الأمريكيون خلال السنة الأخيرة عدة رحلات للحوار بين القدس ورام الله. وعلى الرغم من ضعف نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط وصعود نفوذ ووزن دول عظمى أخرى في المنطقة، وفي مقدمتها روسيا والصين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال العنصر الأكثر أهمية فيها. وحتى لو كان لاعبون دوليون آخرون يتقدمون بمبادرات لحلحلة الجمود بين إسرائيل وبين الفلسطينيين، فإن الأطراف ذات العلاقة لا تعيرها اهتماماً كبيراً – على النحو الذي أظهرته الردود الإسرائيلية والفلسطينية للأفكار التي طرحتها روسيا والصين، وكذلك للمبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي لحل النزاع.

ومع ذلك فإنه من الممكن أن يكون هناك توتر بين الرئيس ترامب، الذي يواصل الحديث بمصطلحات «الصفقة النهائية»، وبين الطاقم الأمريكي العامل على الموضوع. وهذا الطاقم – الذي ترك الانطباع بالفعل بأن إسرائيل هي العنصر الرافض نسبياً مقارنة بالفلسطينيين، الذين يظهرون مرونة أكبر – لا يزال يوجهه الفهم بأنه في ظل مواقف الطرفين تجاه التسوية المحتملة، والاعتبارات السياسية الداخلية، هناك شك حول ما إذا كان بالإمكان في مثل هذه الظروف إجراء مفاوضات.

المرونة الفلسطينية النسبية: على الرغم من أن الجانب الفلسطيني متشائم أيضاً تجاه احتمال إجراء مفاوضات فعالة مع الحكومة الإسرائيلية، فإنهم في رام الله قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه يجب استنفاذ الفرصة المتوفرة في رغبة الرئيس الأمريكي للتوصل إلى صفقة. والسلطة الفلسطينية جاهزة لإبداء مرونة كبيرة، أكثر من السابق – ولو كان ذلك من أجل إلقاء مسؤولية الفشل المحتمل لصفقة ترامب بشكل كامل على إسرائيل. ولذلك فإن التجميد الكامل للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لم يعد يقدَّم على أنه شرط لاستئناف المفاوضات بالذات، وهناك استعداد لتعليق العمل الفلسطيني على الساحة الدولية ضد إسرائيل، وفق ما يقتضيه استئناف المفاوضات.

أما في ما يتعلق بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، ولأنه يوجد في نهاية طريقه، فهو يبدو أنه يعمل وكأن لديه شعور بأنه «ليس لديه ما يخسره». وهو يفكر في الوقت نفسه، وربما أكثر مما كان عليه الحال في الماضي، بإرثه التاريخي الفلسطيني. ولذلك فهو يُظهر استعداداً متزايداً للإقدام على مخاطرات من أجل كسر الجمود السياسي، وفي هذا الإطار أيضاً لإدارة الصراع على الساحة السياسية الفلسطينية نفسها، ولإثبات قدرته على العمل من أجل تحقيق انطلاقة. وقد ظهر هذا التغيير من خلال الضغط الذي مارسه على حماس والعقوبات التي فرضها على قطاع غزة، وفي مقابل ذلك أيضاً من خلال استعداده للحوار مع حماس، وهو الحوار الذي أثمر عن اتفاق المصالحة بين حماس وبين السلطة في تشرين الأول / أكتوبر 2017.

تغيير القيادة في حماس: يتواصل في قطاع غزة التدهور في حالة البنى التحتية الاقتصادية والمدنية، وفي مستوى معيشة السكان هناك، وذلك بسبب الفشل في ترميم الأضرار التي خلفتها مختلف جولات المواجهة مع إسرائيل، وكذلك في أعقاب ممارسة الضغوط المالية من قبل حكومة السلطة الفلسطينية التي توجهها الرغبة في إضعاف حماس. وفي الوقت الذي تنتظر فيه الساحة السياسية في الضفة الغربية تبديل في قيادة فتح، فإن

التبديل في الحركة المنافسة، حماس، قد بدأ فعلاً. فإسماعيل هنية، الذي كان زعيم حماس في غزة، حل محل خالد مشعل كرئيس للمكتب السياسي للحركة. تم انتخاب صالح العاروري نائباً له، وممثلاً للضفة الغربية في المكتب السياسي التابع لحماس، وهو من الضفة الغربية وكان مسؤولاً عن تنسيق البنية التحتية التابعة لحماس في الضفة. وفي قطاع غزة تم انتخاب قيادة جديدة وعلى رأسها يحيى السنوار، ابن القطاع، الذي كان قد عمل من قبل في الذراع العسكرية لحركة حماس منذ إطلاق سراحه من السجن في إسرائيل عام 2011 في إطار صفقة شاليط. ويبرز السنوار بشكل تدريجي، في صفوف حركة حماس بشكل عام، كشخصية مهنية، وذلك على خلفية الانتقال العملي لقيادة حماس من الخارج إلى قطاع غزة. وعلى خلاف التقديرات التي راجت في إسرائيل والقائلة بأن انتخاب السنوار يبشر بسيطرة الذراع العسكرية في حماس على الذراع السياسية وبالتشدد في سياسة الحركة، فإن الزعامة السياسية للسنوار قد تقوت عملياً في قيادة الحركة، وهو يظهر سلوكاً براغماتياً.

وقد عبرت وثيقة المبادئ التي نشرتها حركة حماس، بعد انتخاب قيادتها الجديدة، عن مرونة براغماتية مقارنة بميثاقها الأصلي الموضوع عام 1988 – على الرغم من أن الوثيقة لم تقدَّم كبديل للميثاق – والتأكيد بشكل كبير على القول بأن السياسة – الوطنية على حساب الأيديولوجيا الإسلامية. وكذلك، تم في إطار الوثيقة الجديدة قطع العلاقة بين حماس وبين «الأخوان المسلمين». وتم أيضاً الإعراب فيها عن الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967، وإن كان ذلك بدون الاعتراف بإسرائيل. وقد جاءت هذه الوثيقة لوضع حركة حماس كلاعب شرعي على الساحة الفلسطينية والدولية، ولتمهيد الطريق أمام تصحيح العلاقات مع مصر. وعملياً فإن سياسة حماس تركز فعلاً على استمرار الحفاظ على وقف إطلاق النار مع إسرائيل، وعلى السعي المتعاظم لتحسن الوضع في القطاع، من خلال تقوية العلاقات السياسية لحركة حماس في الشرق الأوسط وخارجه. وعلى الرغم من توفر الرغبة في حركة حماس للحفاظ على العلاقات مع إيران، والتي هي المصدر الوحيد للمساعدات العسكرية للحركة، إلا أن التأكيد في الوقت الراهن هو على تحسين العلاقات مع مصر وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة باستقرار الوضع في قطاع غزة، وتقوية وضع حركة حماس، وفي مقدمة ذلك الفتح المنتظم للحدود مع مصر. ونقطة الانطلاق التي يوجد لها أساس في الواقع الإقليمي، والتي توجه السياسة البراغماتية لحماس، هي أن مصر تستطيع إقناع إسرائيل والسلطة الفلسطينية – وهما

العنصران المعنيان جداً بعلاقة جيدة مع القاهرة – بتقديم تسهيلات تفيد في تحسين وضع البنى التحتية والاقتصادية في قطاع غزة.

موقف الدول العربية البراغماتية: لا تريد كتلة الدول العربية البراغماتية أن تؤدي التطورات في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى ضرب قدرتها على إقامة تحالف فعال في وجه التهديدات الأساسية من وجهة نظرها والتي تتمثل في المحور الذي تقوده إيران، وكذلك التنظيمات السلفية – الجهادية و«الأخوان المسلمين». ومن وجهة نظرنا فإن على إسرائيل أن تكون عنصراً هاماً (ليس بالضرورة أن تكون مكشوفة) في هذا التحالف، إلا أن استمرار النزاع مع الفلسطينيين يضر بالقدرة للتعاون معها. والمملكة العربية السعودية، التي يوجد لدى قيادتها الجديدة هوس حيال التهديد الإيراني، تقود هذه الرؤية وإلى جانبها مصر والأردن اللتان تريان في إسرائيل شريكاً هاماً للصراع ضد الجهات الجهادية في شبه جزيرة سيناء، وفي جنوب سورية، وهي قلقة أيضاً من التهديد الكامن في حركة «الأخوان المسلمين». وحتى هذه الدول مستعدة في الوقت الراهن للمساهمة في تحريك العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية من جديد، وفي إنجاحها أكثر من السابق.

اتفاق المصالحة بين فتح وحماس: من الممكن أن نرى في اتفاق المصالحة القديم / الجديد بين فتح وحماس، والذي تم التوقيع عليه في 12 تشرين الأول / أكتوبر 2017، تعبيراً أولياً وواضحاً حول قوة عناصر التغيير التي تم شرحها أعلاه. والمبادرة للعمل على تحقيق تسوية بين المعسكرات المتنافسة كانت مبادرة مصرية، وهي قد تم تنسيقها مع إدارة ترامب. وصحيح أن الإدارة لم تعرب عن تأييدها العلني للاتفاق، إلا أنها قد أعلنت أن عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، وفقاً للتفاهمات التي تمت بلورتها بين فتح وحماس، هي شرط ضروري لتقدم العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. كما مررت قراراً ينسجم مع ذلك في اللجنة الرباعية الدولية. وهذا بالاعتماد على الإدراك بأن الطريق الوحيد، في الواقع الراهن، لعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة هو اتفاق مصالحة بين فتح وحماس. وقرار محمود عباس لممارسة ضغط مكثف وشديد على القطاع، وذلك عن طريق تخفيض المدفوعات لمختلف احتياجات السكان في المنطقة، والذين كان وضعهم سيئاً جداً في الأصل، واستعداده لدفع ثمن على ذلك أمام الرأي العام الفلسطيني، كل ذلك ساهم في الضغط الذي مورس على حركة حماس للموافقة على شروط التسوية مع السلطة. وكانت قيادة حماس موجودة من قبل على مسار

التقارب مع مصر، وهي قد أظهرت استجابة إيجابية لشروط القاهرة في موضوع قطع العلاقة مع «الأخوان المسلمين» ووقف التعاون من الجماعات الجهادية العاملة في شبه جزيرة سيناء.

هذا وقد تضمن اتفاق المصالحة الموافقة على إعادة السيطرة في المواضيع المدنية في قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية، بما في ذلك السيطرة على أجهزة الأمن المدنية، وتجديد تمويل السلطة للخدمات ولرواتب العاملين في الوظائف العامة في القطاع، ونقل السيطرة على المعابر وخصوصاً معبر رفح بين القطاع ومصر إلى السلطة الفلسطينية. وسيتم في هذا الإطار إدخال قوات أمن تابعة للسلطة إلى قطاع غزة. وكان النقاش حول المواضيع التي لا يوجد اتفاق حولها قد تسبب في انهيار اتفاقات مصالحة سابقة بين فتح وحماس – ومن بينها مبدأ «سلطة واحدة وحكومة واحدة وبندقية واحدة»، والذي يعني إخضاع الذراع العسكرية التابعة لحماس للسلطة الفلسطينية، وإنضاج الظروف التي تمكن من دخول حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية. أما إجراء الانتخابات العامة للمجلس التشريعي وللرئاسة فقد تم تأجيلها إلى موعد لاحق وذلك لأن الأمل ضعيف أيضاً في أن تتوصل الأطراف هذه المرة إلى اتفاق حول نقاط الخلاف الرئيسية. ولذلك هناك علاقة استفهام كبيرة حول التطبيق الكامل لاتفاق القاهرة واستقراره. ومع ذلك يجب أن نذكر أن حركة حماس تمر في عملية تدريجية، وإن كانت بطيئة، من التحول إلى البراغماتية.

مخاطر وفرص

في مثل هذه الحالة من تراكم العوامل ذات القدرة على التأثر وفسح المجال أمام حلحلة الجمود السياسي على الساحة الإسرائيلية الفلسطينية تكمن بعض المخاطر والفرص.

المخاطر

1. بالإضافة إلى الثمن الإستراتيجي للجمود السياسي والانزلاق التدريجي باتجاه واقع الدولتين هناك خطر من اندلاع موجات تصعيد أخرى من العنف الفلسطيني – سواء كان ذلك نتيجة لنشاط البنية الإرهابية المنظمة، أو بسبب إحياء المبادرات التي يقوم بها الأفراد بعمليات من جديد. وهنا يجب توجيه اهتمام خاص لاحتمال

تدهور الأوضاع بسبب الأحداث المرتبطة بالمسجد الأقصى، وهو المكان الذي يتمتع بحساسية كبيرة لدى إسرائيل ولدى الفلسطينيين بشكل خاص، والتوجه إلى تحويل النزاع السياسي إلى حرب دينية بشكل عام.

2. من شأن الضغوط السياسية من جانب اليمين في إسرائيل لضم أجزاء من المناطق–ج، أي أن يتم تطبيق القانون الإسرائيلي عليها، من شأن هذه الضغوط أن تنجح. وسيؤدي هذا الضم إلى أزمة حادة مع الفلسطينيين، الأمر الذي سيتسبب بوقف التنسيق الأمني مع قوات الأمن الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك فإن أية خطوة بهذا الاتجاه ستكلف إسرائيل ثمناً باهظاً على الساحتين الدولية والإقليمية، وستُثقل بشكل خاص على علاقاتها مع كل من الأردن ومصر.

3. من شأن فشل مبادرة الرئيس ترامب للتوصل إلى الصفقة النهائية، وهو احتمال قوي وخصوصاً إذا تركزت المفاوضات على الاتفاق النهائي فقط، من شأن هذا الفشل أن يقوي الشعور بالإحباط وفقدان أي مخرج لدى الطرفين، وتعميق الميل لفعل شيء ما. وسيساعد استمرار الجمود، على هذه الخلفية، مؤيدي الوضع الراهن لمتابعة السياسة القائمة بدون طرح أية مبادرات لاستئناف المسيرة السياسية والتوصل إلى تسوية. وفي موازاة ذلك ستزداد الضغوط على إسرائيل من جانب السلطة الفلسطينية والجهات المعارضة للسياسة الإسرائيلية على الساحة الدولية. ومع ذلك تجب الإشارة إلى أنه يوجد في الطرفين الكثير من الشكوك حول آمال أية مبادرة من جانب الإدارة الأمريكية – إمكانية طرحها وفرص نجاحها، وهو الأمر الذي سيقلل من أهمية الفشل.

4. هناك احتمال أن ينهار اتفاق المصالحة بين فتح وحماس بعد فترة معينة، وذلك بسبب عدم القدرة على الاتفاق حول المواضيع التي تم تأجيل معالجتها إلى موعد لاحق، بسبب الصعوبات المرتبطة ببلورة تفاهمات حولها، بالإضافة إلى التطبيق الفاشل لبعض البنود التي تم وضع تفاصيلها – على النحو الذي حدث في اتفاقات المصالحة السابقة. وسيؤدي هذا الفشل إلى تغيير جملة الاعتبارات لمختلف اللاعبين ذوي العلاقة ويعزز من حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

5. من شأن الوضع الإنساني الخطير في قطاع غزة، إلى جانب الاحتمال الوارد بأن يؤدي فشل اتفاق المصالحة بين فتح وحماس إلى استمرار الضغوط المالية من قبل حكومة رام الله، من شأن ذلك أن يدفع حماس للتوصل إلى نتيجة بأنه ليس أمامها من مخرج سوى تصعيد العنف وذلك عن طريق القيام بعمليات في الضفة الغربية، وكذلك القيام بإطلاق (الصواريخ) من القطاع باتجاه إسرائيل. وهنا يجب التأكيد على أن حماس غير

راغبة بالدخول إلى هذا الوضع، وهي ستفعل كل ما تستطيع بهدف عدم الوصول إليه. وفي موازاة ذلك قد تعبر التنظيمات السلفية – الجهادية عن رفضها للخط البراغماتي نسبياً الذي تتبعه حماس وتبادر بنفسها للقيام بعمليات ضد إسرائيل، وفي سيناء أيضاً، من خلال تجاهل السلطتين في رام الله وغزة.

6. هناك خطر تقويض الاستقرار في السلطة الفلسطينية نتيجة لتوقف محمود عباس عن العمل نتيجة لمشاكل صحية، أو نتيجة لقرار سياسي بعد الفشل المحتمل للمحاولة الأمريكية لتحريك العملية السياسية من جديد، أو بسبب انهيار اتفاق المصالحة – بسبب كل هذه الأمور مجتمعة أو بسبب كل واحد منها على انفراد. ومن المرجح أن يبدأ عندئذ صراع على وراثة منصب عباس، والذي من شأنه أن يتطور إلى صراع بين الجميع ضد الجميع، ما لم يكن هناك مرشح متفق عليه. والتحدي الذي وضعه محمد دحلان أمام زعامة عباس، بدعم من الإمارات العربية المتحدة، هو بعيد في هذه المرحلة عن أن يشكل تهديداً على الزعامة الحالية لحركة فتح.

7. إن من شأن تشكل صورة إسرائيل بوصفها الرافضة للسلام، والتي تمنع تحريك العملية السياسية من جديد، من شأنه أن يضر بالعلاقات بينها وبين إدارة ترامب، والتسبب بضرر آخر لصورة إسرائيل على الساحة الدولية، وحتى إلى تسريع قرارات أخرى ضدها في المحافل الدولية.

الفرص

ومع ذلك فإنه بالإمكان أن نشير إلى بعض الفرص أيضاً في الوضع الراهن:

1. من المحتمل استئناف العملية السياسية بمبادرة الإدارة الأمريكية، وذلك على فرض أن إسرائيل والفلسطينيين مطلعون على رغبة إدارة الرئيس ترامب بالرد بشكل قوي على أي رفض لسياسته. عندها يمكن للطرفين أن يتراجعا عن المطالب التي وضعاها كشروط لاستئناف الحوار. وعلى الرغم من أن مثل هذا التطور لن يؤدي إلى طرح «صفقة» كاملة، إلا أنه من الممكن استغلاله كأساس لمبادرات لاحقة وتحريك الأمور باتجاه واقع يخدم، بشكل خاص، المصالح الإسرائيلية.

2. تتبنى كتلة الدول البراغماتية (الرباعية العربية)، ومن ضمنها مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، تتبنى في الوقت الراهن نهجاً أكثر تصميماً حول ضرورة التقدم على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية. ومن شأن هذا النهج أن يجعلها شريكاً فعالاً في الجهود لتحريك العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية – مع

غطاء من قبلها لقرارات الفلسطينيين التي قد تكون مرتبطة بأثمان في أوساط الرأي العام – وذلك عن طريق مساعدة الفلسطينيين في مشروع بناء الدولة ومنح إسرائيل محفزات للتقدم في حل النزاع. وتدل العبر المستقاة من الماضي على أنه يمكن، في بعض الأحيان، لطرف ثالث (محلي) أو دولي، أن يقدم لأحد الطرفين ما يحتاج إليه، في الوقت الذي لا يستطيع الطرف الشريك معه في المفاوضات أن يقدمه. وهنا تبرز صحوة مصر القوية واستعدادها لتحمل المبادرات في المجال الإسرائيلي – الفلسطيني. وتستطيع إسرائيل أن تستغل هذا الموقف المصري في مجالات مختلفة بدءاً من الوساطة في صفقة تحرير الأسرى مع حماس وحتى بلورة مبادرات سياسية واسعة.

3. إن الوضع الإستراتيجي – الأمني المتطور بالنسبة لإسرائيل، التي تتمتع بحلف قوى مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن علاقات جيدة مع الدول العظمى الأخرى، وبالتعاون الاستراتجي – الأمني مع مصر (على أعلى المستويات منذ التوقيع على اتفاقية السلام معها) ومع الأردن، بالإضافة إلى القوة العسكرية، إلى جانب ضعف العالم العربي بشكل عام، وأعداء إسرائيل بشكل خاص – كل ذلك يمكن إسرائيل من الإقدام على بعض المخاطر المحسوبة الكامنة في أية خطوة يمكن أن تتقدم بها على المسار السياسي.

4. إن الإصرار المتجدد لرئيس عباس، والنشط أيضاً من قبله، يخلق فرصة للتقدم لم تكن واقعية من قبل.

5. إن التغييرات التي تمر بها حركة حماس وسياستها تزيد من الآمال أمام استقرار الوضع في قطاع غزة، وفي مواجهة واحتواء حماس ومنعها من تشويش الجهود للتقدم على الساحة الإسرائيلية الفلسطينية. وهذا لأسباب عديدة منها أن هذه التغييرات قد تؤثر على تسريع عملية إعادة ترميم البنى التحتية المدنية – الاقتصادية في القطاع، وتحسين الوضع الإنساني لسكان المنطقة.

توصيات للسياسة المتبعة

على الرغم من التغييرات التي طرأت على الوضع السياسي القائم والفرص الكامنة فيه، فإن الأمل قد بقي ضعيفاً للتوصل إلى اتفاق دائم وإنهاء النزاع عبر المفاوضات، وذلك في ظل غياب التغييرات السياسية الجوهرية في الجانبين. ولا عجب، على سبيل المثال، في أنه يمكن استغلال الفرصة الكامنة في التغييرات، التي طرأت على وضع حركة حماس في هذه المرحلة، من قبل الحكومة الإسرائيلية كذريعة أخرى لعدم استئناف المفاوضات

مع الفلسطينيين طالما لم تقم حماس بتنفيذ المطالب التي حددتها الرباعية الدولية كشرط للمفاوضات. وقد اضطرت الإدارة الأمريكية للانضمام إلى هذا الطلب الإسرائيلي.

ومن هنا يتضح أن الطريق السليم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل هو التقدم بشكل تدريجي ومحسوب إلى واقع دولتين لشعبين، مع الحفاظ على شروط تسوية كهذه عبر الجهود المشتركة على الساحة الدولية والإقليمية والثنائية والذاتية – بعضها بشكل متوازٍ، وبعضها الآخر بشكل تدريجي. ومعنى هذه الأقوال هو أنه يجب وقف الخطوات التي تدفع باتجاه واقع الدولة الواحدة، أي منع إجراءات الضم في الضفة الغربية ووقف توسيع المستوطنات وراء السياج الأمني، أي خارج الكتل الرئيسية القريبة من الخط الأخضر. وفي الوقت نفسه، يجب تبني خطوات فعالة تعزز واقع الدولتين. ومن المفترض أن تتضمن هذه الخطوات النقل التدريجي للمناطق–ج، والتي لا توجد لإسرائيل مصلحة فيها، إلى السلطة الفلسطينية لتصبح مناطق– ب، وإتمام الجدار الأمني والمساعدة في بناء القدرات السياسية، والقدرة على الحكم للفلسطينيين – بما في ذلك تطوير البنى التحتية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، يجب أن يتم استبدال المبدأ الذي يقول «لا يوجد شيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء» بالمبدأ الذي يقول «إن كل ما يُتفق عليه ويمكن تطبيقه، أو يتم تنسيقه بين الأطراف – ينفَذ». والتباشير الأولى لهذا المبدأ يمكن أن نلمسها من خلال تبنيه في اتفاق المياه الذي تم التوقيع عليه عام 2017 بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية.

وسيكون من المفيد تبني هذه المسيرة التدريجية عبر سلسلة من الاتفاقات الجزئية بين الطرفين. إلا أنه في الكثير من الحالات، يجعل فقدان الثقة الكبير بينهما، والفجوات في المواقف، يجعل من الصعب بلورة مثل هذه الاتفاقات. ولذلك فإن التقدم التدريجي يجب أن يطبق عن طريق الدمج بين الخطوات المتفق عليها وبين الخطوات المستقلة، فضلاً عن أنه يمكن للخطوات المستقلة أن تكون منسقة في جزء منها. ومن المتوقع أن يؤدي نجاح هذه العملية إلى تعزيز الثقة، بصورة تدريجية، بين إسرائيل وبين الفلسطينيين.

وللحفاظ على الأمن فإن هناك دور رئيسي لنجاح العملية التدريجية لخلق واقع الدولتين، لذلك من المهم استكمال الحوار الأمني إلى جانب الحفاظ على القدرات والصلاحيات الأمنية لإسرائيل في الضفة الغربية خلال هذه العملية. وبموازاة ذلك يجب الحرص على استمرار التنسيق الأمني بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية، وعلى تطويره أيضاً، إلى جانب الجهد الإسرائيلي لتقليص العمليات في المناطق أ – ب، إلى أقصى درجة

ممكنة، طالما أن أجهزة الأمن الفلسطينية تفي بالتزاماتها وتمنع تطور البنى التحتية للفصائل الفلسطينية، ومحاولات تنفيذ العمليات.

ومن المهم أن يتم، على مدى هذه العملية المقترحة، الحفاظ على الاستقرار الأمني على جبهة قطاع غزة، وتفادي حالات التدهور إلى العنف، لأنه من الواضح أن ذلك سيؤدي إلى ضرب القدرة على تنفيذها. كما أن تطبيق اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس يمكن اعتباره أحد الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

وإذا تبنت إسرائيل هذه الرؤية فإنه يجب عليها حشد دعم اللاعبين الإقليميين من الكتلة البراغماتية وذلك من أجل مساعدة الفلسطينيين على تنفيذ الشق المتعلق بهم من التزامات هذه العملية، وأن يدعموا بناء قدرات الحكم الفلسطينية، كما سيساعد إشراك هؤلاء اللاعبين في هذه العملية على إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن السياسة الجديدة مقترنة بالبدائل، بمفهوم تحسين العلاقات مع العالم العربي الأوسع. ومن المهم، إلى درجة كبيرة، أن يكون هناك توافق مسبق مع الإدارة الأمريكية في موضوع التقدم التدريجي إلى واقع الدولتين، وكذلك لجهة ما يتعلق بمبادئ خطة التسوية النهائية المقبولة على إسرائيل. ومن الضروري أيضاً توفر دعم الولايات المتحدة الأمريكية، واللاعبين الدوليين الآخرين، وذلك لأنه سيمنح الشرعية الدولية للعملية المقترحة، وسيساعد على تحمل أعبائها.

ويحمل نجاح هذه العملية، بكل مكوناتها، بين طياته الأمل للتقدم لوضع نهاية تدريجية ومضمونة ومحسوبة للسيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، بحيث تنتقل إسرائيل من حالة السيطرة القائمة والإمساك بكل الأماكن والمواقع في المناطق المتنازع عليها، إلى بلورة واقع جديد وتحديد الحدود، ولو بشكل مؤقت – حتى تحقيق الاتفاق الكامل مع الفلسطينيين – حول الكتل الاستيطانية الرئيسية. كذلك ستنشأ، إذا ما تمت الاستجابة بشكل إيجابي للخطوات الإسرائيلية من قبل الدول العربية الرئيسية وتأييدها من قبلها، ستنشأ أرضية قوية لكسر الحاجز الزجاجي الموجود في منظومة العلاقات بين إسرائيل وبين هذه الدول.

الدولة اليهودية والديمقراطية والخلافات في مجال الأمن القومي

بنينا شرفيط باروخ وتسيبي يسرائيلي

يقتضي التحليل الإستراتيجي المتكامل للقضايا المتعلقة بالأمن القومي لإسرائيل النظر بعمق إلى التحديات والخلافات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، في ضوء حقيقة أن حوالي نصف الجمهور قلق من التحديات الداخلية – الاجتماعية بما لا يقل عن قلقه من التهديدات الخارجية – الأمنية، أو أنه قلق من التهديدين بالدرجة نفسها[55]. ويوجد للتماسك الداخلي أهميته أيضاً لكونه أحد مكونات المناعة القومية التي تؤثر على قدرة صمود المجتمع الإسرائيلي خلال الأزمات. وعليه فإن هناك علاقة مباشرة بين الأمن القومي لإسرائيل وبين الجوانب المتعلقة بالساحة الداخلية. إضافة إلى ذلك فإن قسماً ملحوظاً من الخلافات الجوهرية القائمة في أوساط الجمهور الإسرائيلي مرتبط بالمواضيع المرتبطة بالأمن القومي.

وسنعالج في هذه الدراسة الخلافات الرئيسية في المجتمع الإسرائيلي في مجال الأمن القومي، ونركز على المواقف المرتبطة بهذه المواضيع في أوساط الجمهور الإسرائيلي اليهودي (والذي سيشار إليه لاحقاً باسم الجمهور). وبعد ذلك سنشير إلى العلاقة بينها وبين الرؤى أو المفاهيم المختلفة في أوساط الجمهور لجهة القيم الأساسية للدولة. ولذلك سوف نقوم بالبحث في أهمية تعريف الدولة بصفتها «دولة يهودية وديمقراطية»، بدلاً من القيم الليبرالية في إطار الديمقراطية الإسرائيلية، وكذلك في قضية كيفية الموازنة بين القيم المتنافسة. وسنتطرق في هذا السياق إلى مقترَح «قانون القومية»، الذي تجري دراسته، في هذه الأيام في إحدى اللجان الخاصة في الكنيست. وبعد ذلك سندرس كيفية تأثير النقاش الأخلاقي على تحليل الخلافات الرئيسية. وسنذكر أيضاً النقد الموجه إلى محكمة العدل العليا، والتي تقدَّم بوصفها العاملة على تحقيق القيم الليبرالية على حساب القيم القومية. وسنختتم بدراسة مدلولات كل ذلك بالنسبة للأمن القومي وبتوصيات لما بعد ذلك.

55 انظر على سبيل، مقياس الأمن القومي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي2017 – 2016، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4911109,00.html.

الخلافات الجوهرية في المجتمع الإسرائيلي

في واحد من الخطابات البارزة التي ألقاها رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، تحدث عن «القبائل الأربع» الموجودة في إسرائيل، والتي تعيد بلورة الهوية الإسرائيلية. وحسب أقواله فقد نشأت في الدولة أربعة قطاعات، بما يشبه «أربع قبائل» والتي يوجد بينها خلافات حقيقية وهي: العلمانيون، والمتدينون القوميون، والحريديم، والعرب[56]. وعليه فقد تطرق الرئيس إلى تعريف الهوية كعنصر للانقسام في المجتمع الإسرائيلي. وسنتطرق في الدراسة إلى هذه الأقوال من زاوية رؤية مختلفة تركز على الانقسامات الأربعة الجوهرية في المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية المرتبطة بالأمن القومي، وللمواضيع الراهنة التي تميز كل واحد منها.

الانقسام حول الحل المناسب للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني: يرتبط الانقسام الرئيسي على المستوى الجوهري بتطبيق رؤية أرض إسرائيل الكاملة، في مقابل العمل على تحقيق حل يرتبط بالتنازل عن قسم من الأرض. ومن نماذج المواضيع التي أُثيرت السنة الماضية وتعكس هذا الانقسام، على سيبل المثال، النقاش حول فكرة الدولة الواحدة، وقضية إخلاء المستوطنين من الأبنية غير القانونية، على النحو الذي جرى في «عامونا». وكذلك النقاش حول قانون التسويات والذي جاء بهدف شرعنة منازل ومستوطنات كانت قد أقيمت على أراضٍ فلسطينية خاصة.

الخلاف على العلاقة مع الأقلية العربية: ينبع هذا الخلاف من التوتر الأساسي القائم بين السكان اليهود والعرب في الدولة – وهو التوتر الذي ينبع بالذات من تعريف الدولة كدولة يهودية، وفي الخلفية التاريخية لإقامتها، عبر النزاع الذي لم ينتهِ بعد مع الدول العربية التي عارضت ذلك، ولا يزال جزءاً يعارض وجودها إلى الآن، وكذلك لاستمرار النزاع مع الفلسطينيين. ومن النماذج على المواضيع الراهنة التي تعكس هذا الانقسام نشير، على سبيل المثال، إلى طريقة التعامل مع أعمال البناء غير القانونية في القطاع العربي والاحتكاك الذي نشأ في هذا الموضوع، والانشغال المتواصل في قضية ولاء مواطني الدولة العرب لها.

الانقسام حول التوازن المناسب بين الاحتياجات الأمنية وحقوق الإنسان: يرتبط هذا الخلاف بالشكل الذي تفرض فيه الدولة القيود على استخدام القوة، وعلى تبنّي الإجراءات الأمنية بسبب اعتبارات حقوق الإنسان.

---

56 أقوال الرئيس في مؤتمر هيرتسيليا، حزيران / يونيو2015 ،
http://www.president.gov.il/ThePresident/Speeches/Pages/speech_140616_01.aspx.

ويجد هذا الخلاف تعبيراً عنه في العلاقة مع مختلف الجماعات السكانية التي يُنظر إليها على أنها تشكل تهديداً للدولة، كعدو – بمقاتليه وبمدنييه، والمتسللين ومهاجري العمل، وكذلك كل من يوجه النقد ضد إسرائيل في الداخل وفي العالم. ومن النماذج الرئيسية على المواضيع الراهنة في هذا السياق يمكن أن نشير، على سبيل المثال، إلى العلاقة مع «المخربين» الذين لا يشكلون خطراً، والتي أخذت طابعاً حاداً في قضية اليئور ازاريا – وهو الجندي الذي أدين في كانون الثاني / يناير بالقتل وذلك بعد أن أطلق النار على مخرب جريح والذي تأكد أنه لم يكن يشكل خطراً. وكذلك قضية العقوبة الجماعية في أعقاب العمليات الإرهابية، والتعامل مع منظمات من نمط «بتسيلم» و «كاسري الصمت».

الانقسام حول موقع الدين في الدولة: يتركز هذا الخلاف على قضايا تتعلق بموقع الدين ومكانته في الحياة العامة والدولة، وحجم تدخل الدولة في موضوع الدين. ويدور الحديث حول خلاف يترك تداعياته على صورة الدولة، إلا أنه فيما يتعلق بموضوعنا في سياق الأمن القومي، فهو ينعكس بشكل أساسي في التداخل بين الدين وبين الجيش الإسرائيلي. على سبيل المثال، الجدل بين الحاخامية العسكرية وبين سلاح التعليم للتدخل في بلورة قيم الجيش الإسرائيلي وترسيخها عند الجنود. وكذلك موقع صلاحية الحاخامية في الجيش الإسرائيلي، أمام صلاحية القائد. والنقاش الدائر حول دمج النساء في الجيش الإسرائيلي.

وتجب الإشارة هنا إلى وجود تداخل بين مجمل الخلافات. فعلى سبيل المثال، هناك علاقة واضحة بين المواقف في موضوع النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وبين المواقف في موضوع الأقلية العربية. وهذه المواقف تتأثر أيضاً بالسلوك حيال موقع الدين، وهذا بدوره يؤثر على النظرة حيال التوازن المناسب بين الاحتياجات الأمنية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك.

وتُظهر مناقشة هذه الخلافات أنها جميعها تتأثر، إلى درجة كبيرة، بوجود مفاهيم مختلفة حيال القيم التي تقوم عليها إسرائيل، وبشكل أدق، حيال التوازن السليم بين القيم المتنافسة والمتجسدة في تعريف الدولة كدولة يهودية. ومن أجل تحليل هذه القضية فإننا سنقدم في البداية المصطلحات الأساسية في النقاش حول قيم الدولة الأساسية.

القيم الرئيسية للدولة: دولة يهودية / قومية / ديمقراطية / ليبرالية

من المعتاد القول إن القيمتين الرئيسيتين اللتين تقوم عليهما إسرائيل هما كونها (دولة يهودية ودولة ديمقراطية). وتثير هذه المصطلحات العديد من الأسئلة حول مفهومها: وفيما يخص مصطح «يهودية» – هل يدور الحديث حول المفهوم الديني أو حول المفهوم القومي. أما فيما يتعلق بمصطلح «ديمقراطية»، يظهر سؤال حول ما يتضمنه هذا المصطلح وهو هل أن الحديث يدور عن الديمقراطية بالمفهوم الضيق لحكم الأغلبية أو حول ديمقراطية «حقيقية»، تشتمل على مكونات أخرى.

هناك توافق في إسرائيل على أن مكون الدولة اليهودية هو في أساسه قومي: أي أنه لا يعكس فكرة دينية حول إقامة الدولة الثيوقراطية، بل يتطرق بشكل أساسي إلى المكونات اليهودية الأخلاقية وإلى الجانب القومي لليهودية، بما بشبه قوميات أخرى[57].

أما بالنسبة للمكون الديمقراطي، فإن هناك توافقاً أساسياً على أن النظام في إسرائيل هو ديمقراطي بمفهوم أنه يعكس حكم الشعب الذي يختار نوابه كل عدة سنوات. وفي مقابل ذلك فإن هناك آراء مختلفة حول حجم المكونات الأخرى التي تعكسها فكرة النظام الديمقراطي وفي مقدمتها الأفكار الأساسية حول المساواة وحقوق المواطن الأساسية، بما يشمل حرية التعبير والتجمع، ونظام تعدد الأحزاب، والصحافة الحرة ومنظومة القضاء المستقل[58].

لقد اختارت إسرائيل مع إقامتها أن تكون ديمقراطية. وهذا الخيار غير مفهوم من تلقاء ذاته، ذلك أن الحديث كان يدور عن دولة شابه بدون تقليد ديمقراطي، والتي أقيمت من جاليات من المهاجرين ذات رواسب أخلاقية متنوعة، ولم تشتمل بشكل طبيعي الالتزام بروح الديمقراطية – وكان تبنّي مفهوم الديمقراطية خطوة ديمقراطية هامة وفرت منظومة أخلاقية ناجحة وموحدة بالنسبة للمجتمع الجديد الآخذ بالتشكل، والذي امتاز – ولا يزال يمتاز – بالشروخ القومية والأثنية والطبقية[59].

---

57 مصطلح' القومية 'هو مصطلح مركب، ولن ندخل في تحليل عميق له في هذه الدارسة

58 روت غبيزون وبنينا عوز -زيلتسبرغر،' إسرائيل كدولة قومية وليبرالية'، القضاء والإنسان – القضاء والتجارة، مجلد بحجم اليد، أيلول / سبتمبر 2012 ، ص .300 - 299

59 انظر على سبيل المثال، دان كاسبي،' الدعائم الرئيسية للديمقراطية الإسرائيلية'، ضمن :دان كاسبي) محرر(، الإعلام والديمقراطية في إسرائيل، معهد فان لير والكيبوتس الموحد، القدس،1977 ، ص .26 -9

لقد لوحظ على مدى سنوات طويلة وجود توافق في إسرائيل حول الرغبة لإقامة ديمقراطية حقيقية، وعدم الاكتفاء بالديمقراطية بالمفهوم الضيق لحكم الأغلبية. وقد سُمع هذا الموقف أيضاً في أوساط الجهات اليمينية من الخارطة السياسية. على سبيل المثال، أكدت وزيرة العدل الإسرائيلية، أييلت شاكيد، في مقال كتبته حول موضوع الحكم في إسرائيل، وذلك عندما تطرقت إلى مكون الديمقراطية الخاص بالدولة، أكدت بأنه يجب إلى جانب الحاجة لمنح القوة الكافية والمجال للعمل للنواب المنتخبين من قبل الجمهور، يجب العمل بالحد الأدنى من الضرر الذي يمكن أن يلحق بالفرد والأخذ بالحسبان، إلى أقصى درجة ممكنة، حريته في رسم حياته وفق مشيئته. أي أنها تعترف هي أيضاً بأن الديمقراطية تشتمل على مبادئ تتجاوز حق الأغلبية فقط[60]. ويرتبط الجدل حول طابع وحجم الديمقراطية الحقيقية بقضية موقع القيم الليبرالية في هذا الإطار. وعلى الرغم من أن الحديث يدور حول مصطلحات مترابطة إلا أنه لا يوجد تداخل كامل بينها، كما أنه لا توجد حدود واضحة بين هذه المصطلحات. وصحيح أنه لا يوجد خلاف حول كون إسرائيل دولة ديمقراطية، إلا أنه توجد أساليب مختلفة حول قضية ما إذا كان المكون الديمقراطي في إسرائيل يشتمل على المكون الليبرالي أيضاً، وبكلمات أخرى – هل إسرائيل هي ديمقراطية ليبرالية. ومن أجل دراسة هذه القضية فإن هناك حاجة إلى تحديد ما هو المقصود بمصطلح «الليبرالية».

إن الليبرالية هي مصطلح يمكن أن يشتمل على مجموعة واسعة من المفاهيم، ولا يوجد لها تعريف متفق عليه. وخدمة لغاية هذه الدراسة فإننا سنستخدم مصطلح الليبرالية في هذا المقال بوصفها مفهوماً يضع الإنسان في مركزه ويهدف إلى احترام حقوق الفرد وحريته وضمان تطبيق مبدأ المساواة ومنع التمييز، بالإضافة إلى منع احتمال حصول طغيان الأغلبية ومنع قمع الأقلية من قبل الحكومة المنتخبة.

منذ اليوم الأول لإقامتها، على مستوى التصريحات بالحد الأدنى، وإسرائيل تتطلع لكي تكون ليبرالية. فقد جاء في وثيقة الاستقلال، التي تشكل «أنا أومن» بالنسبة لإسرائيل، جاء فيها بشكل صريح أن الدولة الجديدة ستستند «إلى أسس الحرية والعدل والسلام»، وكذلك «حرية الدين، والضمير، واللغة، والتعليم، والثقافة». ويبدو

60 أييلت شاكيد،' سكك حديدية إلى الحكم'، هاشيلواح، العدد1 ، تشرين الأول / أكتوبر2016 ، ص .54 انظر أيضاً :غبيزون وعوز -زيلتسبيرغر، الاسم في الملاحظة 4 أعلاه.

أن تبنّي المفهوم الليبرالي في الدولة هو، على ما يبدو، أحد أسباب ازدهار الدولة على الرغم من الظروف القاسية في البداية. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أنه توجد علاقة بين النموذج الليبرالي وبين مقياس التقدم الإنساني، أي تحسين متوسط العمر، والثقافة ومستوى الدخل في الدول. ولذلك فإن الدول الثلاثين ذات مقياس التطور الإنساني الأعلى هي كلها ديمقراطية ليبرالية[61].

ومع ذلك فإن في إسرائيل توتراً بنيوياً بين القيم القومية والقيم الليبرالية. ومنذ قيامها، واجهت إسرائيل تحدياً رئيسياً فيما يتعلق بالقيم الليبرالية، وذلك بسبب الأولوية التي أعطيت في الدولة لليهودية ولليهود مقابل العرب والأقليات الأخرى[62]. وكذلك بسبب الرغبة في إعطاء طابع ديني للدولة، إن كان ذلك يعني أيضاً التدخل في حرية الفرد. وعملياً فإن الحديث يدور عن حالة فريدة للتشابه بين القومية والدين، حيث يُنظر، في الكثير من الأحيان، إلى انتهاك الخصائص الدينية للدولة على أنه انتهاك للهوية القومية للشعب اليهودي. كما أن الواقع الأمني المعقد على مدى سنوات طويلة قد ساهم في التوتر بين هذه القيم. وتضيف سيطرة إسرائيل منذ 1967 على الضفة الغربية، وعلى المواطنين الفلسطينيين في هذه المناطق، عاملاً كبيراً إلى التوتر مدار الحديث.

ويشار في هذه الدراسة إلى النقاش حول موضع القيم الليبرالية والعلاقة بينها وبين القيم القومية قد شهد تسارعاً خلال العام الأخير حتى في دول غربية خارج إسرائيل. وهذا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن انتخاب الرئيس دونالد ترامب للرئاسة، وتصريحاته أثناء المعركة الانتخابية وبعدها، قد دفع إلى الواجهة مفاهيم معادية لليبرالية، والتي كان من المعتاد اعتبارها بأنها مواقف مجموعة صغيرة فقط في المجتمع الأمريكي. كما أنه قد بدأت تُسمع في أوروبا أصوات معادية لليبرالية بشكل أكبر، وبشكل خاص في قضية المهاجرين، إلى جانب الهجرة، في رسائل ذات طابع قومي، وحتى أنه يصل إلى القومجية. ويمكن أن نرى تجسيداً ملموساً لذلك في نتائج الانتخابات في ألمانيا والتي جرت في شهر أيلول / سبتمبر 2017، وذلك عندما دخل إلى البرلمان حوالي 80 عضواً من الحزب اليميني القومي، وهناك توجهات مماثلة تحدث أيضاً في المعارك الانتخابية في

---

61 انظر: United Nations Development Programme, Overview: Human Development Report 2016, UNDP (2016), pp. 22
http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_EN_Overview_Web. pdf.

62 انظر على سبيل المثال :سامي سموحا، ' تداعيات الانتقال إلى السلام على المجتمع الإسرائيلي'، ضمن :ماجد الحاج وأوري بن اليعيزر) محرران(، باسم الأمن، سيكولوجية السلام والحرب في إسرائيل في عصر متغير، جامعة حيفا وبرديس، حيفا،2003 ، ص.488 - 455

دول أوروبية أخرى. ويوجد تفسيرات كثيرة لهذه الظاهرة، والتي هي في نظر الغالبية عبارة عن ردة فعل على الأفكار المبالغ بها لليبرالية[63]. ومع ذلك فإنه من المناسب الإشارة هنا إلى أن غالبية الجهات المسيطرة في أوروبا لا تزال هي تلك التي تمتلك مفاهيماً تعتمد على القيم الليبرالية.

وتوجد قضية التوازن بين جوهر اليهودية والديمقراطية في إسرائيل وبين موقع الاعتبارات القومية والليبرالية، توجد في مركز النقاش الدائر حول اقتراح القانون الأساسي: إسرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي (والذي سيسمى من الآن وصاعداً باسم قانون القومية) والذي تجري في هذه الأيام مناقشته في الكنيست[64]. وينص اقتراح هذا القانون الأساس كـ «مبادئ أساسية» على أن إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، وأن حق تقرير المصير القومي في إسرائيل هو أمر يختص بالشعب اليهودي[65]. وهو يرسي جوانب عملية تبرز كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، وخصوصاً رموز الدولة ولغتها وحق العودة وجمع الشتات والاستيطان اليهودي والعلاقة مع الشتات[66]. والفكرة الموجودة في صلب القانون ترتبط مباشرة بموضوع نقاشنا، أي إرساء المكونات القومية لإسرائيل بوصفها دولة يهودية في قانون أساس وذلك بهدف، حسب التوضيحات المقدمة لاقتراح القانون، المساواة بين مكانتها ومكانة المكونات الديمقراطية للدولة، والتي تحظى بأرضية قوية في القوانين الأساسية الموجودة[67]. أي أن اقتراح القانون ينطلق من نقطة الافتراض بأن الوضع القضائي القائم في

---

63 انظر على سبيل المثال Jeff D. Colgan and Robert O. Keohane, "The Liberal Order Is Rigged: Fix It Now or Watch It Wither"' Foreign Affairs, Vol. 96, no. 3 (May/June, 2017): https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2017-04-17/liberal-order-rigged.

64 يدور الحديث عن اقتراح قانون بادر إليه عضو الكنيست افي ديختر والذي أصبح الآن، بعد المصادقة عليه في اللجنة الوزارية للتشريع وكذلك بالقراءة الأولى أمام الكنيست بكامل هيئتها، أصبح اليوم أمام لجنة مشتركة للكنيست ولجنة التشريع والقانون والقضاء، والتي أقيمت بشكل خاص لمعالجة هذا الموضوع، والتي بحثت صيغة اقتراح القانون من أجل إعداده للقراءة الأولى أمام الكنيست .والنص الذي تمت المصادقة عليه طُرح للنقاش أمام اللجنة المشتركة بما في ذلك عدد من التعديلات على النص الأصلي الذي طرحه ديختر، والتي جاءت نتيجة لمفاوضات بين مختلف الجهات في الائتلاف الحكومي .صيغة اقتراح قانون الأساس : قاعدة بيانات التشريعات القومية – مقترحات القوانين، مقترَح قانون أساس :إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي موقع الكنيست، http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid=565913.

لقراءة المزيد :رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل،' قانون القومية'، تم تحديثه مؤخراً 18 :أيلول / سبتمبر2017 ، .http://www.acri. org.il/he/33369)يمكن أن نجد هنا صيغة بديلة لمقترح القانون الأساسي والتي طُرحت للنقاش أمام اللجنة المشتركة .(وانظر أيضاً :ماتي توخفيلد،" قانون القومية الجديدة' :إسرائيل –دولة يهودية ذات حكم ديمقراطي"'، إسرائيل اليوم، 7 تموز / يوليو2017 ، .http://www.israelhayom.co.il/article/488765

65 البند 1 من اقتراح قانون الأساس :إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي.

66 الأقوال التوضيحية لاقتراح قانون الأساس :إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي .

67 مصدر سبق ذكره .

إسرائيل، من خلال النظر إلى القوانين الأساسية، غير متوازن – أي أنه يوجد فيه توازن غير سليم – بين قيم الدولة كدولة يهودية وبين قيمها كدولة ديمقراطية، حيث تتمتع فيه الأخيرة بمكانة قضائية أعلى من القيم الأولى (اليهودية)، وهدف هذا القانون هو تصحيح ما هو قائم والمساواة بين مكانة القيم القومية – اليهودية مع مكانة القيم الديمقراطية. وفي المقابل يرى المعارضون لهذا القانون بأنه ينتج تشوهاً، بالذات، على صورة خلق عدم المساواة بين مكانة قيم الدولة كدولة يهودية وديمقراطية، وذلك عن طريق تفضيل المكونات القومية اليهودية على المكونات الديمقراطية[68].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه في الوقت الذي جاء في النص الأصلي أن هدف القانون الأساس هو الدفاع عن مكانة إسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي وذلك من أجل إرساء قيم إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، فإنه قد أُضيف إلى المقترَح الذي وُضع على طاولة اللجنة المشتركة نص بديل للبحث في مبادرة الأحزاب الحريدية والذي جاء فيه بدلاً من مصطلح «يهودية وديمقراطية» مصطلح «دولة يهودية ذات نظام ديمقراطي». وسيشكل القبول بهذا النص انحرافاً كبيراً من المفهوم القائل بإسرائيل كديمقراطية حقيقية، وذلك من خلال التأكيد على المكون الرسمي فقط لأسلوب النظام الديمقراطي. وسيكون معنى ذلك هو إحداث تغيير في طابع الدولة وتحويلها إلى دولة يهودية، والتي يكون طابعها الديمقراطي محدوداً وهامشياً.

ولضرورة التحليل في هذه الدراسة، وبدون الدخول إلى أعماق تفاصيل ما يحدث في التعاريف المختلفة للدولة اليهودية، القومية، الديمقراطية والليبرالية، فإنه ستتم، فيما يلي، دراسة الخلافات الرئيسية والطريقة التي تعكس من خلالها النقاش الحقيقي حول مكانة وحجم القيم الديمقراطية، الليبرالية في الدولة، والتوازن بينها وبين القيم اليهودية / القومية.

---

68 انظر :مردخاي كرمنيتسر وعامير فوكس،' مقترَح قانون الأساس :إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي'، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 4 أيار / مايو2017 ، البنود) 3 - 1 الاستشارة التي تم تقديمها إلى أعضاء اللجنة الوزارية لشؤون التشريع(، .https://goo.gl/v5UEkz انظر أيضاً) :دوفي غيلاد – حياف ودان ياكير،' مقترَح قانون أساس :إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي) ف 1989/20/صيغة محدثة' (، رابطة حقوق المواطن في إسرائيل، 12 أيلول / سبتمبر) 2017 الموقف المقدم لرئيس اللجنة الخاصة لاقتراح القانون(، البند24 ،https://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2017/09/hoq-haleom-120917.pdf.

الخلاف حول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني

يتركز النقاش حول حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بشكل عام، على الجانب الأمني. ومن وجهة نظر غالبية الجمهور فإن الاعتبار الرئيسي يجب أن يكون وجود إسرائيل كدولة يهودية، إلى جانب توفير الردود على الاحتياجات الأمنية لمواطنيها. وبما ينسجم مع ذلك فإن غالبية الجمهور مستعدة لحلول وسط إقليمية طالما كان الأمر لا يأتي على حساب الأمن[69]. ومع ذلك، وفي ضوء الرؤية السائدة حول انعدام إمكانية التقدم في العملية السياسية والتي تعاظمت إلى درجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، فقد ازدادت قوة الأصوات التي ترى أنه قد انتهى عصر فكرة الدولتين. وفي موازاة ذلك تُسمع بعض الأفكار حول تبنّي نموذج الدولة الواحدة، التي لن يحظى الفلسطينيون داخلها بدولة خاصة بهم، ويستمروا عملياً في البقاء تحت سيطرة إسرائيل مع حكم ذاتي موسع، ولكن بدون وضع مدني مساوي لمكانة مواطني إسرائيل. كما أن هناك نماذج أخرى للدولة الواحدة والتي هي متساوية في جوهرها – مثل فكرة الدولة ثنائية القومية، أو دولة كل مواطنيها، بالإضافة إلى احتمالات أخرى. ونحن لن نعمل على هذه الأفكار والتي لا يشكل التأييد لها في أوساط الجمهور الإسرائيلي سوى نسبة ضئيلة فقط. ويضع طرح هذه الأفكار على جدول الأعمال اليومي، يضع بشكل أكبر قضايا تتعلق مباشرة بالتوازن بين القضايا القومية والقضايا الديمقراطية الليبرالية للدولة.

إن الحل المقترَح للدولة الواحدة، على النحو الذي تم طرحه أعلاه، غير عادل إذ أنه يدفع لتحقيق القيم اليهودية – القومية للدولة، ويمنح إسرائيل الفرصة للاستمرار في الاستيطان في كل أرض إسرائيل الكاملة. كما أنه يتضمن، للوهلة الأولى، الحل للاحتياجات الأمنية على الرغم من الخشية الدائمة من انفجار فلسطيني، وبخاصة إذا كان بالإمكان اتخاذ خطوات قاسية ضد هذا الانفجار، وكذلك من «المشكلة الديمغرافية» عن طريق فرض القيود على الحقوق الكاملة. ويعتمد الإدعاء المضاد لهذه الفكرة، قبل كل شيء، على أنها تتناقض مع القيم الديمقراطية – الليبرالية. فاستمرار السيطرة على الفلسطينيين، بدون أي أفق أو نية لإنهاء هذه السيطرة، يضر بحقوق وبحريات الفلسطينيين بدءاً من حق تقرير المصير ومروراً بحق حرية الحركة والتنقل، وانتهاء

69 انظر على سبيل المثال :مقياس الأمن القومي – استطلاعات الرأي العام في معهد أبحاث الأمن القومي .2017 - 2015 يهودا بن ميئير واولانا بانغو مولدوفسكي، صوت الشعب :الرأي العام في إسرائيل في قضايا الأمن القومي، الوثيقة130 ، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، كانون الأول / ديسمبر .2013

بالحقوق الأخرى، والتي من شأنها أن تتضرر إذا ما كانت هناك حاجة لإتباع سياسة شديدة ضد محاولات المقاومة. وسيطرة من هذا القبيل، لفترة زمنية طويلة، وبدون محاولة من جانب إسرائيل لوقفها، تقوض قدرة إسرائيل على مواصلة التمسك بالقيم الديمقراطية والليبرالية.

هذا هو جوهر النقاش الأخلاقي الدائر بين مؤيدي حل أرض إسرائيل الكاملة وبين مؤيدي الانفصال. وبكلمات أخرى، إلى جانب الاعتبارات الأمنية والسياسية التي تهيمن على الخطاب هناك أيضاً اعتبارات أخلاقيّة في أساس حاجة إسرائيل للانفصال عن الفلسطينيين والسماح بإقامة دولة فلسطينية، أو أي حل آخر يتيح تطبيق كامل لحقوق الفلسطينيين. ويشكل هذا الاعتبار اختباراً لتداعيات الحلول البديلة على الجوهر الأخلاقي لإسرائيل. ومن المناسب التأكيد هنا على أنه من غير المقصود القول إن السيطرة القائمة اليوم على المناطق بحد ذاتها لا تمنع الدولة من أن تكون ديمقراطية أو ليبرالية، ذلك أنه يُنظر إليها على اعتبارها سيطرة مؤقتة إلى حين إيجاد حل، وهو ما لم يتم فعله إلى الآن. والتأكيد هو على موقف إسرائيل لجهة الحل المرغوب من قبلها، مع تجاهل قضية إذا ما كان هذا الحل سيكون مقبولاً على الطرف الثاني، وإذا ما كان بالإمكان تطبيقه.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه في قلب الخطاب العام الذي يدور حول الموضوع لا يظهر النقاش بشكل واضح بين قيم متنافسة. والتأطير التقليدي القائم يضع الطرف الأول بوصفه طرفاً «أيديولوجيا»، يتعامل مع أرض إسرائيل الكاملة بوصفها فكرة دينية وقومية، وفي مقابله طرف آخر يُعرَّف على أنه مدفوع باعتبارات نفعية فقط. ويتم تقديم الاعتبارات لصالح تقسيم البلاد على أنها شأن أمني وسياسي، وعلى أنها تأتي بهدف تحقيق مصالح الدولة تجاه الداخل والخارج. وفي اللحظة التي يتضح فيها أن هناك اعتباراً أخلاقياً لصالح التقسيم، والذي يعتمد على الرغبة في الحفاظ على القيم الديمقراطية الليبرالية للدولة على المدى الطويل، يتضح أن النقاش يدور حول قيم متنافسة. وهذا التوضيح يقوض الأساس للخطاب القائم والذي يقول إنه يوجد هنا طرف «محق» مقابل طرف «ذكي»، وأن على طرف التنازل عن قيمه الأساسية فقط من أجل «راحة» الطرف الآخر. وعملياً فإن كل طرف يطلب من الطرف الآخر التنازل عن القيم الأساسية التي يؤمن بها.

ومن أجل إدارة نقاش حقيقي ومجدي فإنه من المهم أن يبدأ النقاش الدائر حول هذه المواضيع بالبحث في الهدف المطلوب من ناحية وضع الدولة. وسيُظهر تعريف هذا الهدف الشكل الذي يرى فيه كل طرف القيم

التي يجب أن تعتمد عليها الدولة. وفي هذا الإطار يجب التطرق سواء للجانب الإقليمي – وضع المنطقة، وسواء للجانب الشخصي – وضع السكان الذين يعيشون فيها. والهدف المنشود يتأثر بسلّم القيم الذي يحمله من يقدم الجواب. وأصحاب الرؤية القومية، التي تؤكد على العلاقة القوية مع الأرض، وكذلك الحق الديني والقومي، سيدفعون باتجاه حلول تدافع عن هذه القيم حتى ولو كان الثمن انتهاك حرية أصحاب الأرض الفلسطينيين، سواء كان ذلك في إطار حل الانفصال عنهم، وسواء كان أيضاً عن طريق حل الدولتين[70]. أما أصحاب المفهوم الليبرالي، والذي يوجد الإنسان وحقوقه في مركزه، فإنهم سيفضلون التخلي عن السيطرة عن الأرض على الرغم من الروابط الدينية والقومية معها، وذلك بهدف منع الاستمرار في السيطرة غير المحدودة على أشخاص بدون إعطاء حقوق مساوية لهم. وصحيح أنه ليس بالإمكان التوصل إلى تسوية بين أصحاب هذين المفهومين، إلا أنه على الرغم من ذلك يمكن للتطرق إلى المجال الأخلاقي أن يفسح المجال أمام إجراء نقاش مبدئي في محاولة لاستيضاح عميق للقضية.

إضافة إلى ذلك فإن النقاش حول الهدف النهائي، وكيف يمكنه أن يتناسب مع مختلف المفاهيم والرؤى في المجتمع الإسرائيلي، سيفسح المجال أمام فهم أفضل للبدائل المتوفرة أمام إسرائيل، ولتبنّي سبل عمل تدفع باتجاه تحقيق الهدف المنشود. والقضية حول كيفية الوصول إلى هذا الهدف، والذي هو اليوم القضية الأولى في الحوار حول هذه المواضيع، هي قضية ثانوية. ومن المهم أن نبحث فيها، إلا أنه ليس من الصواب أن يتم تركيز النقاش عليها فقط. ولذلك فإن قضايا أخرى مثل: هل يوجد شريك فلسطيني، وهل ستؤدي التسوية الإقليمية إلى تحقيق الأمن أم إلى تقويضه، وهل من الصواب الإقدام على حلول إقليمية وسط في واقع إقليمي غير مستقر – كل هذه هي قضايا تأتي في المرتبة الثانية، والتي من المناسب توضيحها فقط بعد أن يتم البحث في الهدف الذي نريد الوصول إليه في نهاية المطاف.

70 انظر على سبيل المثال :بتسليئيل سموتريش،' خطة الحسم :المفتاح للسلام موجود في اليمين'، هاشيلواح، العدد 26 أيلول / سبتمبر 2017 ، صفحة - 86 92 - 94.،87

الانقسام حول العلاقة حيال الأقلية العربية في إسرائيل

إن قضية العلاقة مع العرب في إسرائيل هي موضوع يتركز فيه بشكل واضح التوتر بين القيم القومية والليبرالية. فهناك من يرى أن حقيقة كون الدولة تعود لليهود وليس لكل مواطنيها يمنعها من أن تكون ديمقراطية ليبرالية في تعريفها[71].

وتؤكد الرؤية القومية على حقيقة كون إسرائيل دولة يهودية بشكل يُخرج مواطنيها العرب إلى خارج المعسكر في جوانب معينة على الأقل. وتضاف إلى ذلك الشكوك حول ولاء العرب مواطني إسرائيل للدولة، وذلك في ضوء تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، بوصفهم جزء منه، والذي تخوض إسرائيل نزاعاً معه[72]، هذه الشكوك تساهم في معاملة الأقلية العربية كلها كتهديد أمني محتمل. وهناك قسم كبير من الجمهور اليهودي الذي يتبنى حيال المواطنين العرب موقفاً مفاده «احترمه وشكك به». بينما يرى فيهم أكثر من ثلث الجمهور أعداء، فيما يرى الربع فقط أنهم مواطنون متساوون في الحقوق[73].

هذا ولا يتضمن قانون القومية أية إشارة إلى الأقلية العربية أو إلى حقوقها. وهو، في مقابل ذلك، يقترح إلغاء مكانة اللغة العربية بوصفها لغة رسمية وتعريفها على أنها ذات «مكانة خاصة»، والتي توجد للمتحدثين بها «حقوق التواصل اللغوي مع خدمات الدولة». وحتى أن مقترَح القانون يشتمل على بند يشرع صلاحية الدولة للسماح لأتباع ديانة أو قومية معنية لإقامة مستوطنة مستقلة مغلقة على أبناء قومية أخرى، والذي يؤسس للتمييز عن طريق تخصيص الأراضي وإقامة مستوطنات لليهود فقط. وتعكس هذه البنود توجهاً لتفضيل القيم القومية على القيم الليبرالية حتى في مجال العلاقات مع الأقلية العربية[74]. وفي مقابل ذلك فإن مؤيدي الرؤية الليبرالية يتطلعون إلى تحقيق المساواة لأبناء الأقلية العربية ومنع التمييز الممارس ضدهم، ما أمكنهم ذلك،

---

71 انظر على سبيل المثال :سامي سموحا، تداعيات الانتقال للسلام على المجتمع الإسرائيلي.

72 غادي برزيلاي :الثقافة السياسية والقضائية في إسرائيل، ضمن :افرايم ياعر وزئيف شافيط) محرران(، توجهات في المجتمع الإسرائيلي، الجامعة المفتوحة، رعنانا،2003 ، صفحة.721 - 707

73 يهودا بن ميئير وأولانا بانغو مولدفسكي، صوت الشعب.

74 لتحليل هذه البنود انظر :كرمينتسر وفوكس، الاسم في الملاحظة 14 أعلاه، البنود .10 - 5 غيلاد حياف وياكير، الاسم في الملاحظة 14 أعلاه، البنود 5 - 7.

بسبب انتمائهم إلى هذه الأقلية. وهناك حتى من يعتقد أكثر من ذلك، وهو أنه يجب منح الأقلية العربية في إسرائيل حقوق جماعية تضمن لهم الحفاظ على حقوقهم كجماعة، بل وتطويرها، بما في ذلك في مجالات اللغة والثقافة والدين.

إن مواجهة الخلاف حيال العلاقة مع العرب من مواطني إسرائيل تتطلب تعاملاً مرناً مع المصطلحات القومية والليبرالية وإيجاد توازن بينهما. ولا يتطلب الحل التخلي عن طابع الدولة بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي أو التنازل عن قانون العودة أو عن رموز الدولة، وبذلك لا يتم الاستجابة بشكل كامل للقيم الليبرالية. ومن ناحية ثانية فإن التأكيد على القومية اليهودية لا يجب أن يتم على نحو تصادمي ضد الجمهور العربي، ومن الصواب أن يتم أخذ مشاعر هذا الجمهور بعين الاعتبار، والبحث عن حل متوازن. والتعبير الدقيق عن هذا التوازن يظهر في تقرير لجنة أور، وهي اللجنة الرسمية التي أقيمت في أعقاب أحداث تشرين الأول / أكتوبر 2000:

يجب السعي والعمل من أجل ضمان الحياة جنباً إلى جنب وبسلام بين اليهود والعرب في هذه البلاد. وعلى المواطنين العرب أن يتذكروا أن إسرائيل تشكل تجسيداً لتطلعات الشعب اليهودي لإقامة دولة خاصة به، الدولة الوحيدة التي يشكل فيها اليهود الغالبية، الدولة التي يشكل جمع الشتات أحد مبادئها – وأن هذا هو اختصار لواقع الدولة بالنسبة لمواطنيها اليهود... كما أن على الأغلبية اليهودية أن تتذكر بأن الدولة ليست يهودية فقط بل إنها ديمقراطية أيضاً، أي أن المساواة هي – كما سبق القول أعلاه – إحدى الدعائم المركزية في التركيبة الدستورية للدولة، وأن رفض التمييز ينطبق على عامة مواطنيها. وعلى الغالبية اليهودية أن تدرك أيضاً أن الأحداث التي جعلت من العرب أقلية في الدولة كانت بالنسبة لهم كارثة قومية، وأن اندماجهم في إسرائيل كان مرتبطاً من جانبهم بتضحيات مؤلمة. ويجب على الأغلبية اليهودية أن تحترم هوية، وثقافة، ولغة المواطنين العرب[75].

75 لجنة التحقيق الرسمية لاستقصاء الأحداث بين قوات الأمن ومواطنين إسرائيليين في تشرين الأول / أكتوبر 2000: تقرير، آب / أغسطس2003 ، الباب السادس، البندان42 - 41 ، http://elyon1.court.gov.il/heb/veadot/or/inside_index.htm.

الخلاف حول التوازن المناسب بين الاحتياجات الأمنية وحقوق الإنسان

إن الانقسام حول التوازن المناسب بين احتياجات الأمن وبين احترام حقوق الإنسان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية موقع المفاهيم الليبرالية في الدولة. فمؤيدو النهج الليبرالي يتمسكون برؤية إنسانية (عالمية)، تمتاز بالتسامح مع الأجانب وباهتمامها بالإنسان أي كان. ويشتق من ذلك نهج يركز على احترام حقوق الإنسان حتى وإن كان الثمن حصول بعض الضرر للأمن، ويعطي أهمية لتطبيق حرية التعبير والحريات الأخرى حتى لأولئك الذين ينتقدون الدولة.

وفي مقابل ذلك فإن مؤيدي الرؤية القومية يعزون وزناً أكبر للدفاع عن كل ما ينتمي إلى المشترك القومي أكثر مما يعزونه إلى كل ما هو خارجاً عنه. والاستعداد للتخلي عن الحقوق، أو المخاطرة من أجل حماية حقوق أي شخص من الخارج، يُنظر إليه على أنه فكرة مثالية ومنقطعة عن الواقع وتعود إلى النُخب التي تسكن في القصور العاجية وفي الأبراج الفاخرة، بعيداً عن الجماهير. ومن وجهة نظرهم فإن مؤيدي الرؤية الليبرالية إنما يحاربون من أجل حقوق «الغرباء»، أو الأخطر من ذلك، دفاعاً عن «الأعداء»، على حساب مواطني الدولة. ولا تقتصر هذه الظاهرة على إسرائيل حصراً، وذلك على النحو الذي يمكن أن نراه في النقاش العام الدائر خلال السنوات الأخيرة في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية حول قضية الهجرة، والذي يشبه في جوهره النقاش الدائر في إسرائيل حول المتسللين، واللاجئيين / المهاجرين بحثاً عن العمل.

والفجوة بين المفاهيم الليبرالية والمفاهيم القومية، والإدعاء بأن المفاهيم الليبرالية قد تم تبنّيها من قبل بعض النخب على حساب الطبقات الضعيفة، وجدت تعبيراً عنها، على سبيل المثال، في النقاش حول معالجة ظاهرة المتسللين ومهاجري العمل. وقرار المحكمة في هذه القضية[76] يجسد ذلك. فقد قالت المحكمة إنه ليس بالإمكان اعتقال المتسللين لفترة زمنية غير محدودة وذلك بهدف إرغامهم للموافقة على طردهم. وهذا القرار يحمي المفهوم الأساسي في حق كل إنسان بالحرية. إلا أن الصعوبة تنبع من أن ثمن حماية حقوق المهاجرين يدفعها سكان الأحياء الفقيرة في البلاد، في جنوب تل أبيب، وفي أماكن أخرى. وليس بالضرورة أن يكون الحل المطلوب في

[76] استئناف على الدعوة الإدارية 8101/15 من قبل جريوسوس تسيغته ضد وزير الداخلية .(28/8/2017) http://elyon1.court.gov.il/files/15/010/081/c29/15081010.c29.htm.

هذه الحالة القضم المطلق لحقوق مهاجري العمل، والذي يشتمل على انتهاك القيم الليبرالية للدولة، بل بالذات عن طريق توفير حل لسكان تلك الأحياء ومن ذلك، على سبيل المثال، عن طريق وضع خطط لتوزيع مهاجري العمل بشكل لا يشكل ضغطاً على أحياء معينة. وحتى أن القاضي ملتسار تطرق إلى ذلك على هامش القرار[77].

وتجد الفجوة في هذه المفاهيم تعبيراً عنها أيضاً في النقاش حول قضايا أخلاق الحرب. فأصحاب المفاهيم الليبرالية يؤكدون على أهمية احترام أخلاق الحرب مثل طهارة السلاح وتقليص الأضرار التي تلحق في زمن الحرب بالسكان المدنيين غير المتورطين في القتال. وفي المقابل هناك من يدعي أنه حتى يكون بالإمكان تطبيق المفاهيم القومية فإنه يجب إعطاء الأولوية المطلقة لأمن مواطني إسرائيل وجنود الجيش الإسرائيلي أكثر من القلق على العدو، وقبل كل شيء على المخرب نفسه، وكذلك على الاهتمام بالسكان المدنيين.

والنموذج الأبرز على ذلك هو الحوار الواسع الذي دار حول قضية اليئور ازاريا. صحيح أن الإجراءات الجنائية قد تركزت في نهاية المطاف على قضية ما إذا كان الجندي قد اعتقد أن المخرب لا يزال يشكل خطراً، إلا أن ما يهمنا في الموضوع هو بالذات الحوار الجماهيري حول قضية إذا ما كان من الصواب أم لا إطلاق النار عليه على افتراض أنه لم يكن يشكل خطراً، والآراء التي سُمعت حول الموضوع هي أن حكم أي مخرب هو الموت. وجرى تقديم الجهات التي دعت إلى ضبط استخدام السلاح على أنها نُخب معزولة، والتي تمنح الأفضلية لحقوق «المخرب» على حساب حقوق الجندي الذي وجد نفسه على مقعد الاتهام. وكذلك تم طرح إدعاءات بهذه الروحية ضد رئيس هيئة الأركان وعدد من كبار الضباط الآخرين، وكذلك ضد وزير الأمن السابق موشيه (بوغي) يعالون، الذين أكدوا على أن الجيش الإسرائيلي ملزم بالحفاظ على أخلاق الحرب وعلى طهارة السلاح. وقد تعرضت أقوالهم هذه لانتقادات شديدة وقُدمت على أنها بمثابة تخلٍ عن الجنود. وتلاقت هذه الانتقادات مع الرؤية التي ترى أن قيادة الجيش الإسرائيلي تتبنى وجهات نظر ليبرالية على حساب «الجنود البسطاء». ويمكن أن نرى نموذجاً آخر على غاية من الأهمية يجسد هذه الظاهرة في عنوان مقال في صحيفة «ماكور ريشون»: «جنود من المريخ، ضباط الزهرة». وقد ادعى كاتب المقال أن هناك انقساماً بين الجنود

---

77 المصدر السابق، البندان 6 - 5 من الحكم الذي أصدره القاضي ملتسار .

والضباط في الميدان وبين ما يشبه جيش «آخر»، والذي يضم كبار الضباط، الذين يريدون أن يكونوا «فلاسفة ومربين». وحسب قوله فإن هؤلاء لا يبثون على «الموجة الشعبية» نفسها التي يتكون الجيش منها. وهو يختتم مقاله بالقول إن المجتمع الإسرائيلي قد ضاق ذرعاً بالشرخ الآخذ بالازدياد بين الشعب والعسكريين الصغار نسبياً وبين طبقة كبار الضباط المعزولة عن الشعب[78].

هذا وقد تمت ملاحظة ظاهرة مشابهة في المداولات حول القضايا المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية للسكان الفلسطينيين. وكذلك في المداولات التي جرت حول خطة توسيع قلقيلية، وحول حلول الأزمة في غزة، وتبنّي العقوبات الجماعية في أعقاب الأحداث الإرهابية، وفي كل ما يتعلق بالعلاقة مع السكان المدنيين الفلسطينيين بشكل عام. وفي الكثير من الأوقات، يكون المستوى العسكري الأعلى هو العنصر الكابح الذي يضغط من أجل التخفيف عن السكان الفلسطينيين في مقابل معارضة المستوى السياسي. وكذلك الحال، في قضايا من هذا القبيل، تُسمع إدعاءات بأن المستوى العسكري العالي هو جزء من النُخب القومية التي تعمل على إرساء قيم ليبرالية.

أما في ما يتعلق بالسلوك خلال الحرب بالذات فإن المفاهيم القومية تبرر اتخاذ إجراءا ت مشددة ضد الجهات الإرهابية، بما في ذلك ضد البيئة المؤيدة للإرهاب أو الداعمة له، بالإضافة إلى استخدام القوة بشكل متساهل جداً. في الوقت الذي تحد المفاهيم الليبرالية من حرية العمل. والتعبير الذي يعكس هذا التحديد هو دولة تحارب «بيد مقيدة وراء الظهر» ضد جهات لا تتوانى عن استخدام أية وسيلة ممكنة. ومع ذلك فإنه من المناسب أن نشير إلى أن تطبيق المفاهيم الليبرالية خلال العمليات الحربية لا يعني «انتحار» الدولة. وعليه، وعلى الرغم من الجهود التي يقوم بها أصحاب النهج الليبرالي، فإنه ليست هناك نية لفرض القيود التي تمنع الدولة من اتخاذ الخطوات الضرورية للدفاع عنها[79]. ففي نهاية المطاف، الحديث لا يدور عن وجوب اختيار أمر واحد في ثنائية من القيم والمفاهيم المختلفة بل عن إيجاد التوازن المناسب بين القيم القومية، التي تجد

---

78 أريئيل شنبل،' جنود من المريخ، ضباط من الزهرة'، ماكور ريشون، 4 آب / أغسطس2017 ، صفحة .16

79 إستراتيجية الجيش الإسرائيلي، آب / أغسطس2015 ، انظر .https://goo.gl/MMHG7G :بنينا شرفيط باروخ،' مكون الشرعية في إستراتيجية الجيش الإسرائيلي'، ضمن :ميئير ايلران، غابي سيبوني وكوبي ميخائيل) محررون(،' إستراتيجية الجيش الإسرائيلي 'في مرآة الأمن القومي، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب،2016 ، صفحة .157

التعبير عنها في هذه الحالة بإعطاء حرية العمل القصوى لقوات الأمن، وبين القيم الليبرالية، التي تريد تقليص الأضرار الناجمة عن السلوك المستند إلى القوة وتغييره، وذلك من خلال الاعتراف بوجود حقوق حتى للطرف الثاني في الحرب، وللمدنيين التابعين للعدو.

الخلاف حول موقع الدين في الدولة

يرتبط الخلاف حول موقع الدين في الدولة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بقضية موقع القيم والمفاهيم الليبرالية، والعلاقة بينها وبين القيم الدينية والقومية. وعلى الرغم من أن معظم الجمهور في إسرائيل ليس متدنياً، إلا أن اليهودية مطبوعة عميقاً في المجتمع الإسرائيلي. وكما سبق القول فإن هناك تطابق تاريخي بين الدين اليهودي والشعب اليهودي. وهناك في إسرائيل توافق واسع لدى الغالبية اليهودية بأن الدولة هي دولة اليهود، أي دولة تضم هويتها السياسية القائمة مكون الرابط الثابت والملزم بالديانة اليهودية. وهذا النموذج لا يتصادم بحد ذاته مع النموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي لا يفرض بالضرورة الفصل الكامل بين الدين والدولة. في مقابل ذلك فإن حقيقة أن هناك بعض المجالات في إسرائيل يتم إملاؤها من قبل الدين – مثلما هو الحال في موضوع الوضع الشخصي حيث تُعطى الصلاحية هناك للمؤسسة الدينية – هذه الحقيقة تصطدم مع الرؤية الديمقراطية – الليبرالية التقليدية، والتي تشتمل في جوهرها على الحق في حرية اعتناق دين ما، وإلى جانب ذلك، حرية عدم اختياره[80].

وعلى المستوى الأعمق هناك توتر بنيوي بين «اليهودية»، التي تتضمن تفضيلاً لمن هو ابن الديانة اليهودية، وبين «الديمقراطية» و «الليبرالية»[81]. إضافة إلى ذلك فإن في الدين مكونات محافظة لا تنسجم دائماً مع أفكار الحرية الكاملة للفرد. وتبرز الفجوة بين القيم الليبرالية وبين الشريعة اليهودية في كل ما يتعلق بالنساء، وبجماعة المثليين جنسياً، وما إلى ذلك[82]. وإلى جانب ذلك يمكن أن نجد في اليهودية أيضاً مكونات ديمقراطية وليبرالية

---

80 بيني نوبيرغر، الديمقراطية الإسرائيلية، الجامعة المفتوحة، تل أبيب، 1998.

81 غيبزون وعوز - زيلتسبيرغر، الاسم موجود في الملاحظة 4 أعلاه، صفحة 310.

82 هذا هو أحد الأسباب التي تقف وراء النقد الموجه حول البند في الصياغة البديلة المقترحة لقانون القومية، والتي تضيف الجملة العبرية كمصدر قضائي والتي ستصدر المحكمة قرارها على ضوئها في حال وجود أي خلل) فراغ قضائي .(وتشكل هذه الإضافة تغييراً للقاعدة في قانون أسس القضاء1980 ، والتي تعيد إسناد الموضوع، في حال وجود أي خلل قضائي إلى مبادئ' الحرية والعدل والاستقامة والسلام الخاص بإرث إسرائيل 'فقط .

مثل: الحكم التمثيلي، وتبنّي قواعد الديمقراطية، ومشاركة كل المجتمع في إدارة نشاطاته ومؤسساته، والاهتمام العميق والواسع بحقوق الإنسان وكرامته، وغير ذلك[83].

هذا وقد برز خلال السنوات الأخيرة في الحوار العام في إسرائيل إدعاءان متناقضان، للوهلة الأولى، في ما يتعلق بمكانة الدين. فمن جهة أولى، هناك من يدعي باتساع نفوذ العالم الديني على حساب الفضاء العام في إسرائيل. ومن جهة ثانية، هناك من يقولون بوجود توجه متزايد للعلمنة في هذا الفضاء[84].

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الدراسات حول الرأي العام في إسرائيل تشير إلى أن الدين هو الفيصل الأهم لجهة علاقة الفرد بمجمل القضايا السياسية الأمنية، بما في ذلك التوازن بين المفاهيم القومية والليبرالية.

ويبدو أن التوتر بين الجانب الديني وبين تبنّي الليبرالية، يجد تعبيراً عنه في مجال الأمن القومي وبشكل خاص في ما يتعلق بنقاط التداخل بين المجتمع وبين الجيش الإسرائيلي[85]. وأحد تعبيرات هذا التوتر هو الجدل الدائر خلال السنوات الأخيرة بين الحاخامية العسكرية وبين سلاح التعليم حول التدخل في بلورة قيم الجيش الإسرائيلي وإكساب هذه القيم للجنود. وقد سُمعت إدعاءات حول أن الحاخامية العسكرية تحاول تعزيز المضامين الدينية، على سبيل المثال، عن طريق هيئة «الوعي اليهودي»[86]، في الوقت الذي يتبنى فيه سلاح التعليم نهجاً تعددياً يتضمن مضامين أكثر شمولية، من خلال التأكيد على مكون الإسرائيلية وليس على موضوع اليهودية بالذات. وعلاوة على ذلك فقد سُمعت أيضاً إدعاءات بأن نفوذ الحاخامات يتعدى، في بعض الأحيان، نطاق

---

83 في مقالها تحت عنوان' سكك حديدية إلى الحكم 'تشير أييلت شاكيد إلى أن التقاليد الديمقراطية التي تطورت في العصر الحديث تعتمد عملياً على اليهودية . وهذا كأحد الادعاءات المؤيدة للموقف القائل إنه لا يوجد تناقض بين دولة' يهودية 'ودولة' ديمقراطية .'انظر : شاكيد، الاسم موجود في الملاحظة 6 أعلاه، صفحة 51 - 52.

84 من ذلك على سبيل المثال، هناك من يشيرون إلى وجود الكثير من أماكن الترفيه المفتوحة أيام السبت، وأن الكثير من المطاعم غير الحلال تعمل في الفضاء العام .وحتى أنه يُسمع في أوساط المتدينين الادعاء بأن الهوية اليهودية لإسرائيل آخذة بالتآكل عملياً .انظر على سبيل المثال :يائير شيلغ،' جدل التدين – هل هذا ما يحدث فعلاً؟'، ماكور ريشون، 27 أيلول / سبتمبر 2017. https://goo.gl/KAdVAe.

85 هناك مجال آخر وهو تجنيد المتدينين في الجيش الإسرائيلي .وبما أن الحديث يدور في مجال مركب فإننا لن نعالجه في إطار هذه الدراسة .

86 لقد انتقل هذا الفرع مؤخراً من صلاحية الحاخامية العسكرية إلى صلاحية رئيس شعبة الطاقة البشرية .ويترأسه الآن شخص من قبل الحاخامية العسكرية .

الحاخامية العسكرية وهو ما ينعكس أحياناً في ما يشبه «التنافس» بين صلاحية القائد العسكري وبين صلاحية الحاخام بالنسبة للجنود المتدينين[87].

وهناك مجال بارز آخر يجد فيه هذا التوتر تعبيراً عنه، خلال السنوات الأخيرة، وهو يتعلق بخدمة النساء في الجيش الإسرائيلي والاحتكاك مع الجنود المتدينين. وعليه، وبسبب الخشية من الإساءة إلى مشاعر الجنود المتدينين، تُفرض قيود مختلفة على النساء في الجيش الإسرائيلي، وحتى أن بعضها موجود في الأوامر العسكرية مثل أمر «الخدمة المشتركة» (الذي حل محل أمر «الدمج المناسب»)[88]. ويمنح هذا الأمر الجنود المتدنيين في الخدمة الإلزامية، على سبيل المثال، إمكانية طلب عدم دمجهم في إطار ليس من جنس واحد، أو ألا يشاركوا في نشاط مع مجندات، أو الحصول على تدريب من مجندة والذي يوجد فيه خشية من الاتصال الجسدي، أو الانفراد بها، أو اللباس الفاضح. وهذا الأمر بحد ذاته ليس أمراً غير مقبول، إلا أنه قد يحول دون إدخال النساء إلى بعض المهام أو الأطر، وذلك حتى لا يتم إقصاء الجنود المتدينين أو الذين لديهم حساسية تجاه ذلك من هذه المهام والأطر. ويمكن في هذه الحالة أن نجد دوافع دينية، بالإضافة إلى الاهتمام بمشاعر الجمهور الديني، والتي من شأنها أن تتصادم بشكل مباشر مع حق النساء في التعامل باحترام وبالمساواة الكاملة. ومن الضروري هنا الحرص على التوازن بين الحقوق المتنافسة، بدون إعطاء أفضلية مطلقة لحقوق أحد الطرفين على حساب حقوق الطرف الآخر، مع بذل المحاولات الدائمة لتخفيف القيود المتعلقة بالنساء، وعدم السماح بتوسيعها بما يتعدى الضروري جداً.

ومع ذلك، وإلى جانب التشدد الديني في المجتمع المتدين، هناك أيضاً تيارات تُظهر مفاهيم أكثر تعقيداً مما كان عليه الحال في السابق، وذلك في محاولة لحل التناقض القائم داخل الدين في ما يتعلق بالمفاهيم الليبرالية. وصحيح أن الأصوات الليبرالية، في الحوار العام، تُسمع بشكل أقل مقابل الأصوات المحافظة، وهي تصطدم بمعارضة من الداخل، ولكن يبدو أن الحديث يدور عن عملية تدريجية وهامة. وإحدى الظواهر التي تجسد

---

87 هناك من يدعي بوجود تدخل من قبل الحاخامات بما يحدث في الجيش، وبشكل خاص في النشاط العملياتي، وهو ما يضع الجندي المتدين، في بعض الأحيان، في حالة توتر وانقسام بين منظومتين إشكاليتين له التزام حيالهما – الدين والجيش .انظر إلى التفاصيل على سبيل المثال، رؤوفين غال) محرر(، بين طاقية المتدينين والقبعة العسكرية :الدين والسياسة والجيش في إسرائيل، مودان، تل أبيب، 2012.

88 أمر الخدمة المشتركة، https://goo.gl/akn7f3.

التطورات الجارية في المجتمع الديني تتمثل في الارتفاع الواسع في حجم تجنيد الإناث المتدينات في الجيش الإسرائيلي. فقد اتضح أن عدد الإناث المتدينات في الجيش الإسرائيلي قد ارتفع بنسبة 250 % خلال ست سنوات. ووفق الإحصاءات لغاية 2017 فإن حوالي 30 % من الإناث المتدينات المكلفات قد التحقن بدفعات التجنيد الخاصة بهن. إضافة إلى ذلك فإنه إذا كانت غالبية النساء في السابق قد وصلت من الأوساط الليبرالية واختارت بشكل رئيسي العمل في سلاح التعليم فإنهن يصلن اليوم من مختلف أطياف الصهيونية الدينية، ويندمجن في مختلف المهام. وهذه الظاهرة آخذة في الازدياد وذلك على الرغم من الضغوط المضادة التي يمارسها الحاخامات[89]. وحتى أن هناك بعض الحاخامات الذين يسمحون بالتجنيد[90]. وتجسد الحملة المضادة[91] القوية، إلى درجة كبيرة، شدة المخاوف، وتثبت ازدياد قوة هذه الظاهرة.

وفي ما يتعلق أيضاً بالانقسام في الجانب الديني فإنه يجب تجنب حصر النقاش فقط بين أولئك الذين يحملون مواقف وقيماً معينة وبين الجهات الأخرى التي تريد انتهاك هذه القيم، ونوقف الأمر ببساطة عند هذا الحال لنريح أنفسنا. إذ أن لكل من الطرفين مواقف أخلاقية[92]. ومن ذلك، على سبيل المثال، فإن تبنّي سياسة تنتهك حقوق النساء باسم الدفاع عن القيم الدينية يتجاهل حقيقة أنها تلحق الضرر بالقيم الليبرالية الأساسية للمساواة بين النساء والرجال. ويجب أن يتم وضع التوازن انطلاقاً من نظرة المساواة الأساسية بين كل هذه القيم وليس من نقطة الانطلاق التي تفضل أحدهما على الأخرى. وعليه فإن المفتاح للتوازن السليم هو في اهتمام الدين بعالم المفاهيم والمعتقدات الخاصة بكل طرف.

---

89 عاموس هرئيل، ' تهديد السايبر الداخلي'، هآرتس، تشرين الأول / أكتوبر 2017 ، صفحة 3.

90 وحتى أنه قد صدر مؤخراً الدليل :كيف تؤدين خدمتك بسلام – تشريعات وقوانين للمجندة المتدينة والذي كتبه إيلي ريف، وهو حاخام في مدرسة التأهيل العسكرية للإناث .وترتبط هذه الظاهرة باتجاه الازدهار العام للتيار النسوي الديني .انظر :حين ارتسي – سرور، ' المرآة المقاتلة، من تقرأ'، يديعوت احرونوت، ملحق السبت، 8 أيلول / سبتمبر 2017 ، صفحة 32. - 32

91 انظر على سبيل المثال :كوبي نحشوني، " الحاخام الرئيسي' :تجنيد الفتيات؟ فقط من أجل الطبخ والغسيل"'، يديعوت احرونوت، 11 كانون الأول / ديسمبر 2016، .2016, http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4891067,00.html كوبي نحشوني ويوآف زيتون، " ليبرمان ضد خطاب' غير الحاميات 'الخاص بالحاخام' :سنعيد النظر في مكانته"'، Ynet ، 7 آذار / مارس 2017 ،http://www. ynet.co.il/articles/0,7340,L-4932200,00.html.

92 يوفال ناح هراري، ' الحقيقة العلمانية'، يديعوت احرونوت، 31 آب / أغسطس 2017. https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-5010322,00.html.

النقاش حول مكانة محكمة العدل العليا

يتضح مما ورد ذكره إلى الآن أن الخلافات الحقيقية القائمة في الدولة في مجال الأمن القومي تنبع من المفاهيم المختلفة حول التوازن السليم بين القيم اليهودية والقومية وبين القيم الديمقراطية والليبرالية. وترتبط هذه الخلافات بجدل آخر متمم يدور حول مكانة مختلف اللاعبين على الساحة العامة، والذين يُنظر إليهم على أنهم أصحاب دور في تحقيق القيم الليبرالية والحفاظ عليها، وفي مقدمتها المنظومة القضائية، التي سيتم البحث فيها لاحقاً، ووسائل الإعلام (التي يخرج البحث فيها عن إطار هذه الدراسة).

وقد وجد هذا الجدل تعبيراً بارزاً عنه، خلال السنة الأخيرة، في النقاش الصاخب حول دور ومكانة محكمة العدل العليا. إذ يتم توجيه النقد الشديد إلى هذه المحكمة لأنها تدافع عن القيم والمفاهيم الليبرالية، التي تعبر عن رؤيتها، بشكل يعطل تطبيق سياسة الحكومة التي تريد العمل على تحقيق القيم القومية. وقد جاءت مثل هذه الأقوال بشكل واضح جداً على لسان الوزير ياريف ليفين الذي قال: «لقد اتضح بشكل جلي، لمن كان لا يزال يساوره أدنى شك، بأن القضاة في محكمة العدل العليا يحضرون إلى قاعة المحكمة أجندة شخصية سياسية يسارية، وهو الأمر الذي وجد تعبيراً عنه في أحكامهم التي تلحق الضرر، بشكل متكرر، بالمستوطنين وبمشروع الاستيطان»[93]. ووجد التآكل في مكانة محكمة العدل العليا تعبيراً عنه أيضاً في استطلاعات الرأي التي تشير إلى تراجع حاد على مستوى ثقة الجمهور بها. ومن ذلك، على سبيل المثال، حظيت محكمة العدل العليا في عام 2000 على ثقة أكثر من 80 % (وهي نسبة تشبه النسبة التي حصل عليها الجيش الإسرائيلي)، في الوقت الذي تراجعت فيه الثقة هذا العام إلى 58 % فقط[94].

وكفعل ناجم عن هذه النظرة لمحكمة العدل العليا يمكن أن نرى نوعين رئيسيين من التحركات. الأول يتمثل في محاولة فرض قيود على صلاحيات المحكمة وإلغاء التشريعات والتدخل في القرارات السياسية. والثاني، محاولات التأثير على تركيبة القضاة وإدخال قضاة إلى المحكمة من أصحاب الرؤى والمفاهيم المحافظة

---

93 انظر يائير التمان،" شاكيد' :المنظومة القضائية هي جزء من الاستيطان'"، إسرائيل اليوم، 26 أيلول / سبتمبر2017 ، http://www.israelhayom.co.il/article/506269.أقوال الوزير ليفين جاءت كرد على قرار رئيسة محكمة العدل العليا بعدم إرسال ممثل عنها للمشاركة في احتفال لإحياء حفل بمناسبة مرور خمسين عام على الاستيطان في يهودا والسامرة .

94 تجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين يمتلكون الثقة في أوساط مؤيدي اليمين هي أقل مما هي عليه في أوساط مصوتي اليسار .انظر :تامار هيرمان وبعض الزملاء، مقياس الديمقراطية الإسرائيلية2016 ، .https://www.idi.org.il/media/7799/democracy-index-2016.pdf

والقومية. وفيما يتعلق بنقاشنا فإنه يكفي أن تشير إلى أن هذا الموضوع يشكل تجسيداً آخر للصراع الدائر بين المفاهيم القومية والليبرالية في الدولة، والذي يشتمل على صراع فرعي ضد الجهات التي يُنظر إليها على أنها تعمل على تطبيق المفاهيم الليبرالية على حساب المفاهيم القومية.

وتتمثل الخشية الرئيسية من الخط الذي يسير وفقه النقاش العام في هذا الموضوع في أن النقد الموجه إلى محكمة العدل العليا، مهما كان محقاً، سيؤدي إلى نتائج تقضي على القدرة على إقامة آليات للتوازن وللضوابط الكابحة، وكذلك للرقابة الخارجية، على الحكم، والتي هي عناصر حيوية في الحفاظ على النظام الديمقراطي. وتجد هذه الخشية تعبيراً عنها في الخطاب الذي ألقاه الرئيس ريفلين في الجلسة الافتتاحية للدورة الشتوية للكنيست الـ 23 في تشرين الأول / أكتوبر 2017، إذ حذر ريفلين في خطابه من المحاولة المستمرة لإضعاف حماة الديمقراطية الإسرائيلية، بما في ذلك محكمة العدل العليا.

إن خسارة محكمة العدل العليا بوصفها حامية الديمقراطية الإسرائيلية هو أمر خطير جداً على مستقبل إسرائيل. فالديمقراطية في جوهرها تعتمد على فكرة الفصل بين السلطات، وعلى التوازنات وعلى الضوابط، التي تهدف إلى ضمان ألا يؤدي حكم الأغلبية إلى تقويض أسس الديمقراطية. وهذه الفكرة متضمنة في مصطلح «الديمقراطية المدافعة عن نفسها»، والنموذج الأشد تطرفاً في أهمية هذه الفكرة هي بطبيعة الحال نظام الحكم النازي، الذي تم انتخابه بطريقة ديمقراطية. ويمكن أن نرى في الوقت الراهن الخطوات التي يتم اتخاذها من قبل الرئيس اردوغان في تركيا بوصفها تجسيداً آخر لإمكانية أن يقضي نظام منتخب بصورة ديمقراطية على حماتها، ليقوم بعد ذلك، دون أن يكون هناك من يستطيع وقفه، بضرب أسس الديمقراطية في الدولة.

وفي ضوء هذا، ربما يكون من المناسب والمبرر إجراء نقاش بالحجم الصحيح من النقد الموجه للقضاء، كما أنه من المشروع الاختلاف مع قسم من قرارات محكمة العدل، إلا أنه من الضروري أيضاً ضمان ألا يؤدي النقاش إلى تقويض صلاحية محكمة العدل العليا بالذات، وكذلك رفض فكرة وجود النقد القضائي بحد ذاته. وقد وردت أقوال بهذه الروحية في خطاب الرئيس المذكور أعلاه حيث قال: «هناك فجوة عميقة بين المحاولة المسؤولة والشجاعة، بعد سنوات طويلة، لتحديد الثغرة في العلاقات بين السلطتين التشريعية القضائية، ولتحديد النقد القضائي، وطرح الأسئلة حول آلية التعيينات، والسعي إلى تركيبة متنوعة وتمثيلية من القضاة، وبين

المحاولة لممارسة التهديدات على محكمة العدل العليا، وإضعافها كمؤسسة، وعملياً لدعوة الجمهور للخروج على صلاحياتها وقراراتها»[95].

مدلولات وتوصيات

إن المجتمع الإسرائيلي منقسم ويعاني من شروخ بوجود خلافات حقيقية. ويشكل المجتمع غير المتجانس، بحد ذاته، ثروة لإسرائيل. ومن ناحية ثانية فإن ردم الهوة بين هذه الخلافات هو، من بين أمور كثيرة، مصلحة أمني وذلك لأن المجتمع المتشظي والمستقطَب يؤثر على المناعة القومية وعلى قدرة مواجهة التحديات الأمنية. وتستند الخلافات الرئيسية في مجال الأمن القومي، إلى درجة كبيرة، على النقاش المبدئي في أوساط الجمهور الإسرائيلي في موضوع التوازن المناسب بين المفاهيم القومية والدينية، وبين المفاهيم الديمقراطية الليبرالية. ويمكن لإدراك مركزية الاعتبار الأخلاقي في الخلافات الأساسية أن يفسح المجال أمام نقاش عام جدي، أكثر اتزاناً، حول هذه الخلافات.

ويتضح من التحليل أن الفجوات بين مختلف المفاهيم كبيرة، ومن المشكوك فيه إذا ما كان بالإمكان التوصل إلى نبوءة مشتركة مقبولة على كل الجمهور. ومع ذلك فإن تهميش النقاش الأخلاقي لا يساهم بالضرورة في ردم الهوة بين الفجوات. ومن أجل إجراء نقاش هام وأخلاقي فإنه من الضروري بالذات إظهار مختلف المفاهيم والتعامل بشكل صريح مع القيم المختلفة التي توجه أجزاء مختلفة في الجمهور.

وحتى تكون هناك فرصة لردم الهوة بين الخلافات والفجوات فإنه مطلوب من كل الأطراف أن توافق، كنقطة للانطلاق، على أن كل المواقف المختلفة تستند إلى رؤى أخلاقية شرعيّة، وأن الأصوات التي تنسب إلى طرف واحد فقط الاعتبارات «الأخلاقية»، والتي تجرد المجموعات الأخرى، بدون سابق إنذار، من منظومتها الأخلاقية إنما تحول دون إجراء حوار عميق يفسح المجال أمام رأب الصدع بين أصحاب الآراء المختلفة. وعليه فإنه من المناسب الامتناع عن المواقف المتعالية من قبل الطرفين تجاه بعضهما البعض، وليس المقصود هنا أن يتم التسليم بمواقف الهوامش المتطرفة لكل واحدة من الجماعات، أي المواقف التي هي عنصرية، بشكل

95 خطاب الرئيس ريفلين، تشرين الأول / أكتوبر 2017، https://www.haaretz.co.il/st/inter/Hheb/images/rivlin.pdf.

فاقع، ومناهضة للصهيونية، أو مناهضة للدين. ومع ذلك فإن هناك مجموعة واسعة من المفاهيم القومية الليبرالية الشرعية، حيث يجب أن يكون التركيز على التوازن بينها.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن الأطراف التي تمثل مواقف تعتمد على مفاهيم أقل ليبرالية تنظر إلى مواقفها على أنها مواقف أخلاقية، أو أنها تختار تبهيت المستوى الأخلاقي للنقاش. وعليه فإنه في الكثير من الأحيان، وبخاصة خلال البحث عن الحل المناسب للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، يتركز النقاش بوصفه نقاشاً بين جانب موجه بواسطة الأخلاق وجانب موجه بواسطة اعتبارات نفعية. وهذا التأطير لا يفسح المجال أمام توضيح الخلافات من منطلق المساواة بين أصحاب الآراء المختلفة.

ويبدو، في اللحظة الزمنية الراهنة، أن المفاهيم القومية تحظى بتأييد أوسع، إلى درجة انجراف القيادة السياسية والجمهور الواسع في إسرائيل باتجاه نتيجة يمكن لها أن تؤدي إلى إبطال الطابع الليبرالي للدولة. ويعبر الجمهور المؤيد للمفاهيم القومية عن ذلك بشكل غوغائي وحاد. كما يعبر السياسيون المحسوبون على هذا التوجه، بما ينسجم مع ذلك، عن مواقف معادية لليبرالية بالذات، وهم يدفعون بذلك إلى تشدد المواقف القومية بين الجمهور. ويتم القيام بهذه الخطوات بدون إجراء نقاش موضوعي حول معنى التخلي عن القيم الليبرالية بالنسبة لإسرائيل. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الجهات المعتدلة، في أوساط المستوى السياسي والجمهور الإسرائيلي، تتهرب من تقديم نفسها بوصفها تعمل على تحقيق القيم الليبرالية، وهي بذلك تساهم في ترسيخ الرؤية القائلة بأن الحديث يدور فعلاً عن قيم ومفاهيم تتناقض مع المصلحة القومية.

إن التخلي عن المفاهيم الليبرالية، والتآكل في القيم الديمقراطية، للدولة هو خطوة مقلقة وذلك لأنها تشكل انحرافاً عن النبوءة التي تم وفقها إقامة هذه الدولة، على النحو الذي تم التعبير عنه في وثيقة الاستقلال. فالدولة غير الليبرالية، أو الدولة غير الديمقراطية، ستشكل في نظر الكثيرين موتاً للفكرة الصهيونية، بما لايقل عن الدولة غير اليهودية. وتداعيات مثل هذا الواقع على تركيبة المجتمع الإسرائيلي وعلى طابعه كبيرة جداً.

كما يوجد للتخلي عن القيم الديمقراطية تداعيات على الأمن القومي على المستوى النفعي. فأولاً، يمكن أن يكون لذلك تأثير سيء على العلاقات الخارجية لإسرائيل، وعلى التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى التعاون القائم مع دول غربية أخرى[96]. فوجود القيم المشتركة بين هذه الدول، وفي مقدمتها

96 تجد أهمية هذا المكون للأمن القومي تعبيراً عنها في إستراتيجية الجيش الإسرائيلي، الاسم موجود في الملاحظة 26 أعلاه، صفحة 9.

الولايات المتحدة الأمريكية، وبين إسرائيل هو أحد الأركان الأساسية للعلاقات معها. إذ تشكل القيم الليبرالية عنصراً مركزياً في هوية الولايات المتحدة الأمريكية[97] ومعظم الدول الغربية. ومن شأن الإضرار بالعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن يؤدي، مع مرور الأيام، إلى فقدان هذا الحلف الإستراتيجي. وثانياً، إن القيم الليبرالية هي أمر مركزي في رؤية غالبية يهود الشتات وخصوصاً للجاليات الأهم في الولايات المتحدة الأمريكية، التي يمكن لتأييدها لإسرائيل أن يتراجع إلى درجة كبيرة إذا ما بدى أن إسرائيل قد تخلت عن هذا العالم من القيم.

ومن ناحية ثانية، فإن التخلي عن القيم الليبرالية هو أمر خطير أيضاً خاصة وأنها تشكل عنصراً يخلق الارتباط التاريخي للشعب اليهودي معها. ويساهم هذا الارتباط في خلق التضامن الداخلي، والاهتمام والرغبة، في الوحدة. وعلاوة على ذلك فإن الاستعداد للتخلي عن المصالح الشخصية من أجل تحقيق المصلحة القومية يعتمد على القيم القومية. وهذا الاستعداد هام، بشكل خاص، في الدولة التي تواجه بشكل دائم تهديدات خارجية جدية – وهو الواقع الذي يتطلب وجود جيش قوي، يعتمد على جنود مستعدين للتضحية بحياتهم من أجل الدولة.

وهناك نقطة هامة أخرى وهي أن التخلي الكامل عن القيم القومية أو عن القيم الديمقراطية – الليبرالية في الدولة، من خلال تفضيل مطلق للقيم المنافسة، من شأنه أن يؤدي إلى أن ظهور أقسام في أوساط الجمهور غير قادرة على العيش في إطار هذه الدولة، وذلك بسب التصادم البنيوي بين المفاهيم المختلفة. ومن شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى مغادرة البلد من قبل كل من يشعر بأن الدولة قد فقدت معناها بالنسبة له. وعلاوة على التداعيات من الناحية الديمغرافية، فإن الأمر قد يتسبب بمغادرة مراكز القوى في المجتمع، سواء كان أولئك في المجال الروحي أو في المجال الثقافي أو التجاري. وتطور كهذا قد يؤدي إلى تدهور الدولة، وإلى الإضرار، في نهاية المطاف، بالأمن القومي الذي يعتمد، من بين أمور كثيرة، على التفوق التكنولوجي لإسرائيل وعلى الاقتصاد المستقر وعلى المجتمع القوي والمتماسك.

---

97 صحيح أن انتخاب دونالد ترامب يشير، للوهلة الأولى، إلى ضعف المفاهيم الليبرالية، إلا أنه من الصعب التقدير إذا ما كان هذا التوجه سيستمر لفترة زمنية طويلة .وعلاوة على ذلك فإن القيم الليبرالية مغروسة في النهج الأمريكي، والذي غالباً ما يقيّد يد الرئيس، في الكثير من الحالات، وهو يحاول العمل ضد هذه القيم. انظر على سبيل المثال: Alex Wagner, "Trump Battles Constraints on His Power", The Atlantic, November 10, 2017 https://www.theatlantic.com/politics/archive/2017/11/trump-battles-constraints-on-his-power/545486/.

والنتيجة هي أن هناك حاجة للحفاظ سواء على القيم القومية وعلى طابع الدولة بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي، وسواء على القيم الديمقراطية والليبرالية. والنقطة الرئيسية هي أن الحديث لا يدور على اختيار أمر من بين ثنائية من القيم المتناقضة. ومن المناسب أن يركز التحليل والنقاش على التوازن بين القيم المختلفة، بدون تجاهل أي منهما بشكل مطلق.

هذا ويلعب المستوى السياسي دوراً رئيسياً في الفرصة لإجراء نقاش أخلاقي عميق يهدف إلى ردم الفجوات والخلافات. وفي ضوء مركزية هذا الدور فإنه يمكن له أن يكون عنصراً يعمق الخلافات والفجوات، كما يحدث في أوقات متقاربة في الواقع العملي. ومن المتوقع من القيادة المسؤولة ألا تقوم بالتضحية بقيم الدولة القومية والديمقراطية من أجل إنجازات سياسية. وبخاصة أنه يمكن للتغييرات التي تتسبب في تآكل المبادئ الديمقراطية، وتضر بقوة المدافعين عنها، أن تكون غير قابلة للعكس، إذ أنه سيكون لدى كل حكومة في المستقبل الذريعة، مهما كانت صغيرة، لتفرض من جديد القيود التي كانت قد ألغيت سابقاً.

ومن الواضح أنه يجب في إطار المداولات التي تهتم بالمجالين الأمني والسياسي، والتي تركز على الساحة الخارجية، إجراء نقاش مبدئي يتم فيه تحديد أهداف ومصالح الأطراف المختلفة، وأن تستنبط منه الخطوات على المستوى التكتيكي. وهذا النوع من التحليل ضروري أيضاً عندما نقوم بدراسة الجدالات الجارية في الشأن الداخلي. ويبدو أن النقاش في هذا المجال يدور اليوم على المستوى التكتيكي فقط. ويمكن لفهم القيم التي توجه كل الأطراف ذات العلاقة، أن يؤدي إلى فهم إستراتيجي أفضل للواقع، ويفسح المجال أمام إيجاد توازن سليم، يحاول الجَسْر فوق شتى الخلافات في المجتمع الإسرائيلي.

خلاصة التقرير

عشرة محدِدات .. عشرة تحديات .. مشاكل وتوصيات

عاموس يادلين[98]

بعد مرور سبع سنوات على اندلاع الاضطرابات في الشرق الأوسط، وبعد سنتين من التوقيع على الاتفاق النووي بين الدول العظمى وإيران، تتضح الخطوط العامة للواقع الآخذ في التشكل في المنطقة – اللاعبون والخصومات والشراكات والجبهات وموازين القوى وسلوك الدول العظمى الكبيرة. وبعد مرور حوالي سنة على ولاية الرئيس دونالد ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أيضاً أن خصائص هذه الإدارة قد تركت آثارها على الساحة الداخلية والساحة الدولية والشرق الأوسط. كل هذه الأمور تساعد في بلورة البيئة الإستراتيجية الراهنة لإسرائيل وبلورة فضاء البدائل الخاصة بها لجهة السياسة التي يجب أن تنتهجها من أجل تحقيق مصالحها الجوهرية. وعلى أبواب السنة السبعين «لاستقلال إسرائيل»، فإن ميزان الأمن القومي الخاص بها هو ميزان إيجابي ومتين جداً، إلا أنه بدأت تظهر في بيئتها المحيطة بعض التغييرات التي تنطوي على العديد من التحديات، وعلى العديد من الفرص الهامة، على حد سواء.

عناصر البيئة الإستراتيجية

إسرائيل قوية ومستقرة وحدودها هادئة:

عام 2017 تم الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري في الشرق الأوسط وعلى قدرتها الردعية في وجه أعدائها، ومن بينهم تنظيمات غير حكومية، وشبه حكومية بما في ذلك حزب الله وحماس و«داعش»، القريبة من حدودها. وهذا الردع الذي يتغذى من عبر ودروس المعارك السابقة بين هذه التنظيمات وإسرائيل، ومن ممارسة الجهوزية الإسرائيلية للعمل وجبي ثمن باهظ من خصومها، حتى لو كان ثمن ذلك هو التصعيد. هذا

[98] رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً، ورئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي منذ عام2011

الردع يفسر الهدوء القائم على الحدود: أحد عشر عاماً في الشمال، وثلاثة أعوام في الجنوب. وقد اجتاز الردع الإسرائيلي الاختبار أيضاً في امتحان النشاط المتزايد ضد نقل السلاح إلى حزب الله وضد الأنفاق على الجبهة الجنوبية، حيث إن إسرائيل، وعلى خلاف الحذر الذي ميز سلوكها خلال العقد الأخير، أعلنت مسؤوليتها عن هذا النشاط. كما أن توازن القوى غير العسكري هو إيجابي أيضاً: فعلى خلفية الخراب والدمار والتحديات الاقتصادية الواضحة في محيطها، فإن الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد قوي ومستقر، ويفسح المجال أمام تحمل الأعباء والاحتياجات الأمنية، حتى أن اقتصادها تحول إلى مركز للجذب ونموذجاً يُحتذى به، وذلك بسبب الحداثة القائمة في مجالات الصناعات الدقيقة (الهاتيك) والسايبر والزراعة، والريادة في التجارة والأعمال. وعلى الرغم من التأثير السلبي للسياسة التي تنتهجها إسرائيل في القضية الفلسطينية فإنها قد نجحت في الحفاظ على علاقاتها الخارجية على الساحة الدولية وتطويرها، وخصوصاً مع الدول العظمى.

الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة ترامب:

إن إدارة الرئيس ترامب هي إدارة صديقة ومتعاطفة مع إسرائيل، وهي تتقاسم معها رؤية مشتركة حول معظم نقاط تقدير الوضع الإستراتيجي في الشرق الأوسط. إلا أن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يواصل تآكله، كما أن مكانتها الدولية آخذة بالضعف. ويمكن هنا أن نشير بشكل إيجابي إلى جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية علاقاتها مع حلفائها الرئيسيين في المنطقة – المملكة العربية السعودية ومصر وإسرائيل، وكذلك التعامل مع إيران بوصفها العدو الرئيسي والتهديد على استقرار المنطقة الذي يجب لجمه. وكذلك للنشاط الذي مارسته ضد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، إضافة إلى دعمها الدبلوماسي لإسرائيل في مجلس الأمن وفي المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، واعتراف الرئيس ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل.

وفي مقابل ذلك فإنه من غير الواضح، إلى الآن، موقف الإدارة الأمريكية الذي يتراوح بين الميل إلى الانعزال والتركيز على المشاكل الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية وبين الجدل حول ضرورة تعزيز قوتها العسكرية واستعدادها لاستخدام القوة المفرطة ضد خصومها في العالم. فالإدارة الأمريكية لم تبلور بعد إستراتيجية شاملة لتحقيق الأهداف التي وضعتها هي نفسها، ولم تُبدِ استعدادها للعمل بما يتجاوز الاستعداد الذي أبدته إدارة أوباما السابقة. ويتركز جل اهتمام الإدارة على الأزمة مع كوريا الشمالية، وعلى جهود سن التشريعات الجديدة،

وعلى التحقيقات في قضية «روسيا غيت»، في الوقت الذي تعاني فيه مؤسساتها وهيئاتها القيادية من الضعف، وتعاني من الشغور في العديد من مفاصلها. كما أن قدرتها على إدارة العديد من القضايا المعقدة بشكل متوازٍ، ولمدة طويلة، هي قدرة محدودة. وفي الشرق الأوسط، فإن هدف السياسة (الأمريكية) الرئيسي المتمثل في القضاء على «الدولة الإسلامية» في كل من سورية والعراق هو بات تحقيقه وشيكاً. ويبدو أنه يزداد الإغراء في واشنطن لإعلان «النصر» في هذا السياق، والتخلي عن الالتزامات المبالغ بها في المنطقة. وعلى إسرائيل أن تأخذ في حساباتها الفجوة الواسعة بين الخطاب الإيجابي في وجهة نظر الإدارة وبين النشاطين السياسي والعسكري اللذين لا يتجاوزان الحدود الدنيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستقطاب على الساحة السياسية الأمريكية الآخذ في الازدياد، والقرب المفرط لإسرائيل من الرئيس، يثيران المصاعب في طريقها لتكون قضية الحزبين، أي قضية تهم كلا الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتستفيد من العلاقة معهما. كل ذلك يعزز من المخاطر عليها وذلك عندما تنقلب رحى الساحة السياسية من جديد لمصلحة الحزب الديمقراطي. ويجب التأكيد في هذا السياق أيضاً على الفجوة الآخذة في الازدياد بين إسرائيل وبين اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين هم في معظمهم من المعارضين لترامب، وخصوصاً على خلفية سياسة الحكومة الإسرائيلية في قضايا الدين والدولة والمجتمع المدني. حتى أن هذه الفجوة آخذة في الاتساع وذلك بتشجيع من قبل الجهات العاملة على سحب الشرعية عن إسرائيل، وجهات معادية للسامية، التي تزداد نشاطاتها تطوراً، وتتوجه إلى جماهير مستهدَفة جديدة، وتعمل على إلحاق ضربة بعيدة المدى بمكانة إسرائيل وبالأمن الشخصي لليهود.

روسيا هي المنتصر الأكبر في الشرق الأوسط خلال السنتين الأخيرتين:

بالذات، على خلفية ضعف روسيا النسبي في المجالات الاقتصادية والعزلة السياسية بسبب ضم شبه جزيرة القرم، والحرب في أوكرانيا، استطاعت روسيا ترسيخ موقعها في الشرق الأوسط بفضل خطواتها في سورية. فتدخلها العسكري في الحرب في سورية، قبل حوالي عامين، على الرغم من محدوديته إلا أنه بقوة عالية، وأدى إلى تغيير وجهة المعركة. وقد تمكنت روسيا من تحقيق كل أهدافها وذلك عن طريق التدخل المحسوب في سورية، والذي أثبت أنه يوجد، في بعض الأحيان، حل عسكري للأمور – إذا ما عرفنا كيف نستخدمه بشكل صحيح، وبتصميم. فقد تمكن الأسد، حليفها، من العودة للسيطرة على معظم الأراضي السورية، كما أن روسيا

قد حققت لنفسها موقع الريادة بوصفها اللاعب السياسي الرئيسي المؤثر على الساحة السورية وعلى استقرارها، وذلك من خلال إضعاف الولايات المتحدة الأمريكية ودفعها للانسحاب. بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكرية بحرية وجوية في الأراضي السورية تمكنها من السيطرة الإستراتيجية عليها لأجيال قادمة. وكل هذا دون أن تغرق في «مستنقع مهلك»، على النحو الذي كان الرئيس أوباما يتوقع حدوثه. وقد نجحت روسيا في الحفاظ على علاقات طيبة مع كل اللاعبين في الشرق الأوسط، حتى وإن كانت تسود بينها عداوة مريرة: إيران والمملكة العربية السعودية، إسرائيل والفلسطينيون، تركيا والأكراد، ومصر وقطر. وعلى الساحة الدولية، تستفيد روسيا من الفراغ الإستراتيجي الآخذ في الاتساع والذي تتركه لها إدارة ترامب بسبب التضافر بين سياسته وبين شلل منظومات الإدارة الأمريكية، على خلفية التحقيقات حول اتصالاته مع الحكومة الروسية وتدخلها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وعلاقات إسرائيل مع روسيا معقدة: فعلى المديين القصير والتكتيكي تنجح إسرائيل، عن طريق الحوار الإستراتيجي وقنوات التنسيق العملياتية، تنجح في الحافظ على حيز معين للعمل لها في سورية بدون أي احتكاك مع القوات الروسية، وهي تتقاسم معها المصلحة الأساسية في استقرار الساحة وإبعاد الصراعات. ومع ذلك فإن هناك تصادماً في المصالح الجوهرية بين إسرائيل وبين روسيا التي تفسح المجال، بل وتمنح الغطاء، لتعزيز قوة إيران ووكلائها في سورية، وهي التي تسعى إلى إضعاف الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها. كذلك الحال تواصل روسيا، على الساحة الدولية، دعم المواقف الفلسطينية التقليدية. واتضح أنه لا تزال أمام من كان يأمل في أن تستخدم روسيا حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار معادٍ لإسرائيل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا تزال أمامه فترة طويلة من الانتظار.

الصين، قوة عظمى على صعيد الاقتصاد والبنى التحتية، مع حضور إستراتيجي متدنٍ:

تضع الصين نفسها كلاعب رائد ومسؤول في المنظومة الاقتصادية العالمية وفي المؤسسات الدولية، في الوقت الذي يدور فيه تنافس اقتصادي واضح بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وينصب جل الاهتمام الصيني على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يشتد هناك التنافس بين الدول العظمى. وفي الشرق الأوسط تعتزل الصين مهمة رسم المشهد السياسي – الأمني، وتحمّل الأعباء العسكرية والسياسية لهذا المشهد لكل من

روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي تستمر فيه هي بالتركيز بشكل أساسي على الشق الاقتصادي وعلى إدارة دبلوماسية رمزية، وتكتفي بمشاركة عسكرية ضئيلة جداً في بعض المهام الدولية المتفق عليها مثل قوات حفظ السلام والعمليات ضد القراصنة. وعلى غرار السياسة الروسية في الشرق الأوسط فإن السياسية الصينية تقوم على علاقات متوازية مع كل عناصر القوة المناسبة الموجودة في المنطقة، بما في ذلك مع الصقريين من بينها مثل المملكة العربية السعودية وإيران. وكذلك تقيم الصين علاقات مع إسرائيل، بصفتها مصدراً هاماً للابتكار وللتكنولوجيا. وموقف الصين في القضايا موضع الخلاف بين إسرائيل وبين جيرانها هو موقف داعم للجانب العربي – الإسلامي، وكذلك هو الحال فيما يتعلق بأسلوب تصويتها في المؤسسات الدولية. ومع ذلك فإن هناك العديد من الخطوات التي تحمل تباشير التغيير في سياستها في المنطقة: مصالح الصين في المنطقة من خلال الاستثمارات والمشاريع وحجم العمال الصينيين، كل هذه الأمور آخذة في الاتساع والتجذر. وتنضم إليها حاجة الصين إلى موارد الطاقة، واهتمامها بطرق الملاحة. وهناك «مشروع حزام واحد» (طريق الحرير الجديد) وهو ذو بنية تحتية إستراتيجية تجسد فرصة التدخل الصيني المتعاظم في اقتصاد المنطقة وفي بناها التحتية. وتتضمن الأهداف الصينية، على النحو الذي جرى التعبير عنه مؤخراً، تحولها إلى دولة عظمى عالمية وبحرية تمتلك قوات مسلحة حديثة تمكنها من الدفاع بنفسها عن مصالحها في العالم. وإلى جانب القاعدة العسكرية الأولى التي أقيمت خارج الصين، في جيبوتي، هناك توجه للتصدير الأمني من الصين إلى الشرق الأوسط، مع التركيز على المنظومات «التخصصية» مثل الطائرات المسيّرة، وذلك بما ينسجم مع توجهات بناء قوة الجيش الصيني والصناعات العسكرية. وعليه من الممكن الافتراض أنه سيطرأ ارتفاع طفيف على مستوى النشاط الصيني السياسي في المنطقة. وفي رؤية متعددة السنوات في المستقبل، سيطرأ ارتفاع في التأثير الصيني العسكري – الأمني على البيئة الإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، حتى وإن كان ذلك وفق «الخصائص الصينية» وليس وفق الأسلوبين الروسي والأمريكي. ويوجد لإسرائيل اليوم تأثير محدود، إذا كان هناك مثل هذا التأثير أصلاً، على المواقف السياسية للصين في القضايا المتعلقة بها، وإلمام متدنٍ بسياستها بشكل عام، وفي المنطقة بشكل خاص.

إيران والقضية النووية:

على الرغم من عداء إدارة الرئيس ترامب للاتفاق النووي مع إيران، وعلى الرغم من أنها قد وصفته بأنه «أسوأ ما رأته على الإطلاق»، فإنه قد تمت المحافظة على الاتفاق خلال السنة الأخيرة من قبل جميع الأطراف. والرئيس لم يُخرج الولايات المتحدة الأمريكية منه، حتى لو أنه لم يؤكد أن إيران تنفذ بنوده أو أنه يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم نقل اتخاذ القرار في الموضوع إلى الكونغرس، ونجحت جهات في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أوساط حلفائها، والتي تعتقد بأن إلغاء الاتفاق سيتسبب بالضرر أكثر من الفائدة، نجحت تلك الجهات في إقناع الإدارة ببذل المحاولات لتحسينه. وفي خطابه في 13 تشرين الأول / أكتوبر أكد الرئيس ترامب على ضرورة مواجهة سلبيات الاتفاق وفي مقدمتها: بند «غروب الشمس» الذي يرفع معظم القيود عن إيران، ونوعية الرقابة على المواقع (الإيرانية) غير المعلن عنها، وموضوع مجموعة الأسلحة وقضية الصواريخ الباليستية، وهي المواضيع التي بقيت غامضة في قرار مجلس الأمن 2231. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تحسين الاتفاق بشكل أحادي الجانب، عن طريق تمرير تشريع في الكونغرس في الوقت الذي يبدو فيه أن الدول العظمى الأخرى الشريكة في الاتفاق لا تتعاون في الموضوع. وفي مثل هذه الحالة فإنه سيوضع أمام الإدارة (الأمريكية) طلب الإيفاء بوعودها، وسيظهر من جديد الضغط على الرئيس ترامب للانسحاب من الاتفاق. وإذا ما تم اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من الكونغرس أو بناء على توجيهات من الإدارة فإن من شأن ذلك أن يضر بالاتفاق أكثر من أن يؤدي إلى تحسينه، هذا حتى في حال واصلت إيران اعتبار أن تنفيذ الاتفاق يشكل مصلحة لها. ومرحلياً فإنه لا يوجد هناك أي استعداد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، أو من جانب جهات أخرى، لفترة ما بعد 10 – 15 سنة من بدء تنفيذ الاتفاق، وهي الفترة التي تنتهي بعدها القيود الرئيسية المفروضة على البرنامج النووي الإيراني، حيث سيكون بوسع إيران العودة إلى بناء وتشغيل البنى التحتية النووية بشكل مكثف، الأمر الذي سيختصر إلى درجة كبيرة زمن الاندفاعة باتجاه امتلاك سلاح نووي.

التحدي الإيراني في سورية مع حسم المعركة في البلد:

لقد حُسمت الحرب في سورية لصالح التحالف الذي دعم الأسد، وبذلك ازدادت قوة إيران ومؤيديها، وضعفت المعسكرات الأخرى – السنية على اختلافها. ويشكل انضمام المعسكرالإيراني إلى معسكر الإسلام السياسي السني، الذي يضم كلاً من تركيا وقطر وحركة «الأخوان المسلمين»، يشكل تطوراً إشكالياً يجب دراسته بشكل دائم. وقد سيطر الأسد من جديد على معظم الأراضي التي كان قد خسرها خلال الحرب، كما أن «داعش» قد فقدت سيطرتها على مناطقها، وضعفت حركة المعارضة للنظام إلى درجة كبيرة. إضافة إلى ذلك فإن رد المعسكر الإيراني على معسكر الإسلام السياسي السني، بقيادة تركيا وقطر و«الأخوان المسلمين»، يزيد من مخاطر التهديد في الشمال. وهذا تطور إشكالي يجب متابعة أبعاده بشكل دائم. ومع ذلك فإن الحرب في سورية لم تنته بعد، ومن المتوقع أن تستمر المعارك، كما أن المسيرة السياسية لرسم سورية المستقبل ستكون طويلة ومعقدة. والتحدي الأساسي بالنسبة لإسرائيل في هذا السياق يتمثل في نية إيران الاستقرار في سورية من ناحية البنى التحتية والعسكرية، وتهديد إسرائيل من هناك بكم وبوسائط لم تكن حاضرة في هذه الساحة إلى الآن، مع التأكيد على الميليشيات الشيعية بشكل واسع. ومع ذلك فإنه من المهم الإشارة إلى أن الإيرانيين غير موجودين «على الضفاف»، والتهديد لا يزال في مراحل تشكله الأولى، وعليه فإنه من الصواب التعامل معه بوصفه تحدياً مديداً يتطلب بناء قوة العدو في منطقة قريبة، بما يشبه بناء حزب الله في لبنان. وإضافة إلى ذلك فإن للانتشار في سورية الكثير من القيود بالنسبة لإيران (من حيث النفقات وخطوط الإمداد الطويلة)، وهو ما سيخلق لإسرائيل مجالاً واسعاً لجمع المعلومات الاستخبارية، وأهدافاً مغرية جداً للهجوم، في منطقة عمل قريبة ومعروفة.

هزيمة «داعش» ونشوء الصورة المقبلة للجهاد العالمي:

في العام المنصرم، ضعف المحور الجهادي السلفي بشكل كبير، وذلك نتيجة للعمل الهادف المثابر الذي قام به تحالف عالمي وإقليمي للقضاء عليه. ف «الدولة الإسلامية» قد خسرت، بشكل كامل تقريباً، معقلها الإقليمي الأساسي في كل من العراق وسورية، على الرغم من أنه لا يزال لها، وللقاعدة، بعض المعاقل المحدودة في الشرق الأوسط – في شبه جزيرة سيناء وفي شمال إفريقيا وفي اليمن – وكذلك خارج المنطقة. ونحن أمام

النسخة الثانية من «داعش» (0.2)، بمعنى أنها عادت إلى حركة غير إقليمية، وعليه فإن الانتقال إلى قواعد جديدة، هو احتمال منطقي. وأيديولوجيتها هي أيديولوجية جذابة وخصوصاً في الأوساط المسلمة التي تشعر بالظلم وبالاضطهاد. ولخلايا «داعش»، وللأشخاص المنفردين العاملين بإيحاء منها فرصة قليلة للقيام بنشاطات إرهابية وتقويض الاستقرار سواء في الدول العربية، أو في مختلف دول العالم، وإلى درجة أقل في إسرائيل.

المعسكر السني المعتدل قد ضعف، لكن هناك بوادر لتحول هام في السعودية:

لقد فشل المعسكر السني – البراغماتي على عدة جهات: في كبح التمدد الإيراني في سورية، حيث تم هناك، كما سبق القول، حسم المعركة لصالح التحالف الروسي – الإيراني. وفي اليمن، يواصل الحوثيون من هناك إطلاق الصواريخ باتجاه قلب المملكة العربية السعودية. وفي المعركة الدبلوماسية لقطع علاقات قطر مع إيران ومع «الإخوان المسلمين». وفي لبنان أيضاً، حيث تزداد قوة حزب الله وإيران هناك. كما أن هزيمة «الدولة الإسلامية» في العراق يزيد من نفوذ إيران والميليشيات الشيعية. ويُنظر إلى المحور الذي تقوده إيران في الشرق الأوسط على أنه هو المعسكر المنتصر – وهو التطور الذي يدفع دول المحور السني إلى استثمار أكبر للموارد في مواجهة إيران. وتقود هذا المحور المملكة العربية السعودية، التي تمر بعملية داخلية دراماتيكية على صعيد تغيير القيادة والأجيال. فولي العهد محمد بن سلمان هو الذي يدير المملكة عملياً، وهو يسيطر على مراكز القوى العسكرية، ويحارب الفساد، ويعمل على تليين المؤسسة الدينية، ويتبنى سياسة حازمة وأكثر عدائية تجاه إيران. وبوسع نجاح الخطوات الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها بن سلمان ونقل إرث الحكم من يد الملك سلمان إلى يديه بدون حدوث أية قلاقل، بوسع نجاحه في ذلك أن يجعل منه «أتاتورك السعودي»، وأن يصنع نموذجاً من «الربيع العربي» غير العنيف الذي يتم تنفيذه من الأعلى إلى الأسفل. إلا أنه وفي ضوء ازدحام التحديات التي تواجهها مجتمعة فإن السيناريو الذي يمكن أن تدخل فيه المملكة العربية السعودية في فترة صعبة من عدم الاستقرار الداخلي هو سيناريو ذو احتمالات غير قليلة لحدوثه، وذو تداعيات شديدة التأثير على توازن القوى والاستقرار في الشرق الأوسط برمته.

الساحة الفلسطينية – الجمود والمصالحة وترقّب خطة «الصفقة النهائية» الخاصة بالرئيس ترامب:

لقد امتازت السنة الأخيرة باستمرار الجمود السياسي على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية. وعلى الصعيد الأمني نجحت إسرائيل في مواصلة الحفاظ على موقع مريح لها، وعلى الردع والهدوء في مواجهة قطاع غزة. كما أن عدد العمليات والمصابين كان أقل نسبياً في الضفة الغربية وداخل حدود إسرائيل، وكذلك الحفاظ على الردع النشط. وتم الحفاظ أيضاً على الهدوء حتى في ظل الحادث الذي سقط فيه الكثير من القتلى في صفوف حركة «الجهاد الإسلامي»، عندما تم تدمير النفق الخاص بها على يد الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك فإنه يجب مواصلة الأخذ في الحسبان احتمال حدوث تصعيد يخرج عن نطاق السيطرة نتيجة لوقوع أحداث على الأرض، حتى في الوقت الذي يكون فيه الطرفان غير راغبين في المواجهة. وهذه الأمور تعني أن جبهة المقاومة العسكرية ضد إسرائيل غير مجدية. كما أن الإستراتيجية التي قادها أبو مازن «لتدويل النزاع» قد تم وقفها هذه السنة، مع تغيير الإدارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وموقف الإدارة الحالية الحازم ضد أية محاولة لإلحاق الضرر بإسرائيل على الساحة الدولية وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن شأن فشل البديلين الرئيسيين للفلسطينيين على امتداد العقدين الأخيرين – إستراتيجية الإرهاب «المقاومة» من جهة أولى، وإستراتيجية تدويل الصراع «التسوية السلمية» من جهة أخرى – من شأن هذا الفشل أن يدفعهم إلى تبني «إستراتيجية الدولة الواحدة». وفي الوقت نفسه طرأت على الساحة الداخلية الفلسطينية تطورات يوجد لها القدرة على إفراز خطوات جديدة – سواء لجهة استمرار الانقسام بين الأطراف والتصعيد، وسواء لاتجاه الدفع مجدداً إلى استئناف المسيرة السياسية. التطور الأول هو رغبة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي يدرك اقتراب نهاية مهمته واستبدال القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية وفي السلطة، في ترك بصمة تاريخية تؤثر على مستقبل الفلسطينيين قبل مغادرته. وعليه فهو يبدي، وعلى غير عادته، حزماً كبيراً، واستعداداً للإقدام على بعض المخاطرات. والتطور الثاني هو استبدال الزعامة في حركة حماس وحضور الزعامة المحلية، التي استوعبت الأثمان التي تدفعها الحركة على صعيد الرأي العام الفلسطيني بسبب العزلة السياسية، وعدم قدرتها على إنقاذ المواطنين من الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية في قطاع غزة. وهي تحاول، على هذه الخلفية،

الاقتراب من مصر، مع الحفاظ على علاقاتها مع إيران، الضرورية للجناح العسكري. وقد وجدت التعبيرات عن هذه التطورات نفسها في وقف إطلاق النار من قبل حماس في قطاع غزة، وكذلك اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، الذي تم التوصل إليه في القاهرة في تشرين الأول / أكتوبر 2017. ومن الصعب القول إن الطرفين سينجحان في التوصل إلى مصالحة كاملة تتضمن الاتفاق على مصير الجناح العسكري لحركة حماس، وانضمام حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الانتخابات. وأكثر من ذلك، ليس من الواضح إذا ما كان الطرفان قادرين على الحفاظ على عناصر قابلة للتطبيق أكثر من هذه التي تم الاتفاق عليها. ومع ذلك فإن احتمال تقديم مبادرة سياسية من قبل إدارة ترامب، ومحاولات تحقيق المصالحة بضغط من كل من مصر والسعودية، تدل على وجود أمل أفضل للمحافظة على الاستقرار أمام قطاع غزة، وإن الحوار بين إسرائيل وبين الحكومة في رام الله بواسطة إدارة ترامب، دون أن تكون لدى حماس القدرة على تعطيله، هو احتمال جدي. وتقف في مركز الفعل السياسي رغبة الرئيس ترامب لتحقيق «الصفقة النهائية» بين إسرائيل وبين الفلسطينيين. إلا أن الطاقم برئاسة صهر الرئيس غاريد كوشنير والوسيط الرئيسي جيسون غرينبلات لم يتوصل إلى أية إنجازات حتى نهاية 2017، ويبدو أن مرحلة جس النبض الخاصة بالطاقم قد انتهت. ويبدو، على هذه الخلفية، أن هناك مؤشرات لوجود شكوك في أوساط الطاقم حول احتمال إجراء مفاوضات حول الحل الدائم الذي يؤدي إلى تحقيق «الصفقة»، وهو كان يفضل أن يتم تبني أهداف أكثر تواضعاً ونهجاً رسمياً للتقدم بشكل متدرج. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل قد دفع إلى تبني مواقف من قبل الفلسطينيين حول وقف العملية السياسية، وحول عدم القبول بالولايات المتحدة الأمريكية كوسيط نزيه. ولايزال السؤال مفتوحاً عما إذا كان الرئيس سيقرر الاستمرار بالتمسك بهذا الهدف الطموح، وإذا ما كان طاقمه سينشر في بداية 2018 ورقة مبادئ الاتفاق كما يراه. وفي هذه الحالة فإن إسرائيل والفلسطينيين، الذين يخشون الخطوات غير المتوقعة من رئيس متهور، والذي من غير الممكن توقع أفعاله، سيركزون على ما يبدو على ردود تهدف إلى إلقاء تهمة فشل مبادرة الرئيس على الطرف الثاني.

«المجتمع الإسرائيلي»: تطرف وخلافات وفساد وتقويض للمؤسسات:

وتبرز على الساحة الداخلية الإسرائيلية خلافات حول التوازن السليم بين القيم القومية – اليهودية وبين القيم الديمقراطية – الليبرالية. وهذه الخلافات تطرح أمام إسرائيل تحدي الحفاظ عليها كدولة يهودية وديمقراطية، آمنة وعادلة. ومن شأن أي تشريع عدواني يُلحق الضرر بالطابع الديمقراطي للدولة، ويضرب التوازن التقليدي والحساس بين مختلف السلطات، أو الدخول في صراع بهدف إضعاف وسائل الإعلام ومن تبقى من المدافعين عنها، من شأن كل هذه الأمور أن تفاقم من حالة الاستقطاب. كما تخلق الأصوات المتطرفة في «المجتمع الإسرائيلي» الشعور بوجود انقسام داخلي. وقيادة الدولة، من جانبها، لا تعمل على تخفيف هذه الخلافات، أو على تهدئة الخواطر، بل هي تضرم النار أكثر. والهجمات من قبل الجهات المتطرفة، والحملات المنفلتة في شبكات التواصل الاجتماعي ضد رئيس الدولة، وضد الجيش الإسرائيلي والجهات الأمنية الأخرى، وكذلك الاعتراض على قرارات مختلف الجهات القضائية، على سبيل المثال ما يتعلق بقضية إطلاق النار على الفلسطيني الأعزل في الخليل، كل تلك الهجمات لا تهدأ. كما أن اتجاه التوتر المتزايد بين الجمهور اليهودي وبين الأقلية العربية في الدولة لم يتوقف. وقد عززت مشاركة بعض المواطنين العرب في العمليات ضد إسرائيل، على الرغم من محدودية هذه الظاهرة، عززت من صورة الأقلية العربية كعدو في أوساط واسعة من الجمهور اليهودي. وعلى أعتاب سنة 2018 فإن التقدير هو أن الأزمات السياسية الشديدة والتوترات الأساسية ستستمر في تشكيل تحدٍ لمناعة ولقوة المجتمع الإسرائيلي – بالذات في الوقت الذي نجد فيه أن موقع الدولة بالنسبة للتهديدات الخارجية أقوى من أي وقت مضى.

التحديات والمشاكل والتوصيات

لقد نجحت إسرائيل خلال العقد الأخير في مواءمة نفسها جيداً مع واقع شرق أوسطي متغير، وأن تعزز من قوتها على الصعيدين العسكري والسياسي، وأن تناور بطريقة حالت دون حدوث مواجهات قاسية أو حروب. ولكن، مع بداية 2018 يبدو أننا نقف على أعتاب فصل جديد من الاضطرابات في الشرق الأوسط، والذي تنحسر فيه نافذة الفرص السياسية والعسكرية التي نشأت أمام إسرائيل وذلك بسبب المشاكل على الساحة

الإقليمية والاتفاق النووي مع إيران. وهنا يجب أن نقدم إجابات على بعض القضايا الرئيسية التي تعالج التهديدات، على المديين المتوسط والبعيد، واستغلال الفرص، على حد سواء:

تحدي المعركة بين الحروب ضد المحور الإيراني وعلى الجبهة الشمالية:

مع انخفاض حدة المعارك الحرب في سورية، وعلى أبواب مرحلة جديدة في ترسيخ التواجد الإيراني في المنطقة القريبة من إسرائيل، فإن التحدي الأساسي الذي بدأ يلوح أمام إسرائيل خلال السنوات القريبة هو مواجهة بناء القوة العملياتية والتكنولوجية لإيران، ولوكلائها في سورية ولبنان، مع التركيز على مكوناتها النوعية. وقد مر نموذج العمل الخاص بإسرائيل خلال العقد الأخير ضد تنامي قوة حزب الله، مر بدون رد جدي من جانب أعدائها في الشمال. والمواجهة الإسرائيلية من الآن وصاعداً ستضطر للبروز من خلال خوض معركة تحدٍ أوسع من ذي قبل ضد عناصر القوة الثلاث الرئيسية في الشمال – إيران وحزب الله وسورية. وسيكون لزاماً على إسرائيل الرد سواء على هيكلية منظومة بناء القوة الآخذة بالتشكل من طهران وحتى الجبهة، وسواء على التغييرات المحتملة في سياسة استخدام القوة من قبل الأسد وإيران وحزب الله. كذلك ستكون إسرائيل مضطرة دائماً لاختبار خصائص نشاطاتها، وتحديات السيطرة على التصعيد، في الظروف الجديدة: هل وكيف ومتى وأين تتم مهاجمة الجهات الإيرانية، ووكلائها من مختلف مناطق الشرق الأوسط، وكذلك المنشآت العسكرية ومنشآت إنتاج العتاد العسكري والأصول الإستراتيجية. وستكون المشكلة المركزية: كيف تتم تسوية التوتر بين ضرب تنامي قوة العدو بهدف تقليص التهديد على إسرائيل في المستقبل، وبين خطر التصعيد القريب بسبب النشاط الذي تقوم به. وبالمناسبة، سيكون مطلوباً من إسرائيل أيضاً مواجهة أعدائها لفترة زمنية طويلة وذلك عن طريق تحديد خطوط تواجدها وقواعد اللعبة في البيئة الجديدة، وخصوصاً عن طريق دمج النشاط العسكري والإعلام الإستراتيجي «الصواريخ والكلمات» سواء مقابل الجهات المعادية وسواء مقابل روسيا، بوصفها لاعباً هاماً على الساحة إلا أنه لا يُنظر إليها كعدو. وتمتلك إسرائيل رافعة هامة مقابل إيران وروسيا وهي تتمثل في قدرتها على ضرب نجاحهما في الحفاظ على الأسد واستقرار سورية. فاستمرار بقاء النظام وإعادة إعمار سورية على الصعيد الاقتصادي هما مصلحة روسية إيرانية والتي تستطيع إسرائيل استخدامها لمصلحتها.

تحدي «حرب الشمال الأولى» / حرب لبنان الثالثة:

لا إسرائيل ولا حزب الله معنيان بحرب أخرى بينهما. ومع ذلك فإنه يمكن للنشاط الإسرائيلي الهادف إلى ضرب تنامي قوة إيران وترسيخ موقعها في سوريا، إلى جانب تفرغ حزب الله من مهمة إنقاذ الأسد، يمكن لهذين الأمرين أن يدفعا إلى تدهور الوضع بين الأطراف والتصعيد إلى درجة تجدد حدوث «حرب الشمال الأولى»، والتي لن تكون بالضرورة مقتصرة على لبنان «الثالثة». ومن الصواب الافتراض أن هذه الحرب ستتوسع إلى مواجهة مع القوات الإيرانية ووكلائها في سورية، وربما أيضاً مع قوات الجيش السوري. ومن الممكن أن تدور هذه الحرب بموازاة معركة في مواجهة مع حماس في الجنوب. كل هذا سيحول أية مواجهة في الشمال إلى حرب أوسع من أية حرب عرفتها إسرائيل منذ عام 1973. وعليه فإن على إسرائيل أن تعمل وفق الأولويات والأسبقيات الإستراتيجية والعملياتية التي تكون مرتبطة بإدارة المعركة ضد ثلاث جهات معادية في الشمال – سورية وحزب الله وإيران والتواجد الروسي. كما أن على إسرائيل أن تستعد لثلاثة سيناريوهات للحرب في الشمال:

1. حرب في لبنان فقط.
2. حرب تجمع سورية ولبنان – بما يشمل عناصر إيرانية وشيعية تعمل في لبنان –
3. حرب تشتمل أيضاً على تدخل إيراني من إيران.

وقد أوضحت إسرائيل بأن قواعد الحرب ستكون مختلفة عن تلك التي كانت سارية عام 2006، فحزب الله ولبنان هما اليوم كيان سياسي وعسكري واحد، وقواعد إدارة الحرب وانتقاء الأهداف واستخدام النيران وتحرك القوات البرية سوف يتم ملاءمتها بما ينسجم مع الصورة السياسية المتبدلة في لبنان. والحديث يدور هنا عن مواجهة يجب دراسة خصائصها بشكل معمق، والاستعداد لها من مستوى الحكومة الإسرائيلية وما دون ذلك، ومن المستوى السياسي ومروراً بالمستوى العسكري – الإستراتيجي وحتى الرد العملياتي والتكنو– تقني، إلى جانب التأقلم مع ظروف الميدان ومع الأسلحة التي تراكمت لدى العدو خلال السنوات الأخيرة: الصواريخ الباليستية، والدفاع الجوي، والطائرات المسيرة، وصواريخ أرض – بحر، والوحدات التي ستحاول احتلال مستوطنات الشمال. وأما فيما يتعلق بسورية، فإن الوقت لن يكون قد فات لتقديم العون للشعب السوري لإدارة مستقبله.

تحدي تعديل الاتفاق النووي مع إيران واحتواء التطلعات الإيرانية للهيمنة في الشرق الأوسط:

الحكومة الإسرائيلية موجودة في وضع نادر – حيث أن ساكن البيت الأبيض يتملك رؤية متطابقة معها للتهديد الإيراني والمشاكل الموجودة في الاتفاق النووي. ويجب هنا تحويل هذه التوافقات الأيديولوجية بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة إلى اتفاق رسمي – «اتفاق موازي» حول التهديد الإيراني بمجمله، وفي مركزه تعديل الاتفاق النووي. وعلى إسرائيل أيضاً السعي إلى بلورة تفاهمات رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ستكون متضمنه «اتفاق ثنائي موازي» حول الإستراتيجية المشتركة ضد مجموعة التهديدات الإيرانية في الشرق الأوسط. ويجب أن تكون لهذه الإستراتيجية المشتركة ثلاثة أهداف:

أولاً: منع إيران من الحصول على سلاح نووي أو ترسيخ نفسها عند العتبة النووية، أي على «مسافة صفر» من القنبلة النووية.

ثانياً: لجم النشاطات التخريبية الإيرانية في المنطقة ودعمها للقوى الحليفة.

ثالثاً: العمل على ضرب الجهود المبذولة لتعزيز القوة التقليدية للجيش الإيراني، وهي القوة التي ستساعد على ترسيخ النفوذ الإيراني في المنطقة.

على إطار التفاهمات بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً أن يتطرق إلى ثلاث ركائز:

– الركيزة الأولى: هي تنظيم الرد المشترك للدولتين على التهديدات الكامنة في الاتفاق النوي على المديين القصير والطويل. ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه على الرغم من التهديدات، فإنه من المفضل خلال السنوات القليلة القادمة أن يبقى الواقع القائم مع اتفاق لأنه أفضل من أن يكون بدون اتفاق، وهو الأمر الذي سيمكن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من الاستعداد معاً لمواجهة التهديدات الأشد خطورة على المدى الزمني الأطول. وفي هذه المرحلة، ما لم يتم ضبط إيران متلبسة بانتهاك الاتفاق، فإنه من الصواب ألا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب منه. وإذا كان لا بد من إلغاء الاتفاق فإنه من الأفضل أن يكون ذلك نتيجة لقرار إيراني وليس لقرار أمريكي. وعلى الاتفاق الموازي أن يحدد ما هي الأشياء التي يمكن اعتبارها انتهاكاً إيرانياً، وما هي الردود على السيناريوهات المختلفة للانتهاكات، وبخاصة على الاندفاعة الإيرانية باتجاه القنبلة. ومن

المهم أن يضمن الاتفاق لإسرائيل قدرة مستقلة لوقف إيران إذا ما قررت العمل للحصول على قنبلة نووية خلال وقت قصير، وأن إسرائيل لن تكون مرتبطة بالردود الدولية التي تتطلب زمناً طويلاً للتنسيق والتنفيذ. وعلى الاتفاق أن يضمن تنسيق الجهد الاستخباراتي الذي يتمم الرقابة الدولية ويستطيع أن يحل محلها بعد انتهاء الاتفاق. ويجب في هذا الإطار توفير رد على تهديد انتشار السلاح النووي لدول أخرى في الشرق الأوسط.

– الركيزة الثانية: فيجب أن تشتمل على اتفاق حول مبادئ تعديل الاتفاق النووي بحيث يوفر الردود على الاحتياجات الإسرائيلية والأمريكية: إطالة بند «الغروب» (انتهاء صلاحية القيود الرئيسية على البرنامج النووي) أو اشتراطها بتغيير سلوك إيران في المجالات غير النووية، وتحسين الرقابة الدولية على المواقع الإيرانية المشتبه بممارسة نشاطات نووية عسكرية فيها. وتبنّي قرار جديد من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بلغة أشد وضوحاً من القرار 2231، يحظر إجراء التجارب على الصواريخ العادية والمجنحة (كروز)، القادرة على حمل رؤوس نووية. ورفع الحظر العسكري المفروض على إيران فقط بعد تغيير السياسة الإيرانية في المجالات غير النووية.

– الركيزة الثالثة: في الاتفاق يجب أن تضمن تنظيم المواجهة المشتركة للتهديدات غير النووية من جانب إيران. وعلى الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية أن تستند إلى الإدراك بأن إيران هي المسؤولة عن نشاطات وكلائها وحلفائها في المنطقة، ولذلك فإنه يجب أن يُجبى منها ثمناً باهظاً بسبب نشاطاتها التخريبية. وعليه يجب بلورة إستراتيجية العمل ضد حلفاء إيران في المنطقة رداً على الخطوات الإستراتيجية الإيرانية، وكذلك الاستفزازات التكتيكية من جانبها ومن جانب وكلائها. ويجب توسيع الجهود المضادة لإحباط الدعم الاقتصادي والعسكري من جانب إيران لحلفائها في المنطقة، والعمل على فرض عقوبات على البنوك التي تتعامل مع التنظيمات والكيانات التي لها علاقات تجارية مع حلفاء إيران (عقوبات فرعية). وأخيراً عمل الإستراتيجية المشتركة على دق إسفين بين روسيا وإيران، مع التأكيد على الخلافات بينهما: مستقبل الأسد وحجم التواجد العسكري الإيراني في سورية، وكذلك تطوير التعاون في مجال الدفاع ضد تهديد الصواريخ الإيرانية.

تحدي استئناف المسيرة السياسية و«الصفقة النهائية»:

بعد سنة من التحضيرات تعتزم إدارة ترامب تقديم خطة لتحقيق السلام بين إسرائيل وبين الفلسطينيين. ولا تزال المبادئ والمعايير والتحركات لبلورة الاتفاق ملفوفة بالضباب، كما أن إعلان الرئيس في موضوع القدس يزيد من تعقيد القضية. ومن المحتمل أن تكون هناك أيضاً رغبة أمريكية في تعويض الفلسطينيين والعرب على «إعلان القدس». ويمكن التقدير أن الحكومة الإسرائيلية، التي توجد لها علاقات عمل ممتازة مع إدارة ترامب، ستحاول التأثير على الخطة بحيث تكون المعايير المقدمة غير مقبولة من الفلسطينيين، وأن تنتصر في «لعبة الاتهامات». وليس هناك خلاف على أنه إذا ما كانت المسيرة السياسية محكومة بالفشل فمن المهم ألا يتم إلقاء التهمة على إسرائيل. والأكثر أهمية هو أن يتم استغلال الظروف الإستراتيجية التي لم تكن في يوم من الأيام مريحة أكثر بالنسبة لإسرائيل مما هي عليه الآن. فقوة إسرائيل الإستراتيجية واستعداد العالم العربي للمساهمة في العملية السياسية ودرجة التعاطف من جانب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على هذا القدر من الإيجابية لإسرائيل، وهي تشكل فرصة تاريخية يجب على إسرائيل عدم تفويتها. وصحيح أن الفرصة للتوصل إلى اتفاق دائم تتراوح بين الضعيفة والمستحيلة، لكن الخطوات المتفق عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى من شأنها أن تفضي إلى إنجازات حيوية في تحديد المبادئ المستقبلية لأي اتفاق (ادخال تحسينات على المبادئ التي قدمها الرئيس كلينتون)، وفي خلق الظروف لبلورة اتفاق مستقبلي ولتنفيذه بنجاح، وخصوصاً لجهة وقف الانزلاق الحالي باتجاه الدولة الواحدة، والتي ستكون بالضرورة غير يهودية و/أو غير ديمقراطية. ومن المهم أن تتبنى حكومة إسرائيل خطة فعالة تضمن القدرة للتوصل في المستقبل إلى اتفاق يتم في إطاره الحفاظ على الدعائم الأربعة الأساسية لوجود شعب إسرائيل في بيته القومي في أرضه: الدولة اليهودية، والديمقراطية، الآمنة والعادلة. والورقة السياسية التي ستقود إلى تحقيق هذا الهدف سيتم نشرها من قبل المعهد خلال عام 2018.

وفي موازاة الانشغال المهم للدفع باتجاه الاتفاق الشامل، فإن الواقع الراهن للساحة الفلسطينية يشكل تحدياً لجهة المصالحة الفلسطينية الداخلية وإعادة إعمار قطاع غزة – لم يتم في اتفاق المصالحة، الذي من المقرر أن يعيد السلطة الفلسطينية إلى قطاع عزة، التطرق إلى القضايا الرئيسية من وجهة النظر الإسرائيلية – عدم

قبول شروط الرباعية الدولية من قبل حركة حماس واستمرار بقاء الذراع العسكرية للحركة. والتقدير هو أن الاتفاق لن يُقلِع بسبب الخلافات في الآراء على الساحة الداخلية الفلسطينية، لذلك من الصواب السماح له بالسير في طريق كل الاتفاقات السابقة بين السلطة وبين حماس، دون أن تُتهم إسرائيل بالتسبب بفشله. ومع ذلك فإن قضية إعادة إعمار قطاع غزة هي قضية مطروحة على الحكومة الإسرائيلية. وهناك سببان هامان يدعمان تبنّي سياسية مؤيدة لإعادة الإعمار: سبب إنساني تقليدي، إذ إن غالبية سكان قطاع غزة ليسوا هم المتهمين بكون حركة حماس قد سيطرت على القطاع وتسببت في تدهوره إلى حضن الكارثة الإنسانية. أما السبب الثاني فهو سبب نفعي – ففي الكثير من المجالات (المياه والصرف الصحي والصحة العامة والتشغيل، والشعور بعدم وجود مخارج) فإن إسرائيل غير منقطعة عن القطاع، وهي ستتأثر بشكل مباشر من الوضع المتدني فيه. والطريق لتحقيق إعادة إعمار قطاع غزة يجب أن يتم اختبارها في ظل أمرين: القدرة على الحيلولة دون حصول تعاظم كبير في قوة حركة حماس، وذلك بسبب قدرتها على السيطرة على الأموال والموارد المخصصة لإعادة الإعمار، وكذلك الحيلولة دون تعاظم القوة السياسية لهذه الحركة. وهنا أقول بكل الحذر المطلوب إن من شأن عملية إعادة إعمار صحيحة، إلى جانب دمج الغطاء السياسي القوي من قبل الدول العربية، من شأنهما أن يشكلا منصة للانطلاق باتجاه إحداث تغيير تدريجي في بنية الحكم في غزة.

تحدي تعزيز التحالف مع العالم العربي السني:

تقيم إسرائيل تعاوناً غير مسبوق مع دول عربية مجاورة من المعسكر السني البراغماتي – وتقارب المصالح والتهديدات المشتركة، المتأتية من إيران ومن الإسلام المتطرف، أدى إلى تعميق التعاون مع دول تربطها بإسرائيل اتفاقيات سلام، ومع دول الخليج أيضاً، التي لا توجد لإسرائيل معها علاقات دبلوماسية علنية. والحرب ضد عدو مشترك، إرهاب «داعش» في سيناء، والدعم الواضح جداً لنظام السيسي في مصر، وكذلك سنوات السلام الأربعين الذي تم الحفاظ عليه بحرص من قبل الطرفين، كل ذلك يشكل أرضية لاستمرار التعاون مع أكبر دولة عربية. وفي صلب التعاون بين دول الخليج والمملكة العربية السعودية يأتي التهديد الإيراني والقدرات الاستخبارية والتكنولوجية والاقتصادية الإسرائيلية. كما أن تقوية موقع محمد بن سلمان، الرجل القوي في المملكة العربية السعودية والذي يقود إلى سياسة فعالة واستعداد للإقدام على بعض المخاطرات، تفتح أمام إسرائيل

مساحة أخرى مثيرة للاهتمام لخطوات إستراتيجية، ولإقامة تحالفات ولتحسين وضعها الجيو – إستراتيجي. والمفتاح للانتقال من التعاون المحدود والسري إلى التعاون العلني، في إطار الاستعداد المشترك لمواجهة الأعداء المشتركين، هذا المفتاح يكمن، بطبيعة الحال، في التركيز (وليس الحل بالذات) على القضية الفلسطينية. كذلك الحال من المطلوب العمل بسرعة لتسوية الأزمة التي نشأت مع الأردن في أعقاب الحادثة التي كان متورطاً فيها حارس إسرائيلي، وإيجاد حل للقضية المختلف عليها بين الدولتين، والتعاون في مواجهة التهديدات المشتركة وتوثيق العلاقات السياسية، إلى جانب العلاقات الأمنية. وفي هذا السياق يجب طرح مشاريع مشتركة لمصلحة الشعبين.

تحدي «داعش»:

لقد تمت هزيمة «داعش» ككيان إقليمي في كل من سورية والعراق، وبذلك فَقَدَ التنظيم سيطرته على الأرض إلا أنه لم يفقد سيطرته على المشهد الإسلامي. إذ لم تتم هزيمة البنى التحتية لـ «داعش» في كل من ليبيا وشبه جزيرة سيناء وفي أفغانستان وفي الجولان. ويمكن لهذه المناطق أن تكون هدفاً يصل إليها عناصر التنظيم من المناطق التي تم تطهيرها. ولاتزال الخلايا الإرهابية التابعة لـ «داعش» نشطة، كما أنه تتشكل بؤر أخرى وخصوصاً أن فكرة «داعش» لا تزال حية في شبكات التواصل الاجتماعي وفي المساجد التي يلقي الأئمة المتطرفون خطبهم فيها. ومع فقدان الأرضية الإقليمية لتنظيم «الدولة الإسلامية» هناك خطر من أن يحاول «داعش» إظهار وجوده عن طريق القيام بعمليات استعراضية في الشرق الأوسط، بما في ذلك في إسرائيل، وفي مختلف أنحاء العالم. وسيكون من الصواب العمل بهدف وضع حد لوجود «داعش» في جنوب هضبة الجولان وذلك في إطار ترتيبات الاستقرار في سورية، ومواصلة دعم مصر في حربها للقضاء على «داعش» في سيناء. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجب عدم الافتراض، من الناحية الاستخبارية والعملياتية، أن التنظيم لم يعد يشكل تهديداً بعد الآن.

ميزانية الأمن والنظرية الأمنية:

إن الفرصة لحدوث مواجهة على الساحة الشمالية خلال 2018 مرتفعة أكثر من أي وقت مضى خلال العقد الأخير. ومن شأن الدمج بين انتهاء الحرب في سورية وبين التواجد الإيراني المتعاظم فيها، وكذلك الاستعداد الإسرائيلي للعمل ضد زيادة القوة النوعية والكمية لإيران وحزب الله في سورية وفي لبنان، من شأن ذلك أن يدفع إسرائيل باتجاه صدام واسع مع حزب الله ومع القوات الإيرانية في سورية. وهذا الاحتمال يتطلب تسريع الاستعداد لمواجهة محتملة قريبة، ودراسة وتنفيذ مشاريع مركزية ستكون مطلوبة في أية مواجهة مستقبلية مع حزب الله ومع إيران، مع كل ما يعنيه ذلك على صعيد الميزانيات المرتبطة بتعزيز الاستعداد لارتفاع التوتر الأمني، وربما التدهور إلى الحرب. وفي موازاة ذلك، وفي ضوء التغيير الحاصل في طبيعة الساحة مقارنة مع المواجهات السابقة فإنه من الصواب التسريع في وضع مفهوم إستراتيجي عملياتي للمعركة، من المستوى السياسي وحتى المستوى العملياتي. وفي هذا الإطار يجب على المستويين السياسي والعسكري، على أعلى المستويات، التعجيل في مناقشة أهداف وغايات أية معركة محتملة لجهة عناصر بدايتها وإدارتها ونهايتها، وحدودها وجهودها. ومن المهم أيضاً أن يقوم الطاقم الوزاري السياسي – الأمني المصغر بالبحث والاستعداد قبل وقت طويل من المواجهة، وألا يقف في مواجهة هذه القضايا المعقدة والمصيرية للمرة الأولى خلال زمن المعركة نفسها.

الحفاظ على، وتحسين، شرعية إسرائيل في العالم:

على الرغم من موقعها القوي في أوساط الحكومات فإن إسرائيل تواجه تحدياً جدياً على صعيد الشرعية في أوساط واسعة من المجتمعات في الشرق الأوسط وفي أوروبا، وحتى في إفريقيا – وهو التحدي الذي يندمج مع التوجه المقلق للعداء للسامية المتصاعد ضد اليهود لكونهم يهوداً. ويتركز في قلب مثيري الحملة ضد إسرائيل مزيج فريد بين ثلاث قوى مختلفة: الإسلام المتطرف واليسار المفرط في الليبرالية واليمين القومي، وهي القوى التي تتقاسم هدفاً إستراتيجياً مشتركاً – ألا وهو تقويض حق إسرائيل في الوجود بذرائع مختلفة – وهي تدير ضدها حرباً «ناعمة» . إلا أنها فعالة. والموضوع الذي يُستخدم كأرضية رئيسية لهذه المعركة ضد إسرائيل

واليهود هو استمرار النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والناجم حسب رأي تلك القوى من الرفض الإسرائيلي فقط، والذي تأتي نتيجة له الاتهامات ضدها باستمرار الاحتلال وبالعنصرية وبسياسة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، وبالاستعمار وبقمع الأطفال، وبمصادرة حقوق الإنسان والمواطن، وبجرائم حرب وبارتكاب المجازر. وتتيح هذه المجموعة المتنوعة من ادعاءات مثيري المعركة ضد إسرائيل مخاطبة مجموعة مختلفة من المجتمعات والجماهير المستهدَفة، وربطها بالعمل ضد إسرائيل تحت شعار العمل على تنفيذ برنامج متنوعة، وكذلك لتوسيع قاعدة المعارضة لإسرائيل. ويعكس الدعم القوي نسبياً لإسرائيل، في أوساط المؤسسات السياسية، تفوقاً مؤقتاً في أوساط الفئة العمرية من كبار السن المستقرة نسبياً، في الوقت الذي تشير فيه الإستراتيجية السياسية لمثيري الحملة ضد إسرائيل تحدياً صعباً لمكانة ولأمن اليهود في أوساط تجمعات الشباب، الذين يشكلون الجيل القادم للمؤسسة الرسمية. ولا يزال الرد من جانب إسرائيل ومؤيديها، والذي قد تحسن بلا ريب خلال السنوات الأخيرة، لا يزال يعاني من عيوب في الإدارة التكتيكية جراء الافتقار إلى المهام المركزية الشاملة، ولذلك لا يستطيع الرد مجاراة وتيرة الحملة الدائرة على يد الشبكة المنافسة. وتشكل سياسة الحكومة في المجال الفلسطيني، وعلى الساحة السياسية الإسرائيلية، تحدياً هاماً يواجه مؤيدي إسرائيل، ويعمل لصالح أعدائها. ويتطلب الرد على هذا التحدي إقامة هيئة مشتركة – حكومية ومدنية، في إسرائيل وفي الخارج، من اليهود وغير اليهود، إلى جانب تحسين عناصر جمع المعلومات وإستراتيجية العمل، والتنسيق والتعاون بين الجهات الموالية لإسرائيل.

تحدي التفاهمات المحدثة مع يهود الولايات المتحدة الأمريكية:

إن التبدل الذي طرأ على ميزان القوى بين المجتمع اليهودي في إسرائيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وتبادل الأجيال ومعه ضعف موقع المؤسسات اليهودية، والاستقطاب السياسي في كل من الدولتين، في الوقت الذي تميل فيه غالبية يهود الولايات المتحدة الأمريكية لصالح جدول الأعمال الليبرالي، وفي الوقت الذي تبدو فيه سياسة الحكومة الإسرائيلية كسياسة قومجية متطرفة – كل ذلك يرسم خطوط الانقسام الآخذة في الاتساع بين إسرائيل وبين الجالية اليهودية الأكبر خارجها. والقرب الكبير بين حكومة إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو وبين الرئيس ترامب، والذي يعاني هو نفسه من معارضة جماهيرية واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى

جانب قرارات وتصريحات صعبة من جانب الحكومة الإسرائيلية في مواضيع الدين والدولة، وفي مقابل ذلك الصمت المثير للقلق تجاه المظاهر المعادية للسامية الآخذة بالتزايد في الولايات المتحدة الأمريكية – كل ذلك يزيد من حدة، ومن تفاقم، منظومة العلاقات الصعبة. وفي أوساط الجيل الشاب يزداد ضعف العلاقة مع إسرائيل كجزء من مكونات الهوية لليهود الشباب. ويتطور على هذه الخلفية وضع مثير للقلق، يواجه فيه اليهود صعوبات متزايدة للدفاع عن إسرائيل في وجه منتقديها. وبسبب عدم نجاحهم، بطرق أخرى، في تسوية التوتر القائم بين مفهوم هويتهم القيَميّة كيهود وبين السياسة الإسرائيلية، قام بعضهم بالانضمام إلى حركة سحب الشرعية عن إسرائيل. وطالما تبقى إسرائيل وفيّة لكونها بيتاً وطنياً للشعب اليهودي، وهي ملتزمة بمستقبله وبأمنه سواء داخل حدودها أو في الشتات فإنها ستبقى ملزمة بالعمل بوتيرة عالية من أجل رأب الصدع، والتقريب بين الجاليتين اليهوديتين الأكبر في العالم من بعضهما بعضاً، وأن تُدخل مضموناً جديداً إلى منظومة العلاقات الحيوية لكل منهما. ومن المناسب أن يؤدي الحوار المنفتح والمتعاطف من جهة، وقرارات القيادة من جهة أخرى، إلى إحياء اتفاق عام 1950 بين دافيد بن غوريون وبين يعقوب بلاوشتاين الذي كان حينها رئيس اللجنة اليهودية الأمريكية، وهو الاتفاق الذي نظم العلاقات الوثيقة بين دولة إسرائيل وبين اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، وأسس للعلاقات على قاعدة الشراكة القوية واستعادة الصلة الحيوية بينهما.

تحدي تجديد التضامن والمصالحة الداخلية، وخطوات لتخفيف التوترات الداخلية في إسرائيل:

على القيادة السياسية في إسرائيل أن تتصرف كدولة، وهو ما يعني توفير الحماية العلنية للجميع. والحزم والمثابرة في الدفاع عن المنظومة القضائية ومؤسسات فرض القانون، وكذلك عن الجيش الإسرائيلي والجهات الأمنية. والصمت تجاه الهجمات على هذه المؤسسات، وخصوصاً دعم من يلحق الضرر بها، يساهم في تدهور إسرائيل باتجاه مستقبل غير ديمقراطي. وعليه، فإنه يجب تقوية موقع حُماة هذه المؤسسات، من مستشارين قانونيين، ومحاكم ومراقب الدولة والمعارضة ووسائل الإعلام، وذلك من خلال إجراء نقاش موضوعي حول حجم ومضمون النقد الموجه للحكومة، وليس حول مبدأ توجيه النقد بالذات. وفي الوقت نفسه يجب إجراء

نقاش قيمي، وجوهري وعام، لجهة التوازن بين القيم اليهودية وبين القيم الديمقراطية، مع الحرص على إبعاد النقاش عن الهوامش المتطرفة الفجة والصاخبة.

لذلك من المهم الاستمرار في تنفيذ البرنامج لتطوير الأقلية العربية ودمجها، والامتناع عن سن تشريعات تأتي لإلحاق الضرر بموقع هذا الجمهور، والدفع باتجاه حوار واسع بين مختلف القيادات في المجتمعين اليهودي والعربي من أجل تحديد قواعد اللعبة على الساحة السياسية – الاجتماعية بهدف التخفيف من الاستقطاب وبلورة قاعدة مشتركة لمواصلة الحياة معاً في إسرائيل.

ملخص وتعريف الإستراتيجية الشاملة

عندما تريد إسرائيل معالجة هذه المشاكل فهي تمتلك بعض المرتكزات الأساسية:

1. القوة العسكرية والاستقرار الأمني، والأداء السياسي والمناعة الاقتصادية البارزة، كل هذا يظهر على خلفية الأزمة الواضحة في دول الشرق الأوسط وفي الكثير من دول العالم.
2. منظومة علاقات متطورة مع الإدارة الأمريكية، ورئيس متعاطف، تمتلك رؤية متطابقة معها حول معظم القضايا الإستراتيجية في الشرق الأوسط.
3. علاقات جيدة مع روسيا وحوار فعال مع قيادتها.
4. علاقات اقتصادية تنمو بسرعة مع دول عملاقة في آسيا مثل الصين والهند.
5. شرق أوسط عربي مدرك لاتساع المصالح المشتركة بين دول المنطقة وبين إسرائيل، وللمزايا الكامنة في التعاون معها، ومن هنا الانفتاح المتعاظم أمام إمكانية الحوار، وتطوير العلاقات والتعاون، وإن كان ذلك بمستوى منخفض.

إن التوصل إلى اتفاق موازٍ بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول القضية النووية الإيرانية والمعركة ضد التدخلات التخريبية وتعاظم القوة الإيرانية ووكلائها في الشرق الأوسط، وخصوصاً في سورية، هو جزء من الإستراتيجية الشاملة المطلوبة على أبواب 2018. والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحال العالم العربي السني البراغماتي، يتوقعون مرونة إسرائيلية وتقدماً في العملية السياسية مع الفلسطينيين. علماً أن

هذه التوقعات من قبل حلفاء إسرائيل تكمن فيها مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى، ستمكنها من بلورة حدودها وطابعها. وسيكون هناك ندم يستمر لأجيال في حال اكتفت بالوضع القائم، الذي يشكل عملياً تدهوراً خطراً إلى واقع الدولة الواحدة. وستستفيد جداً من نقل الاتهامات بالمسؤولية عن الجمود السياسي إلى الملعب الفلسطيني. وهناك أمام إسرائيل نافذة فرص إستراتيجية نادرة، والتي من الصواب استغلالها.

هذه الظروف الإستراتيجية الجيدة تدعم إسرائيل وتمكنها من استغلالها لتحقيق مصالحها وفي تحسين أمنها القومي واستقرارها الإستراتيجي. والشرط الحيوي لاستغلال هذه الظروف الخارجية هو تحصين المناعة الداخلية وفي قلبها الحكم السليم، وثقة الجمهور بالحكم، ووحدة المجتمع، والتضامن والتوحّد حول نبوءة مشتركة للمستقبل، والتي تضم ليس فقط المقيمين في صهيون، من اليهود وغير اليهود، بل يهود العالم أيضاً. لقد كان جوهر الحنكة السياسية للزعماء الصهاينة، ولزعماء إسرائيل، القدرة على التقاط الوضع الإستراتيجي – السياسي أو العسكري المناسب، والمضي قدماً في تحقيق هدف ترسيخ «الدولة اليهودية الديمقراطية» الآمنة والعادلة والمشروعة.